



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة



كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

الإستثمار الأجنبي المباشـر
وأثره على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري
دراسة قياسية (1990-2018)

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتور: بومدين محمد أمين

من إعداد الطلبة:

- بن جيلالي مصطفى

- غوتى فاطنة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/..... / الدرجة العلمية / رئيسا

الدكتور/..... / الدرجة العلمية / مشرفا

الدكتور/..... / الدرجة العلمية / مناقشا

الدكتور/..... / الدرجة العلمية / مناقشا



شكر وعرفان

نحمد الله على جزيل نعماته ، واشكره شكر المعترف بمننه و آلائه ،

ونصلي و نسلم على صفة أنبيائه ، و على آله و صحبه و اوليائه . :

نتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ الفاضل الذين تقبل الاشراف على هذا العمل وتقديمه لنا النصح والتوجيه الدكتور محمد أمين بومدين .

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية والشكر الى كافة اساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية لجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

ونخص بالذكر كل اساتذتنا المحترمين الذين تلقينا منهم مبادئ البحث العلمي عبر كامل مشوارنا الدراسي الجامعي .

دون ان ننسى شكرنا للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة ، والمدرسين و الخبراء العاملين اجانب ووطنيين المؤلفين للكتب التي اعتمدناها كمراجع لانجاز هذه الدراسة فقد كان لنا الحظ ان نطلع على عصارة فكرهم ونتائج طول تجربتهم و نلتمس خطى دريهم .

والحمد لله من قبل ومن بعد





إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك .

إنه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعني لا أملك أعلى منه أن أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى ضياء قلبي ونور بصري ، محمد صلوات الله وسلامه عليه

إلى أرواح الوالدين الطاهرة رحمة الله عليهما وأسكنهما الله فسيح جناته " أبي وأمي "

إلى إختوتي الأعزاء وأبناء أخي "عبد الجليل ، عبد القادر" حفظهما الله

إلى أصدقائي الأعزاء ومن ساعدوني في إنجاز هذا العمل المتواضع

" عبد المؤمن ، مخلوف ، مختار ، عدنان ، هواري ، عبد القادر ، وليد ، عامر ، أحمد ، فتحي ، خالد ، يحيى ،

سليم ، رفيق ،... "

إلى كل زملائي الكرام في الجامعة ومعهد التكوين المهني

إلى كل الذين عرفناهم من قريب أو من بعيد

إلى كل من فتح هذه الوريقات و تصفحها بعدي

مصطفى



إهداء

إلى الذي أتشرف بحمل اسمه، إلى الذي أقتدي بخطوات رسمه عينا سهرت وبدا تعبتي،

زرعت وحق لك الحصاد.....ألي الحبيب"أحمد"،

إلى مدرسة الحب والوفاء والحنان، إلى التي جعلت تحت أقدامها الجنان إلى ضياء قلبي ونور حياتي،

زهرة بيضاء

كلما ابتسمت ذهب عني العناء.....أمي الحبيبة "فاطمة"،

إلى من هم أقرب إلي من روحي إلى من قاسموني عطف وحنان أمي وأبي، إخوتي الأعتزاء."إبراهيم، قادة"

إلى روح جدي الطاهرة رحمة الله عليه وأسكنه الله فسيح جناته."لعيد"

إلى جدتي أطل الله في عمرها "خادم"

إلى كل الأهل والأقارب وكل أفراد العائلة "غوتي، بولوفة".

إلى بنات خالاتي "سمية ، دلال، صيرينة، حليلة"

إلى بنات عمتي"آسيا، أسماء" و كل صديقاتي وبالأخص "حبيبة،سمية

"إلى كتاكيت العائلة الكبيرة بالذكر "عمر، آريج"

إلى كل أساتذتي من الابتدائي إلى جامعة، إلى كل من علمني حرفا،

إلى كل زملائي وزميلاتي في الدراسة وأخص بالذكر دفعة ماستر لسنة 2021، تخصص مالية وتجارة دولية،

أختكم في الله

فاطمة

45	- محددات القدرة التنافسية
47	المبحث الثاني: القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري
47	المطلب الأول: نظرة على تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري
47	- الموازنة العامة
49	- المديونية العمومية
51	- صندوق ضبط الإيرادات
53	المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الإقتصاد الجزائري
54	- أداء الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج
60	- النتائج التجارية
61	- تخفيض سعر صرف الدينار هـ في تحسين وأثره في تحسين التنافسية السعرية للصادرات
64	المطلب الثالث: المؤشرات الموسعة لتنافسية الإقتصاد الجزائري
64	- مؤشر التنافسية العالمي لعام 2010/2009
67	- مؤشرات البنك العالمي
69	- تقرير التنافسية العربية
71	- تقرير التنافسية الإفريقية
74	المبحث الثالث: واقع الإقتصاد الجزائري وقدرته التنافسية
74	المطلب الأول: واقع تنافسية الإقتصاد الجزائري
74	المطلب الثاني: تحليل تنافسية الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمي
75	المطلب الثالث: الاندماج في الإقتصاد العالمي
75	- المنظمة العالمية للتجارة
77	- الإتحاد المغاربي
78	- منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى
79	- إتفاق الشراكة الأورو متوسطية
80	- برامج الإصلاح الإقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية
84	- خاتمة الفصل
	الفصل الثالث "التطبيقي": الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على القدرة التنافسية

86	تمهيد
87	المبحث الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة; اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
87	المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة
87	أولاً: المتغيرات المستقلة:
90	ثانياً: المتغيرات التابعة
91	المطلب الثاني: تقدير نماذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):
92	• التعليق على النموذج:
92	أولاً: بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :
92	ثانياً: بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج ثانياً: بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج ثالثاً:
92	بالنسبة لمعنوية النموذج ككل
93	المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة
96	المبحث الثاني: تقدير نماذج الدراسة باستخدام $ARDL$:
96	المطلب الأول: تقدير نموذج القدرة التنافسية:
96	أولاً: معادلة التكامل المشترك
96	ثانياً: تقدير النموذج في المدي الطويل
97	ثالثاً: اختبار منهج الحدود ($bounds test$) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك :
98	رابعاً: منهجية متجه تصحيح الخطأ
99	خامساً: تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:
100	المطلب الثاني: اختبار ثبات تباين الأخطاء و اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي
100	أولاً: اختبار ثبات تباين الأخطاء
100	ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ($Jarque-Bera$)
102	المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية
104	- خلاصة
105	خاتمة
109	قائمة المراجع

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
24	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	1-1
40	يوضح سبل تحقيق القدرة التنافسية لمؤسسة ماء	2-2
59	منحنى تطور نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2008/2000	3-2
87	منحنى دراسة وصفية لمتغير الإستثمار الأجنبي المباشر	1-3
88	منحنى دراسة وصفية لمتغير صادرات المصنوعات	2-3
89	منحنى دراسة وصفية لمتغير إجمالي تكوين رأس المال	3-3
90	منحنى دراسة وصفية لمتغير الناتج المحلي الإجمالي	4-3
91	منحنى دراسة وصفية لمتغير القدرة التنافسية	5-3

قائمة الجداول:

رقم الجدول	إسم الجدول	الصفحة
1-2	الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2009/2004	47
2-2	العجز أو الفائض الكلي في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة 2008/2003	49
3-2	المديونية العمومية خلال الفترة 2007/2000	50
4-2	صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2008/2000	52
5-2	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة 2008/2002	54
6-2	التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي	55
7-2	تطور المنتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالنسبة للجزائر بين السنوات 2006/2003	56
8-2	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 2008/2000	58
9-2	الميزان التجاري للجزائر لسنتي 2009/2008	61
10-2	تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2009/1990	63
11-2	أسعار صرف العملة الوطنية (الدينار)	64
12-2	ترتيب الدول العربية المدرجة في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2010/2009	65
13-2	المؤشرات الإجمالية لتنافسية الإقتصاد الجزائري للفترة 2010/2007	66
14-2	المتطلبات الأساسية في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2010	66
15-2	ترتيب الإقتصاد الجزائري ضمن مؤشر الأعمال العام 2010	68
16-2	نقاط تقييم الأبعاد الثلاثة لحماية المستثمر في تقرير التنافسية لسنة 2010	69
17-2	مؤشر التنافسية العربية	70
18-2	مؤشرات تنافسية الإقتصاد الجزائري لسنة 2009	71

71	مؤشرات تنافسية الأداءات للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2009/2003	19-2
72	مؤشر التنافسية الإفريقي لفترة 2009/2008	20-2
73	مؤشر التنافسية الإفريقي عالميا للدول للمعاملات الأساسية خلال الفترة 2009/2008	21-2
75	ترتيب الجزائر في مؤشرات التنافسية العالمي خلال الفترة 2016/2013	22-2
92	نتائج تقدير معادلة القدرة التنافسية	1-3
93	نتائج إختبار جذر الوحدة ADF	2-3
97	نتائج تقدير معادلة القدرة التنافسية على المدى الطويل	3-3
98	إختبار منهج الحدود (bounds text) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك	4-3
99	نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ	5-3
99	نتائج إختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation) للإرتباط الذاتي بين البواقي	6-3
100	نتائج إختبار (ARCH) لثبات تباين الأخطاء	7-3
100	نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي	8-3

قائمة الملاحق:

الصفحة	الملحق
116	الملحق رقم (1): تحليل الإنحدار
117	الملحق رقم (2): اختبارفترة الإبطاء
118	الملحق (3): إختبار التكامل المشترك على المدى الطويل
119	الملحق (4): إختبار بوند
120	الملحق (5): إختبارمنهجية متجه الخطأ
121	الملحق (6): إختبار LM لدراسة وجود إرتباط ذاتي للبقاوي
122	الملحق (7): إختبار ARCH لثبات تباين الأخطاء
123	الملحق (8): إختبار Jarque Bera التوزيع الطبيعي للبقاوي
124	الملحق رقم (09): اختبار (CUSUM) لثبات النموذج

مقدمة

المقدمة:

إحتل موضوع القدرة التنافسية منذ ظهوره إلى مطلع الألفية الثالثة حيزا وفضاءا واسعا في الأدبيات الاقتصادية والندوات العلمية على الصعيد المحلي والدولي، الأمر الذي دفع بالكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى ادراج مفاهيمه وتكريس أبعاده ومتطلباته ضمن استراتيجياتها وسياساتها وبرامجها وخططها وتكتلات اقتصادية، وانفتاح وتحرير الأسواق الدولية، خاصة في ظل ظهور ما يعرف بالعلومة الاقتصادية وتأثيراتها على بيئة الأعمال الدولية والمحلية، والتي فرضتها العديد من الهيئات والمنظمات الدولية على غرار منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية الهامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت مفاهيم التنافسية عنصر مهم وجوهري لا يمكن لأية دولة تجاهله، بالنظر إلى دورها الأساسي في بناء وتطوير ركائز الاقتصاد المنبني على المعرفة ودعم تطبيقها على الصعيد المحلي والدولي، وكذلك تحقيق وتعزيز القدرات التنافسية الوطنية، وما لذلك من أثار على الجوانب الاجتماعية ورفع مداخل المواطنين ومستويات معيشتهم .

حيث تحتاج الدول وخاصة النامية منها إلى مصادر تمويل ضخمة للرفع من القدرات التنافسية الإقتصادية إقتصادياتها كبديل عن المديونية، وكذا فهي تعمل جاهدة من أجل جلب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال توفير كل التسهيلات وتقديم حوافز وضمانات، وإزالة كل الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها خاصة القوانين والتشريعات الكابحة الحركة رأس المال الأجنبي، و ثقل المنظومات المالية والمصرفية، والحواجز الجمركية، والعوائق البيروقراطية، لذا يجب عليها تمهيد كل الطرق التي تسهل إنسياب هذه الإستثمارات داخل إقتصادياتها ، فضعف التمويل المحلي يجعله كابحا للإنتلاق التنمية الإقتصادية عموما وراقي التنافسية الإقتصادية للبلد خصوصا، مما يلزم هذه الدول بالبحث عن مصادر تمويل خارجية للرفع من القدرات التنافسية الإقتصادياتها، وتعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة أهم مصدر لذلك إذا ما إستثنينا المديونية وما تحمله من ثقل على كاهل الإقتصاد ورهن لسيادة البلد .

فرؤوس الأموال الأجنبية الباحثة عن الإستثمار كثيرة ولكن قدومها مرهون بمدى ما توفره الدول المضيفة من مناخ إستثماري ينيها و يسهل عملية إستقرارها، وبالتالي تنمية الإقتصاد المحلي، الذي ينتج عنه زيادة القدرات التصديرية للبلد، والتقليل من الواردات، الذي يعكس إيجابيا على الميزان التجاري، كما يرفع من الناتج المحلي الداخلي ومتوسط نصيب الفرد منه، وهو يعمل أيضا على إمتصاص البطالة بخلق مناصب شغل، وتوفير العملة الصعبة التي تعطي التوازن الميزان المدفوعات وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني .

من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال إزالة الحواجز و العراقيل التي تعيق طريقه، ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل قدومها و دخولها

السوق المحلي، حيث قامت كل الدول النامية بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب و تنزيل كل القيود التي تقف في طريقهم.

والجزائر من بين الدول التي تحاول جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات واتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري كما أدخلت العديد من الإصلاحات الهيكلية العميقة على نظمها، بهدف الوصول إلى الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

طرح الإشكالية:

يدرس هذا الموضوع العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية، وانطلاقا من هنا يتم صياغة اشكالية البحث كالآتي:

ما هو أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

- للإستثمار الأجنبي المباشر أثر على القدرة التنافسية
- يعمل الإستثمار الأجنبي لمباشر على تحسين الوضع لتنافسية الإقتصاد الجزائري
- يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على النمو الإقتصادي
- مناخ الإستثمار في الجزائر غير جاذب للإستثمار الأجنبي المباشر

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب التحليلي الوصفي من خلال شرح المفاهيم والأشكال ومحددات موضوع الدراسة التي تساعدنا في تحديد الجانب النظري، والذي اعتمادنا فيه على مجموعة من البحوث والمراجع المتعلقة بالموضوع. كما اعتمدنا في دراسة تطورات الظاهرة المدروسة وربطها بالأحداث المتزامنة معها على الأسلوب القياسي لتحديد دور الإستثمارات الأجنبية على القدرة التنافسية وذلك باستخدام جملة من الإحصائيات والبيانات لبناء نموذج قياسي من خلال نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

أسباب اختيار الموضوع:

- طبيعة التخصص والرغبة الشخصية للتطرق للموضوع والبحث فيه .
- محاولة فهم إصرار الجزائر على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعتباره موضوع الساعة ومحل اهتمام الخبراء والحكومات.

هدف الدراسة:

تساهم الدراسة في تسليط الضوء على أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث مفهومه وأشكاله وأهمية في الإقتصاد، وتوضيح سبب سعي الجزائر الدائم لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليها. وتهدف الدراسة إلى قياس تأثير الإستثمارات الأجنبية المباشرة على القدرة التنافسية، من خلال بناء نموذج قياسي يساعد على تحليل هذه العلاقة خلال الفترة (1990-2018).

كما تسعى الدراسة للتويه والإشارة إلى الدور المهم الذي يمارسه الإستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على القدرة التنافسية سواء كان بالسلب أو بالإيجاب وهذا ما ستوضحه النتائج المتوصل إليها في دراسة الحالة.

أهمية الدراسة:

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدة مواضيع، حيث أن هذه الدراسة تتناول تطبيق العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية

الحدود الزمنية والمكانية

اقتصرت الدراسة على الإقتصاد الجزائري للفترة الزمنية الممتدة من 1990-2018

صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث هي قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال خاصة ما يتلق بالقدرة التنافسية، كما أن المراجع المتوفرة غير تقنية مازاد من صعوبة الدراسة التطبيقية بالإضافة إلى عدم وجود مجلات أو تقارير إحصائية بنماذج قياسية في مكتبتنا والمكتبة الجامعية لولايات أخرى. دون أن ننسى صعوبة الحصول على المعطيات الإحصائية وكذا عدم التعاون بعض المكاتب المتخصصة في التسيح لنا بالأرقام الفعلية أو مساعدتنا في تحصيلها.

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، قمنا بتقسيم المذكرة إلى ثلاث فصول بعد المقدمة. الفصل الأول سنعرض فيه الإستثمار الأجنبي المباشر، ونتناول في الفصل الثاني القدرة التنافسية، أما الفصل الثالث الذي سنقوم فيه بإجراء الدراسة التطبيقية لمعرفة أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التنافسية وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المزرعة Ardl.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من البحوث النظرية والتطبيقية تناولت موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر، والقدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري، من خلال البحث عن أهميتهم وآثارهم تجاه الإقتصاد الوطني، وقد اختلفت الدراسات من حيث المنهج والمعالجة والنتائج المتوصل إليها، إلا أنه لا يوجد موضوع يربط بين الإستثمار الأجنبي المباشر

يالقدره التنافسيه للإقتصاد الجزائري، وإنما توجد بحوث عديدة تربط الإستثمار الأجنبي المباشر بعوامل أخرى، ويمكن سرد البحوث التي أمكن الوصول إليها والقريبة من بحثنا كما يلي:

- (لوعيل بلال 2007) بعنوان: (الإستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو الإقتصادي : دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1995-2005) . وضحت هذه الدراسة العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي بصفة عامة ومكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري ومدى تأثيره في عملية النمو الإقتصادي، كما تطرقت إلى معوقات دخول الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في فترة التوجه الإقتصادي الجديد وما يحمله من مساعي وجهود تبذلها الدولة من أجل جلبه، وقد توصلت إلى أن الحوافز والإغراءات المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية أدت إلى زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نوعا ما، خاصة في قطاع المحروقات، وأن هذه الإستثمارات تتبع القطاعات المتطورة في البلد المضيف، كما هو الحال في الجزائر، حيث أن أغلب الإستثمارات الأجنبية توجه نحو قطاع المحروقات، إلا أن هذه الدراسة لم تتكلم عن أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على القدرة التنافسية.

- (إبراهيم عبدالحفيظي 2008) بعنوان: (دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الإقتصادية). إهتمت هذه الدراسة يتنافسية الإقتصاد الجزائري على المستوى الكلي دون المستوى الجزئي، وركزت على إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية التي تسعى للوصول إلى إقامة منطقة للتبادل الحر آفاق عام 2017 ، بالإضافة إلى مساعي الجزائر للإندماج إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال فتح أسواقها وتحرير إقتصادها و تحارها الخارجية في ظل الظروف الراهنة لمؤسساتها الوطنية، وسعت هذه الدراسة إلى التركيز أكثر على معرفة الخطوات العملية التي يمكن بواسطتها رسم وتنفيذ خطة مستقبلية لبناء إقتصاد جزائري تنافسي وقوي، وهذا بإستخدام مؤشرات الإقتصاد الكلي والإحصاء، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو أن ظهور العولمة الإقتصادية كان سببا رئيسيا في إشتداد المنافسة بين المؤسسات والدول، فقد أثرت في تغيير الوسائل التقليدية للمنافسة فلم تعد تقتصر على الموارد الطبيعية المتاحة أو السعر أو التكلفة، بل أصبحت تتعدى ذلك إلى نموذج القدرة أو الميزة التنافسية القائم على أساس رأس المال المعرفي والتكنولوجي، لذا تستطيع الدول والحكومات من خلال مجموعة السياسات وآليات التأثير في قدرتها التنافسية و تتمثل أهم هذه السياسات في سياسة سعر الصرف، السياسة التجارية، سياسة الخصخصة، كما توصلت إلى أن رغم ما حققه الإقتصاد الجزائري من نتائج إيجابية في المؤشرات الخاصة بتوازن الإقتصاد الكلي (إنخفاض معدلات التضخم، إرتفاع إحتياطيات الصرف، إنخفاض حجم المديونية الخارجية، زيادة الناتج الداخلي الخام)، لم ينعكس ذلك إيجابا على تحسين أوضاعها التنافسية، إذ لاتزال تحتل المراتب المتأخرة في مؤشر التنافسية العالمي، كما بين هذا البحث جوانب القصور في

تنافسية الإقتصاد الجزائري، من ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات وهو ما إنعكس سلبا على معدلات التصدير، وسبب تشوهات خطيرة في تركيبة.

- دراسة (سلمان حسين 2004) بعنوان: (الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر . ومن بين النتائج التي توصلت إليها أن نصيب الدول النامية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يستحوذ عليه عدد قليل من دول شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية، بفضل موجة الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها هذه الدول، كما توصل إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة في بناء إستراتيجية الدول التنموية على المدى الطويل، وأن الكثير من الدول النامية تمتلك إمكانيات محلية غير مستغلة بطريقة فعالة، وهذا يعود إلى عدم الصرامة في تنفيذ الإستراتيجيات المسطرة، وإعتقادها الخاطئ بأنها دول ضعيفة ليس بإمكانها الدخول في المنافسة على المستوى الدولي، رغم أنه في إستطاعتها أن تحول الكثير من المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعاتها إنطلاقا من تحسين مستوى الأداء الصناعي المؤسساتها المحلية، وتهيئة الظروف اللازمة للإندماج في الأسواق الدولية، كما إعتبرت هذه الدراسة أن الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم الوسائل التي تمكن الدول النامية المضيفة من الحصول على التكنولوجيا الحديثة، وتكييفها حسب متطلبات البيئة الإستثمارية بالبلد المضيف، وأن هذا الأخير يعمل على تحسين مستوى الأداء الصناعي بالدول النامية المضيفة، إضافة إلى إعتبره أحد أهم الوسائل في زيادة رصيد الدولة المضيفة النقد الأجنبي، كما يعمل على ترقية المهارات ويساهم بشكل كبير في تحسين العمل وعملية تدريب العمال المحليين، لذا أصبحت الدول النامية في وضع تنافسي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إدراكا منها أن هذا الأخير يمكن أن يخلق مزايا تنافسية في الصناعة، وبالتالي إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية.

- سمير حنا بنام، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990-2011)"، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، العراق، 2013. حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبين أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية الاقتصادية في دول نامية مختارة خلال الفترة (1990-2011) ، وذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لقياس ذلك الأثر وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من (الهند، تركيا، الأردن، الجزائر، باكستان، مصر، سوريا، المغرب، تونس والكويت).

عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 2005)"، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008 . هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة

(1999 2005) وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار ايجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد الجزائري، فبالنسبة للآثار السلبية فتتمثل في العجز في ميزان المدفوعات بسبب التزايد الكبير الحاصل في التحويلات المالية إلى الخارج، أما الآثار الإيجابية فتتمثل في تحسن بعض جوانب الاقتصاد الوطني كالتشغيل وتطور الصادرات.

- عبد الكريم هاجر - قاسمي كمال، الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تنافسية الإقتصاد الجزائري، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر. من أهم نتائج هذه الورقة البحثية في العناصر التالية:

- تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري .
- يعتبر دور الدولة في تدعيم وتحسين تنافسيته على المستوى الدولي من الأمور الهامة في هذا الصدد وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وتطبيق سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية بغية تدعيم تنافسية النشاطات الإنتاجية والخدمية من سياسات مالية ونقدية، سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري.
- رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في كل الميادين إلا أن الاقتصاد الجزائري مازال بعيدا عن منافسة الاقتصاديات الأخرى بما فيها الأوربية بدليل المركز المتدني للجزائر بخصوص القدرة التنافسية المنشور في مختلف التقارير الدولية.

- عراب فاطمة الزهراء، قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2018. حيث هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2016، والإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ؟ وذلك بإستخدام منهجية التكامل المشترك، إختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ، وكانت نتيجة الدراسة وجود علاقة سببية وعكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتنافسية الإقتصاد الجزائري، كما توجد علاقة تكاملية على المدى الطويل والقصير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية الجزائرية.

- هند سعد 2017، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية. تناولت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة (1980-2014) وذلك باستخدام بيانات البائل وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا ايجابيا ضعيفا على النمو الاقتصادي في البلدان العربية مجتمعة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى أن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية المنتجة للنفط هو أثر ايجابي ضعيف لكنه أكبر

من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان العربية الغير منتجة للنفط ، مما يدل على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه نحو الاقتصاديات العربية النفطية.

ولد علي لطيفة، آثار تعزيز القدرة التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص155-173. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن:

- الاستقرار السياسي، الأمن، والبيئة التنظيمية عوامل أساسية لا بد من توفرها من أجل اتخاذ قرار الاستثمار من طرف الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد الجزائري؛
- تؤدي السياسات والإجراءات التي تتخذها حكومة الجزائر دورا أساسيا في جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق وظائف برواتب أفضل والرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي ؛
- إن الوصول إلى تحقيق القدرة التنافسية يتطلب وجود إرادة تتقاسمها كل من الحكومة والقطاعين العام والخاص.

مجاهد هوارى، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية، رسالة ماجستير نوقشت سنة 2013 بجامعة وهران، والذي قام بدراسة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية ومناخ الإستثمار في الجزائر، وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- ساهم الإستثمار الأجنبي المباشر إلى حد ما في تحسين مؤشرات النمو والتنمية في الجزائر، عن طريق إمدادها بالتكنولوجيا وخلق فرص العمل.
- تعد الجزائر من بين أكثر المناطق قدرة في إفريقيا على جلب الشركات العالمية إلى أراضيها، إلا أن العراقيا الكثيرة جعلتها من أقل دول المنطقة قدرة على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تمويل التنمية المحلية لا يمكن أن يعتمد بصفة أساسية ودائمة على الموارد الخارجية بل يجب أن يعتمد على الموارد المحلية في المقام الأول.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

للاستثمار الأجنبي

المباشر

تمهيد:

يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية الراهن، ولقد عرفت السنوات الأخيرة تزايد اهتمام الدول بقضايا اجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر، لما يحمله معه من مزايا للاقتصاديات المضيفة مقابل تقلص دور مصادر التمويل الخارجية التقليدية، وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الإستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وتمثل هذه الأخيرة إحدى السمات الأساسية للنظام الإقتصادي العالمي الجديد، كما تلعب هذه الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الضخمة دور القائد في الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة، وبالتالي فهي تعمق الإتجاه نحو العالمية أو عولمة الإقتصاد . ولأجل تحقيق ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية تتوزع على النحو التالي:

تيسيسه

- المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثاني: نظريات ودوافع الإستثمار الأجنبي المباشر
- المبحث الثالث : علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي

المبحث الأول : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي الذي تلجأ إليه الدول نتيجة قصور مصادر التمويل المحلي، وعدم كفاية الإذخارات المحققة لتمويل الإستثمارات المطلوبة، ويلقى هذا النوع من التمويل اهتماما و تفضيلا من طرف الدول المضيفة التي تجد فيه المنافع و المكاسب المرتبطة بعملية التنمية الإقتصادية، فما هو الإستثمار الأجنبي المباشر؟ وماهي خصائصه ؟

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

وردت العديد من التعاريف للإستثمار الأجنبي المباشر من طرف الإقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية، أهمها ما يلي :

عرف **صندوق النقد الدولي** الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "عبارة عن العمليات المالية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، وذلك من أجل التحكم أو ممارسة تأثير على سوق وتسيير المؤسسات الموجودة في بلد ما والتي تختلف عن بلد الشركة الأم، وهناك شكلين لهاتين العمليات، فمن جهة العمليات التي تجري من خلال النمو الداخلي بمعنى بين الشركة الأم ومختلف فروعها عبر العالم، والتي تتضمن إنشاء فروع جديدة، توسيع الاستيعابية، الرفع من رأس المال، القروض وإعادة الإستثمار المحلي للأرباح ...)، ومن جهة أخرى العمليات التي تجري من خلال النمو الخارجي وذلك بالدخول في رأس مال مؤسسة أجنبية من خلال الأسواق المالية، ولكن بشرط الحصول على نسبة لا تقل عن 10 بالمئة من رأسمالها".¹

ويعرف **البنك الدولي** الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه : "إستثمار يقوم على أساس المشاركة في الإدارة (غالبا 10 بالمئة من أصوات الإدارة) في مشروع يتم تشغيله في دولة أخرى بخلاف دولة المستثمر ، والمستثمر يرغب أن يكون ذا تأثير في مجلس الإدارة للمشروع، وله حصة محددة من الملكية".²

كما عرفت **المنظمة العالمية للتجارة** الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "الإستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل أو موجود في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في إدارة ذلك الأصل".¹

¹ –Francois Bost et autres , Images Economique du Monde (Géopolitique Economique 2008) , edition Armand Colin , Paris , 2007 , P – P : 23-24

² –World Bank , The Role of Foreign Direct Investment in Development Development Committee Meeting , Washington , 1991 , P : 05

أما منظمة التجارة والتنمية الاقتصادية (OECD) فعرفته بأنه: "تلك الروابط الاقتصادية التي تتم بين المستثمر الأجنبي وشركة ما، خاصة الاستثمارات التي تمنح لهذا المستثمر تأثيراً فعالاً في اتخاذ القرارات في هذه الشركة عن طريق:

- امتلاك كامل المؤسسة قائمة بنسبة 100 بالمئة من رأسمالها الاجتماعي.

- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة على الأقل بنسبة 10 %.

- الإقراض في الأجل الطويل (5 سنوات فأكثر)².

أيضا المؤسسة العربية لضمان الإستثمار تعرف الإستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "تلك الإستثمارات طويلة الأجل التي يكون لأصحابها دور مشاركة فعلية في الإدارة واتخاذ القرارات عن طريق المشاركة الدائمة في رأس مال المشروع الاستثماري"³.

أما هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): فقد عرفت الإستثمار الأجنبي المباشر بكونه "ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد، حيث يعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي في فرع أجنبي قائم في دولة مضييفة غير التي ينتمي إلى جنسيتها".

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الإستثمار الأجنبي المباشر: هو ذلك الإستثمار الذي يقوم به مستثمر في بلد ما بامتلاك أصل في بلد آخر، على أن يكون له حق ملكية المشروع وكذلك حق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها.

- مكونات رأسمال الإستثمار الأجنبي المباشر

يعرف رأسمال الإستثمار بأنه: " رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الإستثمار المباشر أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الإستثمار المباشر." ويتضمن رأسمال الإستثمار المباشر ما يلي:

¹ - عبد الوهاب الموسوي ، حيدر نعمة بخيت ، الإستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد 22 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2008 ، ص : 187

² - محمد راضي جعفر ، الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الخليج العربي ، العدد (43) ، جامعة البصرة ، العراق ، 2011 ، ص : 200 .

³ - سامي عبيد التميمي ، الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الإستثمار الأجنبي العام 2006 ، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 9 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2008 ، ص : 196 .

أ- رأس مال حقوق الملكية:

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات .

ب- العوائد المعاد استثمارها :

وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة

ج- رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات:

وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.¹

المطلب الثاني : خصائص وأشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: خصائصه

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص أهمها :

- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لايقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول المملكية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة بدائله المتاحة؛

- الإستثمار الأجنبي المباشر يمارس عادة من قبل الشركات متعددة الجنسيات بسبب ضخامة إحتياجاتها المالية؛

- يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة، في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات

¹ - طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الإستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الإستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص3

المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لا يوجد أي إرتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛

- يتصف الإستثمار الأجنبي المباشر بالتغير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفره أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة؛

- يحقق الإستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسة، روابط دائمة مع مؤسسة في الخارج عكس الإستثمار المحفظي الذي يخص عمليات شراء الأوراق المالية من أجل الحصول على ربح مالي سريع، ويمارس المستثمر باستثماراته التأثير على إدارة المشروع المقام بالبلد المضيف؛

- وقد إعتد صندوق النقد الدولي في تميزه بين الإستثمار المباشر وغير المباشر قاعدة السلطة في اتخاذ القرارات الفعلية، وتتراوح نسبة عتبة السلطة بين 10 بالمئة و 100 بالمئة، فإذا كانت النسبة أقل من 10 بالمئة فهنا تسجل محاسبيا على أنها إستثمار في المحفظة (إستثمار أجنبي غير مباشر)، وعليه لا يمكن للمستثمر في المحفظة تسيير شؤون الشركة عكس الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في اتخاذ القرارات وكذا تسيير الإدارة 1.

ثانيا: أشكاله

أشكال الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتباين وتتعدد أشكال الإستثمارات الأجنبية المباشرة تبعا للأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من أشكال هذا الإستثمار، ويمكن ذكرها كمايلي :

1- الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: يتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في السوق المضيفة وسيطرها عليه سيطرة كاملة، ويعد هذا النوع من أكثر الأنواع تفضيلا لهذه الشركات، في حين أنه أقل تفضيلا بالنسبة للدول المضيفة، لكن في ظل المنافسة بين الدول المضيفة لجذب الإستثمارات الأجنبية فقد لجأت الدول المضيفة إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع، وذلك كوسيلة من طرف هذه الدول لتشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية رغم تعرضها للعديد من السلبيات.

2- الإستثمار المشترك: هي تلك الإستثمارات التي تتوزع فيها ملكية المشروع وإدارته بين المستثمر الأجنبي والمستثمر الوطني العام أو الخاص، ويفضل المستثمر الأجنبي توفر شركاء قادرين ماليا في الدولة المضيفة حتى لا يتحمل مخاطر استثمارية هائلة وحده دون غيره، كما يمكن القول بأن المشروعات المشتركة بين

¹ - دلال بن سميعة، الإستثمارات الأجنبية المباشرة محدداتها، آثارها وتوجهاتها، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017، ص 11-12.

الشركات المحلية في الدول النامية والشركات الأجنبية أصبحت أداة واسعة الانتشار، فهي تقدم لكل شريك الفرصة للاستفادة من الميزات النسبية التي يمتلكها الطرف الآخر، ولهذا فقد عمدت بعض الدول المضيفة على النص في قوانينها الداخلية على ضرورة مشاركة القطاع العام والخاص الوطنيين في رأس مال المشروع الأجنبي.¹

3- مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص، حيث يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا مائيا، وقد تنطوي مشروعات التجميع على الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع الاستثماري من جانب الطرف الأجنبي.²

4- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال منح المشاريع الاستثمارية في هذه المناطق العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ومن تلك الحوافز أ- عدم فرض رسوم جمركية على المواد الخام المستوردة طالما أن السلعة ستصدر للخارج. ب- وجود نص في الاتفاق على عدم جواز تأميم المشروعات المقامة في المنطقة الحرة. ج- إعفاء دخل الشركات من الضرائب. د- تقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار منخفضة، وتسهيل إجراءات إقامة المشاريع. هـ- حرية تحويل الأرباح للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق الحرة، وحرية المشاريع الأجنبية في بيع أي كمية من المنتجات في أسواق التصدير الخارجية أو المحلية. و- انخفاض تكاليف النقل في المناطق الحرة لأنها تقع على الحدود وقريبة من طرف المواصلات وخاصة الموانئ.³

5- الإستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة: يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات أو الطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة، أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل، وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي، حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص : 37 - 39 .

² - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص : 185 .

³ - حسين عباس حسين الشمري، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية للمدة (1980-2003)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد 8 ، جامعة بابل، العراق، 2013، ص : 80 .

تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة، بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن كل المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.¹

6- الشركات متعددة الجنسيات: تعد هذه الشركات من أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر والمحرك الرئيسي له، حيث أن لها فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتفوقها التكنولوجي والانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً، وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.²

المطلب الثالث : محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

إن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يكون مرتبطاً دائماً بمدى إستعداد الدولة المضيفة لتقبل هذا النوع من التدفقات المالية ومن هنا يكون للمزايا المكانية دوراً كبيراً في التأثير على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ويتم التركيز على أهم المحددات المتمثلة فيما يلي :

1. سعر الصرف: إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف وفي هذا الصدد نجد أن Cushman أوضح في دراسة قام بها سنة 1985 وهي تخص محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات وأن هذه الأخيرة تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة أو عندما تتوقع تضخماً في الدول المضيفة، كما أوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الإستثمارية وهذا راجع إلى أن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الإستثمارية في الدول المضيفة مقارنة مع مختلف البدائل الأخرى.

كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الإستثماري إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل أية دراسات، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكنه للإستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات في معدل الصرف.

2. الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محدداً أساسياً للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جداً لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات الغير قابلة للإتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 186 .

² -Kojima Kiyoshi , Direct Foreign Investment , Croom Helm Ltd , London , 1978 , P : 222

المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للإتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.1

3. معدل التضخم: إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10 بالمئة سنويا وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للإستثمارات الوطنية أو الأجنبية ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الاجل وينفرون من الاستثمارات طويلة الاجل.

وفي هذا المجال ومن خلال دراسة شملت 54 دولة نامية، اتضح أن هناك ارتباطا سلبيا بين معدلات التضخم العالية والإستثمار الأجنبي المباشر وهذا راجع إلى أن الإرتفاع في معدلات التضخم يعتبر كمؤشر عن ضعف الإقتصاد الوطني وبالتالي إحتمال مخاطر للمستثمرين على شكل توقع سياسات غير مرغوبة.

4. الإصلاح الإقتصادي: يقوم مفهوم الإصلاح الإقتصادي على ترك إدارة النشاط الإقتصادي إلى قوة السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية كموارد المجتمع، وفي هذا الإطار نجد أن برنامج الإصلاح الإقتصادي في كثير من الدول قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للإستثمار في تلك الدول، هذا راجع إلى تخفيض القيود الحمائية، ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية نجد أن قيام الدول المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر. وفي المقابل قد يكون للإصلاح الإقتصادي دورا كبيرا في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ذلك أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات إستثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه إلى السوق العالمي.2

5. البيئة السياسية: يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية حيث أن للإستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرار بقبول أو رفض المشروع ليس على أساس حجم السوق والعائد وحسب، وإنما على أساس درجة الإستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة.3

¹ - عبد السلام رضا، 'محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة' المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، 2007، ص23.

² - عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص52

³ - عمر صقر، نفس المرجع السابق، ص54

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر ودوافعه

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيفة، فان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيراً يتمشى و الفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى:

- التفسير التقليدي

- التفسير الحديث

المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

أولاً: النظرية الكلاسيكية:

"لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط".¹

يفترض الكلاسيك أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، أما الإستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي :

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة؛

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة؛

- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك فيالدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛

¹ - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى الأردن، 2007، ص55

- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية؛

- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية؛

"من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية".¹

ثانياً: نظرية عدم كمال الأسواق :

"تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها."

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما تتوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها أقل كلفة وسعراً بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية هدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

¹ - عبد السلام ابوقحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص32.

"من بين الإنتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الإستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية .

كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب".¹

ثالثا: نظرية الميزة الإحتكارية

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للإستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.²

وكان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراخ النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا ويركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم وتقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الإحتكارية للشركة .

المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع مايلي :

¹ - عبد السلام ابو قحف، نظريات التدويل وجدوى الإستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص33

² - رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة للتجارب كل من الشرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، 2002، ص49.

أولاً: نظرية توزيع المخاطر: 1

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر. فوفقاً لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة ومن ثم تختلف عوائد الإستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة مشابهة للفكرة العامية القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة بعملية توزيع لإستثماراتها من خلال الإستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة وغير مرتبطة مع بعضها البعض.

بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانباً من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي وإنما على كافة الأسواق العالمية ومن ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلاً من الإستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها .

ثانياً: نظرية دورة حياة المنتج :

"تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محلياً ودولياً ومرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيراً مرحلة أنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤدي الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من أبرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص".²

مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي:

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تبيعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء، إلا أن غرض هذه السلعة يظل محدوداً لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين

¹ - رضا عبد السلام، المرجع السابق، ص 48

² - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق 2004، ص 182.

الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على إستيعابها وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.¹

● مرحلة النمو والتصدير :

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة بإستغلال ميزة إمتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعما الشركة بكل خبرتها على الإستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للإستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية موجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة والتجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

● مرحلة نضوج السلعة :

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع ، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك والضرائب... الخ. من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية

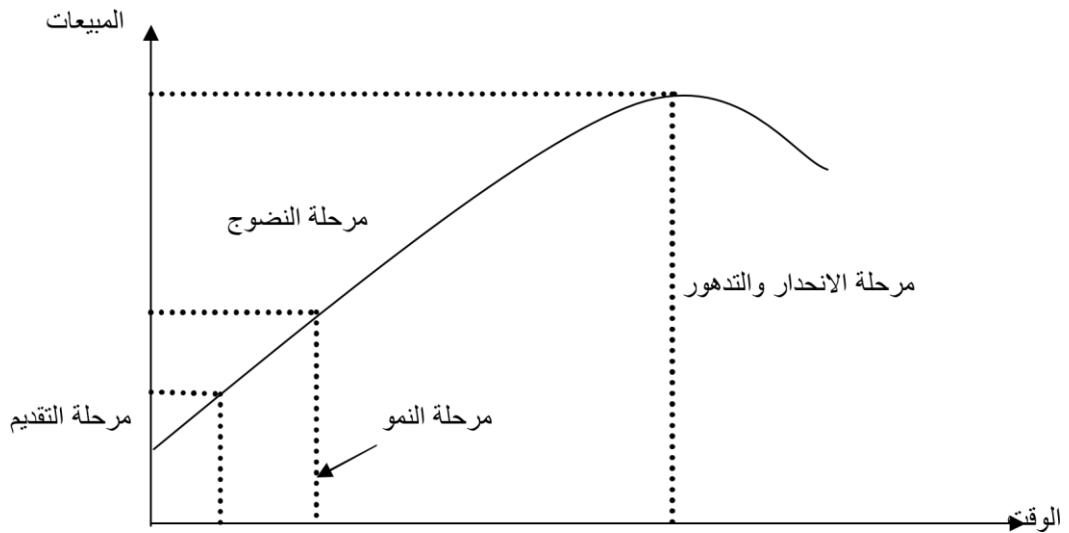
¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، 2007، ص165-168.

تدرجياً حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولاً ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (stock) كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.¹

• مرحلة الإنحدار والتدهور :

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفاً إستراتيجياً للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهماً للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءهم للسلعة بحثاً عن السلعة جديدة مماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها وعبواتها وأسعارها... الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه "بالإستراتيجية الهجومية" ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج:

الشكل رقم (1): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها



المصدر: علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار الحامد، الأردن، 2007، ص 168 .

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور رايموند فيرنون (Raymond Vernon)

¹ - بن عامر إيمان، الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ألكلي الحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015.

من جامعة هارفارد الأمريكية (Harvard university in U.S.A) في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرونون (Vernon) أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرونون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغيير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من إقتصاديات الحجم و الاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة.

من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي :

1. ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة.
2. ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية .

ثالثا: النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي :

"لقد قام دنينج Dunning بالنقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية"¹.

"و قد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

1. تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
2. أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدام البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

¹ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر شرقي عصر العولمة ، ص53

أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية".¹

"ويرى دنينج، أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية ويجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق وهكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا".

"ووفقا للنظرية الانتقائية، فإن العوامل التي تؤثر على موقع الاستثمار يمكن تلخيصها في عوامل الجذب و عوامل الدفع. فعوامل الدفع هي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقا أقل جاذبية، حيث أن القيود على التوسع و زيادة الضرائب ماهي إلا أمثلة على عوامل الدفع في الدولة الأم، حيث أنها تدفع الشركة للبحث عن سوق آخر غير الدولة الأم، أما عوامل الجذب فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقا جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، كما صنفها دنينج (Duning) إلى عوامل ترجع إلى التقارب الثقافي كتشابه أساليب حياة الأفراد في بعض الدول و حجم السوق، تحركات المنافسين و التقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة، حيث أن العديد من الشركات الدولية تتجه إلى التوسع خارجيا نحو الأسواق الأقرب جغرافيا للدولة الأم وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل و الشحن والإتصال الخارجي".

"بالرغم من محاولة هذه النظرية، إن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لاعتمادها على عوامل متعددة لكن رغم ذلك أشار العديد من الاقتصاديين إلى مسائل لم تتمكن النظرية من حلها، كما أكد على ذلك بكلي (Bacli) عام 1982، أن النظرية لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية و التدويل و مزايا التمركز في السوق المضيف و تطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض، حيث تعرضت النظرية لكل عنصر من تلك العناصر بشكل منفرد دون الإشارة لعلاقة التأثير و التأثير فيما بينها، كما أن معالجة فكرة مميزات الملكية على انفراد غير مجدية وعديمة القيمة لأن فكرة التدويل أي جعل السوق دولية

¹ - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصر، مصر، الدار الجامعية، 2003، ص49-ص50.

قادرة وكافية لشرح الظاهرة لأنه لا يمكن للشركة تدويل الإنتاج بدون مزايا راجعة لقدرات الشركة التكنولوجية و الإدارية". 1

رابعاً: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية) :

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة ، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية .

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلاً الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة . 2

تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية ويساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة، دون تقديم التفاصيل .

المطلب الثالث: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف الدوافع التي تكمن من وراء الإستثمار الأجنبي المباشر، و من بينها ما يلي :

أ. - بالنسبة للدول المضيفة: يمكن الإشارة لأهم الأسباب الدافعة إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، بالتركيز أساساً على دوافع الدول النامية:

* تمويل التنمية الاقتصادية، إذ أن الحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية؛

¹-رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2007 مرجع سابق ص57.

²- رضا عبد السلام مرجع سبق ذكره، ص70.

* يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

* زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني، وتوفير و تقديم منتجات و سلع جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين؛

* يساهم في حل مشكلة البطالة وتدريب العاملين على الأعمال الإدارية، و على إستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والمساهمة في نقل التكنولوجيا الحديثة؛

* توفير عوامل الإنتاج مثل رؤوس الأموال، التكنولوجيا، الخبرات والمهارات الإدارية و اللازمة لأغراض التنمية الشاملة.

ب.- بالنسبة للمستثمر الأجنبي: يمكن الإشارة لأهم الأسباب الدافعة إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات بالإستثمار الأجنبي المباشر

* زيادة العوائد و التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي، حيث يسعى هذا الأخير لتخفيض درجة الخطر التي تواجهه في السوق المحلي عن طريق إستثمار جزء من موارده المادية و البشرية في الخارج و ضمان الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها بتكلفة منخفضة؛

* زيادة المبيعات، حيث مهما كان كبر حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليه؛

* الاستفادة من قوانين تشجيع الإستثمار و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المضيفة لأجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

وبذلت الدول النامية و منها الجزائر مجهودات كبيرة في سبيل إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدمت تنازلات وإمميزات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إنتمائية، تخفيض معدلات الفائدة و تقديم مساعدات، و حوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 70 بالمئة، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية.

وعموما هناك عوامل رئيسية تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمارات وهي : سياسات الدول المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الإستثمارات، والمواصفات الإقتصادية للدول المضيفة.¹

¹ - إلياس حناش، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول: دراسة تحليلية في الفترة) جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019،

المبحث الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي

المطلب الأول: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بنقل التكنولوجيا

في الأدبيات الإقتصادية قد تكون عملية التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الإيجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة، وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان النامية لذلك تعد الشركات متعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبيراً جداً في التكنولوجيا، وتجدر الإشارة أن عملية نقل التكنولوجيا ونشرها تجري من خلال أربع آليات مترابطة هي: الروابط الرأسية والتي تنشأ بين الموردين أوالمشترين في البلد المضيف، والروابط الأفقية مع الشركات المنافسة أو المكملة لنفس الفرع، وهجرة العمالة الماهرة، وأخيراً تدويل البحث والتطوير، ومن أجل تحقيق تأثير إيجابي بشكل واضح في حالة الروابط العمودية، يستلزم الأمر وجود روابط خاصة مع منابع الموردين وأماكن العمل في البلدان النامية وكذا عمل الشركات متعددة الجنسيات على توفير المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات لتحسين جودة المنتجات والبائعين وفي السياق فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات يساعدون الموردين المحليين على شراء المواد المحليين على شراء المواد الخام والسلع الوسيطة وتحديث أو تحسين مرافق الإنتاج . 1

لقد ركزت العديد من الدراسات لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) على الدور الذي يقوم به الإستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع والنمو الإقتصادي في الدول النامية المضيفة، إذ تم إجراء عدة دراسات على الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاندا، إذ بينت تلك الدراسات أن النمو الإقتصادي في تلك الدول تأثر بالتغيرات في السياسة المحلية التي تتجه إلى إحلال نظام السوق وتحرير قواعد وقيود الإستثمار، كما توصلت إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر أثر على النمو الإقتصادي من خلال إستقطاب رأس المال المادي والتكنولوجية الحديثة، حيث ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية.

وأكد Hong في هذا المجال من خلال دراسة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في كوريا مدى تأثير نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية المصاحبين له، وقد أوضحت الدراسة نجاح القطاع

¹ -OCDE, Investissement Direct étranger au service du développement optimiser –les avantages minimiser les couts, synthese, 2002,P :14.

الإنتاجي الكوري في تحفيز النمو الإقتصادي من خلال إستفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية من جراء تدفق المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر 1.

المطلب الثاني: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية القناة التي ينتقل من خلالها تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الإقتصادي في الدول المضيفة، ويلاحظ أنه على الرغم من إختلاف طبيعة كل منهما، إلا أن هناك العديد من أوجه التشابه فيما بينهما، وذلك كما يلي:

- تشابه محددات كل منهما إلى حد كبير، مثل حجم السوق المراد الدخول فيها، مدى القرب والبعد من مناطق الإستثمار، ومدى وجود إستقرار إقتصادي من عدمه في السوق المراد الدخول فيها... الخ.
- تؤثر السياسات الحكومية المتبعة من قبل الدول المضيفة على المتغيرين، فالسياسات الحكومية الخاصة بالتجارة لها تأثير قوي على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر والعكس، إذ يلاحظ أن السياسات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على التجارة، فعلى سبيل المثال يلاحظ أن قيام الدولة المضيفة بفرض قيود على التجارة ربما يحفز على تدفق المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها للتغلب على حدة هذه القيود، كما أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة مرهون بتوافر درجة معقولة من الإنفتاح للإقتصاد، وبالتالي تؤثر السياسات الخاصة بالتجارة على الإستثمار الأجنبي المباشر.
- كل متغير يحفز الآخر، أي وجود علاقة سببية بينهما، فوجود حوافز تصدير في الدول المضيفة، قد يحفز على تدفق المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك الدول، كما أن وجود الإستثمار الأجنبي المباشر قد يحفز على مزيد من الإستيراد للوفاء بمتطلباته الإنتاجية، التي لا يتم إنتاجها في السوق المحلي للدولة المضيفة أو قد تنتج ولكن بجودة أقل، كذلك قد يؤدي الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من الصادرات من قبل الدول المضيفة من خلال فروع الشركات الأجنبية من ناحية، والشركات المحلية من ناحية أخرى 2.
- ولإختبار تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفريق بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر، ويتمثل الأثر على التصدير في زيادة صادرات شركات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، لما تملكه من قدرة كبيرة على إجراء العمليات التصنيفية على المواد الخام (بسبب إمتلاكها تكنولوجية حديثة)، كما تتوافر لديها قدرات عالية على إبرام عقود التصدير في الخارج، بالإضافة إلى مهارتها التسويقية،

¹ – Kyttack Hong, Foreign Capital and Economic growth in Korea 1970–1990, Journal of Economic Development, volume22, Number, June1997, P:79–88.

² – OECD,survey of OECD :work on international investment, working papers on international investment, OECD Publishing, 1998, p:15.

ويزداد الأثر المباشر على التصدير وبالتالي تحفيز مزيد من النمو بصفة خاصة عندما تتحول الدول المضيفة من إستراتيجية التصنيع للإخلال محل الواردات إلى إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات.¹ أما بالنسبة للأثر غير المباشر على الصادرات والنمو فينشأ بسبب مجموعة من المزايا المصاحبة للإستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.
- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة.
- إستفادة الشركات المحلية (خاصة في إطار المشروعات المشتركة) من حلقات الإتصال التي تمتلكها شركات الإستثمار الأجنبي المباشر في الأسواق الخارجية.²

أما عن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على واردات الدولة المضيفة، فيلاحظ أن الواردات التي كانت الدولة المضيفة تقوم بإستردادها قبل قدوم الإستثمار الأجنبي المباشر قد لا تقوم بإستردادها أو تتخفظ وإراداتها من تلك المنتجات وينطبق ما سبق على الواردات من المنتجات النهائية، والتي يتم إنتاجها بواسطة فروع الشركات متعددة الجنسيات، أما الواردات من المنتجات الوسيطة و الرأسمالية فيتوقع زيادتها، خاصة في حالة عدم إمكانية الحصول عليها من السوق المحلي للدولة المضيفة، وبالتالي تبدو العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الدول المضيفة في غاية التعقيد، الأمر الذي يجعل الوصول إلى مبدأعام في غاية التعقيد.³

المطلب الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بتطوير الموارد البشرية

لقد أشارت نظرية النمو الحديثة بأن الإنتاج لايعتمد فقط على رأس المال المادي، إذ أصبح رأس المال البشري أي زيادة المهارات الأساسية من خلال التعليم والتدريب يعتبر مساويا له بالأهمية ، وطور Robert Lucas نموذجا جديدا للنمو الإقتصادي والذي يؤكد على زيادة رأس المال البشري والمحافظة على عوائد حديثة ثابتة عوضا عن تناقصها مما يسمح باستمرار النمو الإقتصادي.⁴

¹- M. Blomstrom and A. Kokko, The Impact of Foreign Direct Investment in Host countries:A Review of Empirical Evidence,Policy Resarch Working Paper, WB,Washington, December 1996, P:24-33.

²-Ray Barrell, N. pain, Foreign Direct investement Technological Change and Economic Growth within Europe, The Economic journal, Vol 107, N 445, Blackwell publishers,USA, Novembe 1997, p:1782-1785.

³- زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 1، جامعة بغداد، العراق، يونيو 2007، ص:7.

⁴- فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002، ص55

كما أشارت النظرية الحديثة على قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن يتحقق من خلال الإستثمار في الموارد البشرية، وذلك بإكسابهم المزيد من التكوين والخبرات والمهارات من حول عملية التعليم بصفة أساسية وأخارج النظام التعليمي أيضا ويمكن التغلب على قانون تناقص الغلة الذي أوضحتها النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الإستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازن، وأن تتوفر عمالة ماهرة يكون لديها حد أدنى من التعليم، بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة، وحسب (Blosmstrom et KoKo 1996) فإن إنتقال التكنولوجيا بين الشركات العابرة للقارات إلى فروعها المتواجدة في الدول المضيفة لا تتمثل فقط في الآلات والمعدات الحديثة والمسيرين والتقنيين، لكن بسبب التكوين الذي توفره اليد العاملة المحلية التي تعمل في تلك الفروع، والتي تشمل كل المستويات من العامل البسيط إلى التقنيين والمسيرين قد أكد العالمان (Blosmstrom et KoKo 2003) أن الطلب على العمال المؤهلين من قبل الشركات العابرة للقارات ويؤدي بالحكومات إلى الإستثمار في التعليم العالي، وهذا ما قامت به الحكومة الماليزية بالتعاون مع الشركات العابرة للقارات وذلك بإنشاء مراكز التكوين، مثل Penangskills Develkopment center والذي عرف نجاحا كبيرا.

ولبيان تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على تراكم رأس المال البشري، قام Ramos (2001) بدراسة شملت 138 بلد خلال الفترة (1965-1995)، حيث كان العامل التابع هو رأس المال البشري، أما المتغيرات المفسرة فكانت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار المحلي ونفقات التعليم، وكانت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل النمو في اليد العاملة والإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر ب1 بالمئة تؤدي إلى زيادة نمو رأس المال البشري ب0.12 بالمئة. ونفس الشيء بالنسبة لعلاقة نمو رأس المال البشري والإستثمار المحلي وتتم تلك الزيادة ب75%، وهذا مايدل على أهمية الإستثمار الأجنبي في عملية تراكم رأس المال البشري.1

المطلب الرابع: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالإستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكينزي بالإستقرار الإقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة و الموارد البشرية المعطلة ، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو الناتج الإجمالي، ووفقا للنظرية الإقتصادية فإن زيادة الإستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي وهذا ماينطبق على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

¹ - Marouan Alaya, Investissent Direct Etranger et Croissance Economique, une estimation a partir d un Modele Structurel pour les pays de Riv Sud de la Mediterrane, les cahiers de L IRD, paris, AUF, Septembre, 2006, p :6.

$$I = I_d + I_f$$

حيث :

ا: الإستثمار المحلي الإجمالي .

ا_د: الإستثمار المحلي في الدول المضيفة.

ا_ف: الإستثمار الأجنبي المباشر .

وتتجه للإتجاه الذي سلكه المستثمرين الأجانب في الإعتماد على التمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الافتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل إستثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الإستثمار الأجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فإن الإستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له أثر تحفيزي أو مثبط للإستثمار المحلي أو ما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الإستثمار المحلي والإستثمار الأجنبي المباشر، والتي تنشأ من طريقة تمويل الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

حيث إذا كان الإستثمار المحلي في الدول المضيفة يتم بإستخدام تكنولوجيا قديمة أو تقليدية، فهنا لن تصمد الكثير من الشركات المحلية القائمة أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات، مما يترتب عليه خروج الكثير من تلك الشركات من حلبة الإنتاج، إن مثل ذلك يؤدي إلى إنخفاض الإستثمارات المحلية، وبالتالي يقال أن الإستثمار الأجنبي المباشر له أثر إحلالي، ويؤثر ذلك سلبا على معدل النمو الإقتصادي أو على الأقل تنشيط ذلك المعدل، أما أثر التكاملية فيعني حسب shumpeter أن الشركات المحلية تملك تكنولوجيا متقدمة وأن لديها الإمكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة، وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الإستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملية وهو ما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الناتج، وبالتالي تحسين معدلات النمو الإقتصادي في الدول المضيفة.¹

¹ – Marouan Alya, op-cit, p :8.

خلاصة:

بناء على ما سبق نستخلص أن للإستثمار الأجنبي المباشر تطورات وتغيرات كبيرة بلورت المفاهيم والأشكال التي يتميزها الآن ، فتعددت المعاريف التي أعطيت له بتعدد الأطراف التي يهتما مناقشة موضوعه وامتد الجدل إلى محاولة تحليل وتفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، ومدى النفع الذي يعود به على وجه التحديد وفي الأخير يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد نقل ملكية من الأشخاص المحليين إلى الأشخاص الأجانب ، لكنه أيضا آلية تتيح للمستثمرين الأجانب ممارسة الإدارة والسيطرة على منشآت الدول المضيفة ، وتوليه حكومات الدول أهمية واضحة باعتباره وسيلة لاكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيا وتحريك النمو الإقتصادي ، وهذا ما جعلها تقوم بإصلاحات تمس مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال تقديم حوافز و ضمانات متنوعة تؤهلها للتمتع بوضع تنافسي إضافة إلى تحسين البيئة ، دون أن ننسى انعكاساته السلبية على الدول المضيفة.

الفصل الثاني:

القدرة التنافسية

تمهيد:

ويتناول هذا الفصل عدة علاقات إقتصادية بين دول العالم المختلفة قضية أساسية للمناقشات والإهتمام على المستوى الدولي، وأصبحت العولمة تختصر في القدرة والخبرة التنافسية وتكمن أهمية القدرة التنافسية في المساعدة على القضاء على أهم العقبات التي تواجه الكفاءة والإنتاجية إلا وهي عقبة ضيق السوق المحلي كما أن توفير البيئة التنافسية يعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الإقتصادية وتعزيز النمو الإقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. وتعتبر التنافسية مؤشرا للقوة الإقتصادية ومدخلا لاستمراريتها ففوة أي دولة من قوة إقتصادها وبنفوقه على الإقتصاديات الأخرى وقدرته على المنافسة الداخلية والخارجية مما يحتم على الحكومات الإهتمام بموضوع التنافسية والإستفادة من مفهومها حتى تتمكن من التطوير والنمو، كل هذه الأسباب، جعلت التنافسية محل إهتمام كبير من طرف المسيرين والمسؤولين، سواء على مستويات الإقتصاد (أي الإقتصاديين)، أو على مستوى السياسة (أي السياسيين)، بغية الرفع من تنافسية إقتصادياتها وعليه هذا الفصل سيعالج كل ذلك عبر المباحث التالية.

- المبحث الأول: القدرة التنافسية

- المبحث الثاني: القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري

- المبحث الثالث: واقع الإقتصاد الجزائري وقدرته التنافسية

المبحث الأول: مفهوم القدرة التنافسية

المطلب الأول: مفهوم التنافسية والقدرة التنافسية

أولاً: مفهوم التنافسية وأنواعها

أ - مفهوم التنافسية: بما أن التنافسية هي مفهوم حديث الظهور ، فإننا نلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا في التعاريف المقدمة وذلك راجع إلى الاختلاف في وجهات النظر وتجربة الممارسين في الميدان ، وسنحاول فيما يلي استعراض بعض هذه التعاريف :

• **تعريف التنافسية حسب المؤسسات :** يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى .

• **تعريف التنافسية على مستوى قطاع النشاط :** تعرف بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها ، تتماشى مع التطورات الاقتصادية ، وضمن آليات فعالة لقوى السوق ، ومن ناحية الموردين والمستهلكين ، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.

• **تعريف التنافسية على مستوى الدول :** لقد اهتمت العديد من الجهات بإعطاء تعريف لمفهوم التنافسية ، ومن بينها نذكر : تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية : يعرفها بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل.

• **تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة :** عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها " القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عال وتماسك اجتماعي ، وهي تغطي مجالا واسعا وتخص كل السياسة الاقتصادية .

• **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE :**

- **على مستوى الاقتصاد الوطني :** التنافسية هي الدرجة التي يمكن وفها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية ، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل.¹

¹ - خروف منير، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارة، العدد 2352-9962. ISSN.

- **التنافسية الدولية** : هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاخمة الخارجية ، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي .

▪ **تعريف مايكل بورتر للتنافسية** : هي العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها . (Michael porter , France ، 1999)

ب - أنواع التنافسية :

تصنف التنافسية إلى :

أولاً: **التنافسية بحسب الموضوع** : وتتضمن ما يلي :

1- **تنافسية المنتج** : تعتبر تنافسية المنتج شرطاً لازماً لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كافياً ، وكثيراً ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين ويعد ذلك أمراً مضللاً ، باعتبار أن في كل هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع ، وعليه يجب اختيار معايير معبرة تمكن من التعرف الدقيق على وضعية المنتج في السوق في وقت معين .

2- **تنافسية المؤسسة** : ويتم تقويمها على مستوى أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج ، فالتقويم المالي لهذا الأخير يتم بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه ، أما تنافسية المؤسسة فيتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة والأعباء من جهة أخرى ، فإذا فاقت هذه المصاريف والنفقات الهوامش واستمر ذلك مدة طويلة ، فإن ذلك سيؤدي إلى خسائر كبيرة يصعب على المؤسسة تحملها ، ومن ثم فهي مطالبة بتقديم قيمة لزيائنها ولا يتم ذلك إلا إذا حققت قيمة مضافة مستوياتها .

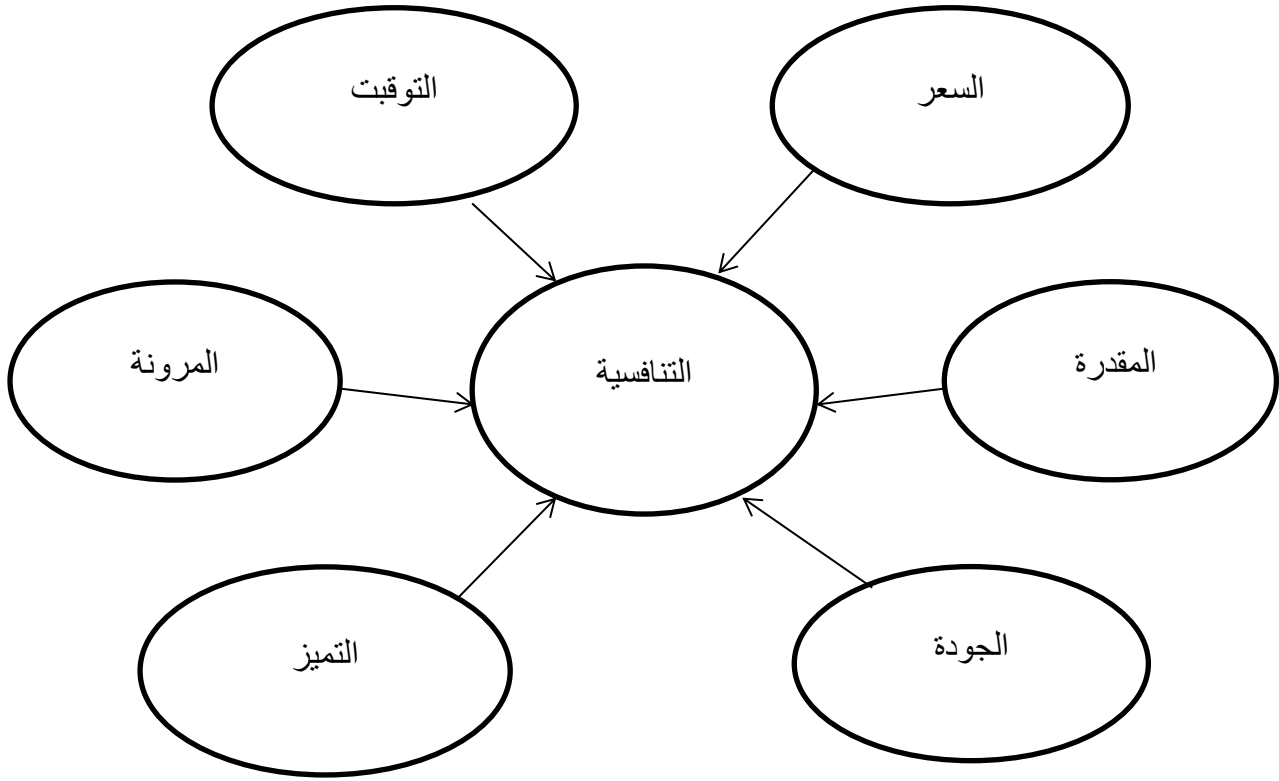
ثانياً: **التنافسية وفق الزمن** : وتتمثل فيما يلي :

أ - **التنافسية الملحوظة** : تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألا نتفاعل بشأن هذه النتائج لكونها قد تتجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل .

ب - **القدرة التنافسية** : وتعد القدرة التنافسية بمثابة عامل هام في تحديد مدى نجاح أو فشل مؤسسة ما، فهي تعبر عن جوانب التفوق والتميز التي تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية، حيث تختص بالفرص المستقبلية، وبمنظرة طويلة المدى ، والقدرة التنافسية تستند إلى مجموعة من المعايير والسبل الضرورية التي تبقى المؤسسة صامدة وسط بيئة مضطربة ، ومن أمثلة هذه السبل : الجودة، السعر، تميز السلعة أو الخدمة، المرونة، وأخيراً الوقت .

والشكل التالي يبين ذلك :

شكل رقم (1): يوضح سبل تحقيق القدرة التنافسية لمؤسسة ماء .



المصدر: نبيل محمد مرسي، إستراتيجية الإنتاج والعمليات، مدخل استراتيجي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 30 .

1- **السعر:** وهو المبلغ الذي يدفعه الزبون من أجل الحصول على سلعة ، وعادة ما يختار السلعة أو الخدمة ذات السعر الأقل ، ولهذا تعمل المؤسسات المتنافسة على أساس السعر على تحقيق هوامش ربح منخفضة وفي نفس الوقت تخفض تكاليف الإنتاج .

2- **الجودة:** تعرف على أنها ملاءمة المنتج للمستخدم، ويشير Rubbermaid إلى أن الاهتمام بالجودة يتم التأكيد عليه ليس فقط في عملية التصنيع الخاص بالشركة، ولكن أيضا في اهتمامها بالتكلفة والخدمة والسرعة والإبداع

3- **المرونة:** وهي القدرة والسرعة على التجاوب مع التغييرات، فالمؤسسة الأفضل هي التي تستجيب للتغيرات وهذا ما يزيد من قدرتها التنافسية.

- 4- التميز: وتشير إلى صفات خاصة في السلعة أو الخدمة التي تجعل المشتري يدرك أنها ملائمة مقارنة بسلعة أو خدمة مقدمة من طرف مؤسسة أخرى منافسة.¹
- 5- التوقيت: ويشير إلى عدة جوانب في المؤسسة منها:
- مدى السرعة في تسليم السلعة أو تقديم الخدمة للزبون.
 - مدى السرعة في تطوير وتنمية سلع أو خدمات جديدة في السوق .
- كما صنف بعض الاقتصاديين التنافسية كما يلي :
- **تنافسية التكلفة أو السعر:** فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف .
 - **التنافسية غير السعرية:** باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية.
 - **التنافسية النوعية:** وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي ، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق ، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
 - **التنافسية التقنية:** حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

ثانيا: مفهوم القدرة التنافسية

تعرف القدرة التنافسية طبقا لتقرير التنافسية العالمي الصادر عن منتدى اقتصادي العالمي بأنها قدرة الإقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة و مستدامة في مستويات المعيشة حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل إقتصاد وطني . وقد إعتد هذا التقرير نموذجا لقياس القدرة التنافسية للدول يستند إلى تسع عوامل هيكلية أساسية تم تحديدها وبيان كيفية قياسها إستنادا إلى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية القياسية. وتتمثل هذه العوامل في الإستثمار الأجنبي، ودور الحكومة في النشاط الإقتصادي ومدى إنفتاح الإقتصاد على التجارة الخارجية وتطور أسواق المالية، ونوعية كل من البنية التحتية والتكنولوجيا، والإدارة في قطاع الأعمال والمؤسسات القضائية والسياسية، فضلا عن مرونة سوق العمل .

ولقد وضع مايكل بوتر "Michael Porte" صاحب نظرية الميزة التنافسية نموذجا لقياس التنافسية بالإستنادة إلى الأسس الجزئية Micro، وذلك على إعتبار أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول، في حين

¹ - خروف منير، مرجع سبق ذكره.

يستند نموذج القدرة التنافسية المعتمدة من قبل تقرير التنافسية العالمية إلى الأسس الكلية Macro وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الدول.¹

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في دعم القدرة التنافسية

تتمثل هذه العوامل فيما يلي :

- **العنصر البشري المؤهل** : فالموارد البشرية ذات المهارات والقدرة على أداء أعمال البحث والتطوير والتصميم تعتبر أساس تعزيز التنافسية من خلال القدرة على أداء الأنشطة والدخول في الحلقة المنتجة وتحقيق المزيد من الازدهار والنمو .

- **إطار مؤسسي فعال** : ويتمثل في تلك المؤسسات التي تعمل على تطبيق السياسات التنافسية وتركز على إعادة تأهيل الموارد البشرية طبقا للمواصفات الدولية وتقديم الدعم الفني والخبرات للمنشآت المحلية وتتمثل فعالية الإطار المؤسسي من خلال نقل المعلومات لمنشآت الأعمال لتحديد الشركاء والأنشطة، فرض تنفيذ حقوق الملكية والعقود ، زيادة درجة المنافسة وتكافؤ الفرص.²

- **ديناميكية النظام المالي** : حيث أن معدل الاحتياطات الدولية يعتبر المؤثر لمدى قدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية في ظل عدم القدرة على زيادة معدلات الدين الخارجي والتأثير على معدلات النمو والادخار ومصادر التمويل داخل الدولة.

- **ديناميكية السوق** : يعتبر التدخل الحكومي من الأمور المحورية في التأثير على كفاءة الأسواق وتحقيق التنافسية المحلية الناجمة، كما يمكن للحكومات عرقلة المنافسة بالإفراط في تنظيم دخول شركات جديدة إلى السوق وبتنظيم أنشطة السوق حول مجموعة مغلقة من المشتركين.

- **البنية التحتية** : يمكن تصنيفها إلى البنية التحتية الملموسة مثل الطرق ، الجسور، الموانئ، المطارات ،... ، والبنية التحتية التسويقية التي تمثل مدى قدرة المؤسسات الداخلية على تسويق المنتجات دوليا ومدى القدرة على الاستفادة من النظم الداخلية (مثل نظام الشبكات الداخلية، شركات التصدير، تجار التجزئة اعتمادا على عنصر الشفافية والمصادقية داخل الدولة . ومما لا شك فيه أن تدعيم القدرة التنافسية يتطلب تضافر كافة الجهود

¹ - ولد علي لطيفة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، أثر تعزيز القدرة التنافسية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، العدد 1 مكرر (الجزء الثاني)، جانفي- 2020 ، ص160-162.

² - بوضياف عبد المالك، محاضرات في مقياس إقتصاد الإستثمار والتنافسية، موجهة للطلبة السنة أولى ماستر علوم إقتصادية تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمه، السنة الجامعية 2019-2020، ص71-72.

سواء في دور حكومي متميز ومتطور وكذلك على المستوى الجزئي لا بد من تطوير في الفكر الإداري والسلوكي لمنظمات الأعمال من خلال :

- الاستقرار الاقتصادي وسهولة تعرف القطاع الخاص على مسيرة الدولة الاقتصادية المستقبلية .
- توافر الرؤية الواضحة والثقة المتبادلة بين الحكومة والمنشآت ، والشفافية والمساواة بين الجميع في التعامل مع الممارسات التجارية .
- ألا يكون للمصالح الخاصة وزن سياسي ثقيل يؤثر على اتجاهات وقرارات الحكومة .
- استناد السياسات الداعمة للتنافسية على المزايا البنية سواء كانت مزايا استاتيكية (حاضرة) أو ديناميكية (يمكن تطويرها في المستقبل) في ظل الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه الدولة والذي ينصب على زيادة الكفاءة الاقتصادية وزيادة النشاط الاقتصادي.1

المطلب الثالث: مؤشرات ومحددات القدرة التنافسية

أولاً: مؤشرات القدرة التنافسية:

يفرق عادة بين القدرة التنافسية على المستويات الثلاث : مستوى المؤسسة ومستوى الصناعة أو القطاع ومستوى الإقتصاد القومي، ذلك أنه يمكن ألا يتطابق مفهوم التنافسية على مستوى المؤسسة أو على مستوى الصناعة أو القطاع مع مفهوم التنافسية على مستوى الإقتصاد الوطني.

فمثلاً يمكن أن تتحقق تنافسية المؤسسة عبر تقليص حجم بعض المدخلات كالعمالة مثلاً، فإذا كان نمو الإنتاجية قد تحقق من خلال تقليص مدخل العمل فإن جانباً من المنافع المحققة على مستوى المؤسسة يمكن أن يقابلها على مستوى الإقتصاد الوطني نقصاً في الدخل والرفاهية نتيجة للتخلص من جزء من العمالة مالم يتم إستعاب تلك العمالة في منشآت أو مشاريع أخرى، وسوف نستعرض فيمايلي هذه المؤشرات بإنجاز على كل من مستوى المؤسسة والقطاع، بينما نشير بشيء من التفصيل إلى مؤشرات تنافسية الدولة لأهميتها للبحث.2

يمثل معدل الربح المؤشر الأهم لقياس القدرة التنافسية على مستوى كل من المؤسسة والنشاط ذلك أنه في حالة فرع النشاط ذي المنتجات المتجانسة تكون قدرة المؤسسة تنافسية أقل عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها وبالتالي يكون معدل الربح لديها أقل، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفتها أكثر أو للسببين معاً، وينطبق نفس النطق بالنسبة للقدرة التنافسية على مستوى النشاط أو القطاع حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية. هذا علماً بأن هذا المقياس يمثل متوسط معدل الربحية المرجح وقد لا يعكس الأوضاع مؤسسية معينة ضمن الفرع المدروس، ويشترط أن تكون الفوارق بين مؤسسات القطاع محدودة وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج،

¹ - بوضياف عبد المالك، نفس المرجع السابق، ص 72-73.

² - اسماعيل حسين اسماعيل- شكرى رجب العشماوي، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية-الإسكندرية، بدون طبعة ص 62.

عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى. وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الإقليمية، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر الذي يتم معه التبادل.¹

أما بالنسبة لمؤشرات قياس القدرة التنافسية على مستوى الدولة فقد أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما والبدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية أو على النتائج التجارية للدولة. وتنتشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة I.M.D، المنتدى الإقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN، AT Kearney...) تقارير سنوية، تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل تنافسية التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال... إلخ (EIU(Economiste), 2006, Intelligence Unit)

يصدر تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة "IMD" سنويا ومقره سويسرا منذ بداية التسعينات، وهذا في إطار التحضير للمنتدى الإقتصادي العالمي كتابا عن التنافسية في العالم (WcY:World Competitiveness Year book)

بيئة الأعمال وتخلص على شكل مؤشر وحيد يتم على أساسه تصنيف الدول بدلالة نوعية البيئة الموفرة للمؤسسات، حوالي 200 نوع من المعطيات الأساسية تجمع في مجالات مختلفة: تنافسية واستقرار الإقتصاد الكلي، نوعية وتكلفة عوامل الإنتاج، الهياكل القاعدية، البحث والتطوير، تسيير المؤسسات، البيئة الإدارية والجباية. وبعض هذه المعطيات عبارة عن إحصائيات تجلب من المنظمات المنتجة (خاصة أو عامة) والبعض الآخر مستخرج من إستبنا منجز من المعهد (I.M.D) لدى أعضاء شبكته، والمؤشر يحسب على أساس متوسط المراتب التي تحصلت عليها الدولة ما في كل مؤشر جزئي. ويؤدي نشر هذا التقرير كل عام في العالم إلى نقاش وطني على تنافسية البلد، وصورته في الخارج، وكذا نقاش على طريقة إعداد المؤشر ومصداقيته.

وبالنسبة لمؤشرات القدرة التنافسية على مستوى الدولة فقد لخصها العهد الدولي لتنمية الإدارة I.M.D في ثمانية عوامل وردت في تقريره لسنة 1997 وهي: الإقتصاد الكلي، والعولمة والحكومة و المالية، والبنية التحتية والإدارة والعلوم التقنية والموارد البشرية. ثم قام هذا المعهد بتجميعها سنة 2002 في أربع عوامل فقط، هي: الإنجاز الإقتصادي، وفاعلية الحكومة وفاعلية القطاع الأعمال، والبنية التحتية، حيث يضم كل عامل عدة عناصر، وكل عنصر يشمل عدة مؤشرات أو متغيرات ذات طبيعة كمية مباشرة أو قياسات للرأي.²

ويستخدم تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي "WEF" ثمانية مؤشرات لقياس القدرة التنافسية على مستوى الدولة هي: الإنتاج، والحكومة، والمالية، والبنية التحتية، والتقنية، والإدارة والعمل والمؤسسات.

¹ - اسماعيل حسين إسماعيل - شكرى رجب العشماوي، نفس المرجع السابق، ص 63.

² - اسماعيل حسين د- شكرى العشماوي، نفس المرجع السابق ص 64.

ولقد طبق هذه المؤشرات في تقرير النسبة 2003 على "102" دولة من بينها خمس دول عربية هي مصر، والأردن، والجزائر، والمغرب، وتونس، ويقوم هذا التقرير بترتيب الدول بالإستناد على عدد كبير من المؤشرات الجزئية منها الكمي ومنها الكيفي. ولقد استخرج المنتدى من هذه المؤشرات معيارين مختلفين لقياس القدرة التنافسية هما: معيار نمو التنافسية

(GCI : Growth Competitiveness Index)

(CCI : Current Competitiveness Index)

ويركز المعيار الأول "GCI" على كون التنافسية مجموعة مؤسسات وسياسات اقتصادية تضمن معدلات نمو مرتفعة على المدى المتوسط ، ويهدف إلى قياس إمكانات النمو للخمس سنوات القادمة بينما يستعمل المعيار الثاني "CCT" المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتعلقة بالمؤسسات والأسواق والسياسة الاقتصادية التي تضمن مستوى آني من الإزدهار وهو يهدف لقياس القوة الإنتاجية الآتية لنفس الدول. ويتم إعداد المعيار الأول GCI بناء على مجموعة مقاييس كمية (متغيرات إقتصادية كلية معيارية)، وكذلك يعتمد على تحقيقات كيفية تتم مع مديري المؤسسات في الدول المعنية . ويستند المعيار الثاني "CCI" على محددات نصيب الفرد من الدخل القومي الصافي وعلى متغيرات كيفية مستخرجة من استبيان مع مدراء المؤسسات . ويقوم البنك الدولي (W.B) بأعداد مؤشرات عن التنافسية لعدد من الدول، وتنتشر دوريا على شبكة الأنترنت، وتشمل العديد من الدول العربية منها :

الجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، عمان، السعودية، تونس، الإمارات واليمن ويعتمد على 5 عوامل هي:

- الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد، معدل النمو السنوي المتوسط)
 - الديناميكية الكلية وديناميكية السوق (النمووالإستثمار، الإنتاجية، حجم التجارة الإجمالي، تنافسية التصدير).
 - البنية التحتية ومناخ الإستثمار (شبكة المعلومات والاتصالات، البنية التحتية المادية، الإستقرار السياسي الإجمالي)
 - رأس المال البشري والفكري .
 - الديناميكية المالية 1.
- ثانيا: محددات القدرة التنافسية :

وإنطلاقا من أن مفهوم التنافسية يستخدم على مجال واسع ومعايير متفاوتة وغير محددة، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها تتمثل في الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة ان تستخدم تدابير وإجراءات معينة

¹ - اسماعيل حسين د/شكرى العشماوي، نفس المرجع السابق ص 65.

تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم . وبالتالي فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها . ويمكن إيجاز أهر محدعات القدرة ازلتنافسية للمنتجات السلعية والخدمية:

- دور الحكومة :

تلعب الحكومة دورا هاما في زيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة، وإتباع السياسات الإقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية بالإضافة إلى وضوح وشفافية القوانين المنظمة للبيئة الإستثمارية.

- تكاليف الإنتاج:

ويعتبر هذا العنصر من أهم محدعات القدرة التنافسية لإرتباطها بتحديد أسعار المنتجات، وترتبط القدرة التنافسية بعلاقة عكسية مع تكاليف الإنتاج بمعنى أن القدرة التنافسية لمؤسسة معينة تزداد كلما تمكنت هذه الأخيرة من تخفيض تكاليف إنتاجها.

- الجودة والنوعية:

تعزز القدرة التنافسية لمؤسسة معينة من خلال رفع وتحسين مستوى جودة ونوعية منتجاتها، وذلك عن طريق الإهتمام بنوعية وجودة مدخلات الإنتاج ومستوى مهارات العاملين ومدى إستيعابهم للتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي مستوى إنتاجيتهم ويتحقق التميز النوعي لمنتج معين من خلال كفاءة نظام التسليم والسوق وخدمات ما بعد

البيع.1

¹-اسماعيل حسين- شكرى العشماوي، نفس المرجع السابق، ص61.

المبحث الثاني : القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري

المطلب الأول : نظرة على تطور بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري

حاولت الجزائر الاعتماد قدر الإمكان على مداخيل أخرى غير الجباية البترولية في بعث التنمية الإقتصادية ونلاحظ ذلك في قوانين المالية المتعاقبة، فارتفاع سعر البترول إلى أكثر من 100 دولار سمح للجزائر بالتواجد في راحة مالية إستغلتها للدفع بتنافسية إقتصادها إلى الأمام، "بما يحقق زيادة الإنتاج من أجل التصدير وتوفير بدائل محلية للواردات، وما يتطلبه ذلك من ضرورة تدبير التمويل الكافي للإستثمارات اللازمة لإجراء هذا التعديل ويكون ذلك إما عن طريق ترشيد الإستهلاك المحلي المتاح لتمويل الإستثمار أو عن طريق الإقتراض الخارجي".¹

وعليه سنحاول تشريح بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية كالتالي :

أولاً:الموازنة العامة: Le Budget de L'Etat

من أجل تسير أمور الدولة والإتفاق العام يجب أن تعتمد الدولة على الميزانية التي هي عبارة عن : " وثيقة تسجل فيها مداخيل و مصاريف الدولة لسنة مدنية واحدة، وتعتمد الموازنة العامة في الجزائر بنسبة كبيرة على الجباية البترولية والتي تضعها الدولة على رأس المداخيل، وقد سعت إلى ايجاد مداخيل أخرى خاصة من الصادرات السلعية الوطنية، وهذا ما نلاحظه من خلال تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والنقليل من الحواجز الجمركية والحد من الواردات . فخلال "سنة 2009 كان تطور مداخيل ونفقات الميزانية قد ترجم بالعجز الموازني والعجز الخزينة العمومية مقدارا بالتتالي ب2404.9 مليار دينار و 1604.7 مليار دينار بعجز مقارنة بالناتج الداخلي الخام (PIB)، الذي سجل على التوالي 20.5 بالمائة و 13.7 بالمائة، وهنا يجب الإشارة إلى أن القيمة المضافة لقطاع المحروقات تم حسابها على متوسطة سعر التصدير المقدر في عام 2009 ب100 دولار للبرميل كما أن مستوعجز الخزينة العمومية إرتفع كما يشار إليه في الجدول التالي إلى 1604.7 مليار دينار. وقد تم تغطيته بالسحب من صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، هذا الصندوق الذي وصلت مداخيله لغاية 14 جويلية 2008 لمستوى 4362.8 مليار دينار".²

والجدول التالي يوضح الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2004-2009 .

الجدول رقم (3-1): الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2009-2004).

2009	2008	2007	2006	2005	2004		
LFC	LFC	غلق	محقة	محقة	محقة		

¹-يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، ص:239-240.

²- Ministère des Finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de finances Pour 2009, Op.Cit., P :8.

27866	27630	19003	18355	17198	15993	مداخيل الميزانية م.من الجباية البترولية	
16285	17154	9730	9160	8990	8622		
51915	48822	31434	25434	21051	18600	نفقات الميزانية	مليار دينار
25937	23632	16628	14520	12326	12412	التسيير	
25977	25190	14806	10914	8725	6188	التجهيز	
-24049	-21192	-12431	-7079	-3852	-2607	رصيد الميزانية	
-16047	-14016	-12580	-7056	-4722	-1873	الرصيد الإجمالي للخزينة	
-20.5	-18.5	-13.2	-8.4	-5.1	-4.3	رصيد الميزانية / PIB	%
-37.8	-36.5	-23.8	-15.5	-9.2	-6.9	رصيد الميزانية / PIBHH	

Source: Ministère des Finances, **Rapport de Présentation du projet de la Loi de Finances pour 2009, le budget de L'Etat, 2009, p 9**

من خلال قراءة ميزانية الدولة لسنة 2009، وتتبع سير المداخيل والنفقات نلاحظ أن نفقات الموازنة العامة لدولة كانت أكبر من مداخلها وهذا من خلال العجز المقدر بـ 240909 مليار دينار. كما أن الخزينة العامة للدولة سجلت أيضا عجزا يقدر بـ 1604.7 مليار دينار، مما يشير إلا أن العجز المسجل في الموازنة العامة (أي النقص في المداخيل) تم تغطيته بالسحب من الخزينة العمومية من طرف الحكومة، لكون عجز الموازنة سببه الانحراف الناتج عن الفرق بين السعر المرجعي لبرميل البترول المعتمد في تقدير الموازنة مع السعر الحقيقي له (سعر التصدير). أما بالنسبة للعجز المسجل في الخزينة العمومية فقد تم تغطيته بالسحب من الصندوق ضبط الإيرادات (FRR)، الذي وصل رصيده لغاية 14 جويلية 2008 إلى المستوى 4362.8 مليار دينار، أي أن عجز الميزانية العامة للدولة المسجل لسنوات متتالية راجع إلى الفرق بين السعر المرجعي والسعر الحقيقي لبرميل البترول، باعتبار أنه أثناء إعداد الميزانية الزائد عن السعر المرجعي من مداخل يصب في صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، وما قل عن هذا السعر يظهر كعجز في الموازنة الذي يمثل مشكلة بالنسبة للدول النامية خاصة البترولية منها، لأنها لا تتبع سوى حلين لتغطية أي عجز في الموازنة العامة، إما السحب مباشرة من صندوق ضبط الإيرادات وما قد ينعكس على الأجيال القادمة، أو الإستدانة مباشرة من العالم الخارجي، والجزائر اعتمدت ومازالت تعتمد كليا على هذين الحلين وإن كانت خففت من الحل الثاني في السنوات الأخيرة. ومن خلال الجدول الثاني نعرض مختلفة أرصدة الموازنة العامة للدولة بالسعر الحقيقي (سعر التصدير) لبرميل البترول ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي .

الجدول رقم 2: العجز أو الفائض الكلي في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة (2003-2008)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	
5.672	6.051	12.218	15.838	6.383	12.949	العجز أو الفائض الكلي
8.4	7.1	11.9	13.5	4.8	7.6	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

*بيانات أولية

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2008، صندوق النقد العربي. ص 336

من خلال الجدول أعلاه بإعتبار 2003 سنة الأساس، نلاحظ أن الموازنة العامة للدولة لسنة 2004 سجلت إنخفاض في فائضها الكلي يقدر ب 6566 مليون دولار مقارنة بسنة الأساس مع إنخفاض نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 2.8 بالمئة، أما بالنسبة لسنة 2005 فقد سجلت أعلى فائض مقارنة بجميع السنوات، أي 2899 مليون دولار عن سنة الأساس، صاحبه إرتفاع في النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 5.9 بالمئة، بينما إنخفض فائض الميزانية وإرتفعت النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2006 ب 731 مليون دولار و 4.3 بالمئة مقارنة بنسبة الأساس، وقد إستمر هذا الإنخفاض في سنتين 2007 و 2008 بالنسبة لفائض الميزانية حيث قدر الإنخفاض ب 6898 مليون دولار و 7277 مليون دولار على التوالي، بينما إنخفضت النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 0.5 بالمئة، وإرتفعت ب 0.8 بالمئة (هذا الإرتفاع في النسبة راجع لإنخفاض الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2008 مقارنة ب 2003)، على التوالي بالنسبة لسنة الأساس. ونشير هنا إلى أن هذه الفوائض ناتجة عن تقييم مداخيل ونفقات الموازنة العامة للدولة بالسعر الحقيقي لبرميل البترول

ثانيا: المديونية العمومية L'endettement publique

يترتب على إتساع حركة المبادلة الدولية بين الدول بعضها البعض، قيام العديد من علاقات المديونية والدائنية المتبادلة، والتي تترجم في صورة إستحقاقات مالية متبادلة. فكل دولة تدخل في علاقات إقتصادية دولية تصبح تارة دائنة وأخرى مدينة للخارج. 1. فكلما مستوى الإدخار المحلي ضئيلا بالقياس إلى مستوى الإستثمارات المطلوبة، فكلما زادت الحاجات إلى التمويل الخارجي. والجزائر مثل سائر البلدان النامية إلتجأت في تمويل برامج التنمية الإقتصادية والمخططات التنموية إلى الهيئات والمؤسسات المالية الدولية. وهذا ما أدى إلى تراكم الدين الخارجي عبر السنوات، وإرتفع بشكل مقلق، مم قد يوصلها إلى حالة العجز عن التسديد، ولكن مع تحسن مداخيل الجباية البترولية في السنوات الأخيرة، فقد "إستفاداة الجزائر من إرتفاع أسعار النفط والغاز خلال السنوات

¹ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2006، ص 89.

الأخيرة في حفظ دينها الخارجي إلى حوالي 4 بالمئة من الناتج الداخلي الخام سنة 2006 مقابل 16 بالمئة سنة 2005، وقد نجح سياسة تقليص المديونية للجزائر ورفع مستوى الأمن المالي الخارجي بفضل مواصلة السديداً المسبقة وزيادة وتيرتها خلال 2006". فتسجيل الجزائر لمداخل إضافية من التسديد المسبق وقد قدرت بأكثر من أربع مليار دولار، إكتسبتها الجزائر من تسديدها المسبق للدينون . والجزائر هي "من الدول القلائل من بين دول العالم الثالث التي تسدد بإنتظام مديونيتها الخارجية (من خمسة إلى ستة مليار دولار سنوياً)".¹

ولقد باشرت الجزائر مقاضات شاقة مع دائيتها خاصة نادب باريس ونادي لندن إنتهت بتسديد كامل ديونها على مراحل ولم يبق إلا حوالي أربع مليار دولار هي على عاتق الصناعيين الجزائريين الخواص ضمنيتها الدولة الجزائرية.

والجدول التالي يوضح المديونية العمومية خلال الفترة 2000 - 2007

الجدول رقم (3-3): المديونية العمومية خلال الفترة (2000 - 2007).

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1044100	1779700	1094300	1000000	982244	980500	999400	1022900	مديونية عمومية داخلية
65665	65025	849730	980139	1081423	1164534	1408535	1536466	مديونية عمومية خارجية
1109765	1842227	1944030	1980139	2063667	2145034	2407935	2559366	مجموع المديونية العمومية
137941	132460	192830	262597	273378	283431	272369	302958	مديونية خارجية مضمونة (*)
203606	197485	1042560	1242736	1354801	1447965	1680903	1839424	مجموع الإلتزامات الخارجية
1044100	1779700	1094300	1000000	982244	980500	999400	1022900	مجموع الإلتزامات الداخلية
1247706	1977185	2136860	2242736	2337045	2428465	2680303	2862324	مجموع الإلتزامات الداخلية والخارجية

(*) مديونية خارجية مضمونة من طرف الدولة (تستفيد من ضمان الدولة)

Source: Mministère des Finances, Op. Cit.

¹¹- Youcef DEBBOUB, Le Nouveau mécanisme économique en Algérie. Sans édition, Office des Publications Universitaires, Alger, 2000, P168.

إن إنخفاض المديونية العمومية الخارجية من 1536466 مليار دينار سنة 2000 إلى 65665 مليار دينار سنة 2007، صاحبه إنخفاض في مجموع المديونية العمومية (إنخفاض أو إرتفاع المديونية العمومية الداخلية لا يؤثر تغييره بشكل كبير على مجموع المديونية العمومية كون تغييره طفيف مقارنة بالمديونية العمومية الخارجية)، فبتتبع سير مجموع المديونية العمومية نلاحظ إنخفاضها المتتالي بدءا من سنة 2000 وإلى غاية 2007، لتتخفف من 2559366 مليار دينار جزائري سنة 2000، إلى 1109765 مليار دينار جزائري سنة 2007، وهذا نتيجة الدفع المسبق الذي إلتجأت إليه الجزائر مع دائنيها، أما بخصوص مجموع إلتزامات الدولة الداخلية والخارجية فقد 2862324 مليار دينار سنة 2000 إلى 1247706 مليار دينار سنة 2007، هذا راجع إلى وفاء إنخفضت من 2862324 مليار دينار سنة 2000 إلى 1247706 مليار دينار سنة 2007، هذا راجع إلى وفاء الدولة بالتزاماتها الخارجية، مع العلم أن المبلغ المتبقي سنة 2007 عبارة عن ديون على عاتق القطاع الخاص تضمنها الدولة الجزائرية .

ثالثا: صندوق ضبط الإيرادات (صناديق السيادة)

هي صناديق تسجل فيها إيرادات الفارق بين السعر الحقيقي البرميل البترول و السعر المرجعي الذي تبني عليه موازنة الدولة، ولا يتم السحب منه إلا إذا سجل عجز في الموازنة العامة للدولة، علما أن الموازنة العامة للدولة تبني على سعر مرجعي يقدر ب 37 دولار للبرميل بعدما كان 19 دولار للبرميل سابقا .

وخلال الفترة (2000-2008)، فإن " السيولة التي يحوز عليها صندوق ضبط الإيرادات (FRR) قد وصلت بتاريخ 14 جويلية 2008 إلى مبلغ قدره 4362.4 مليار دينار . وحركة السيولة المسجلة منذ إنشاء الصندوق في سنة 2000 قدرت لغاية سنة 2008 كالتالي :

- إيرادات الصندوق المسجلة من فائض الجباية البترولية قد وصلت إلى 7485.8 مليار دينار خلال الفترة 142000 جويلية 2008 .

- السحب من موجودات الصندوق إرتفعت إلى 3482.9 مليار دينار أي بنسبة سحب تقدر ب 44.4 بالمئة المسحوبات المسجلة قد وجهت أساسا لتسديد المديونية الخارجية (2809.5 مليار دينار) والإستعانة بتمويل العجز في الحزينة العمومية من خلال موجودات صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، المخول له بالفقرة 25 من قانون المالية التكميلي لسنة 2006، كانت هامشية نسبيا .

ومجموع عمليات السحب التي تمت من صندوق ضبط الإيرادات (FRR) لتمويل العجز في الخزينة العمومية كانت 19.3 % من مجموع عمليات السحب الكلية من الصندوق"1.
والجدول التالي يبين حركة الأموال في صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2008-2000 .

الجدول رقم (3-4): صندوق ضبط الإيرادات للفترة (2008-2000)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

*2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
3215530	2931045	1842686	721688	320892	27978	171534	232137	0	المدخل
1264064	1738848	1798000	1368836	623499	448910	26504	123864	453237	- لغاية 31/12 بواقي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	- فوائض من الجباية البتروولية
									- تنسيق بنك الجزائر
66788	314455	618111	247838	156559	156000	170060	184467	221100	الاستخدامات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	- تسديد المديونية
0	0	0	0	57144	0	0	0	0	- تسديد تسبيق بنك الجزائر
50000	531952	91530	-	-	-	-	-	-	- تسديد مسبق للمديونية الخارجية
4362836	3215530	2931045	1842686	721688	320892	27978	171534	232137	- تمويل عجز الخزينة العمومية
									- بواقي لغاية: 31/12

Source: Ibid. P 13.

(*) : لغاية 14 جويلية 2008

12.:Ministère des finances, Op.Cit,p

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مداخيل الصندوق في سنة 2001 و 2002، سجلت إنخفاض متتالي مقارنة بسنة 2000 ، حيث قدر هذا الإنخفاض ب 329373 و 426733 مليار دينار، وهذا راجع إلى

¹-Ministère des finances, Op.Cit,p :12.

إنخفاض سعر اليرميل من البترول، أما بالنسبة للإستخدامات فقد تراجعت مقارنة بسنة 2000 حيث كان الإنخفاض ب 36633 ، 51040 مليار دينار على التوالي، وهذا ناتج عن تناقص المديونية العمومية من سنة إلى أخرى، وبالتالي تناقص المبالغ الموجهة لتسديدها، مع العلم أن هذه الإستخدامات موجهة لتسديد المديونية العمومية فقط . بينما في السنوات 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، إرتفعت مداخيل صندوق ضبط الإيرادات مقارنة بسنة 2002، حيث سجلت فارق ب 422406، 596995، 1342332، 1771496، مليار دينار على التوالي والسبب الرئيسي في هذا هو ارتفاع سعر اليرميل من البترول في السوق العالمية، أما بالنسبة للإستخدامات فقد إنخفضت في سنتي 2003 و 2000 مقارنة بسنة 2002 ب 14060 و 70645 مليار دينار على التوالي، وهذا راجع لنفس السبب السابق مع تسديد مسبق للديون سنة 2004 قدر ب 57144 مليار دينار، بينما ارتفعت في سنتي 2005 و 2006 مقارنة بنفس السنة السابقة 2002 ب 539581 ، 1001303 مليار دينار على التوالي وهذا راجع لتسديد تسبيق بنك الجزائر لمبلغ 607956 مليار دينار سنة 2007 وتمويل عجز الحزينة الذي قدر سنة 2006 و 2007 ب 91530 و 531952 مليار دينار على التوالي . لكن في سنة 2008 إنخفاض سعر برميل البترول وظهور الأزمة الإقتصادية العالمية أديا إلى إنخفاض مداخيل الصندوق مقارنة بسنة 2007 474784 مليار دينار، صاحبه إنخفاض في إستخدامات الصندوق ب 1337575 مليار دينار، وهذا راجع إلى تسديد أغلب المديونية العمومية للجزائر وما بقي ديون على عاتق الخواص تضمنها الدولة الجزائرية، وإنخفاض عجز الحزينة العمومية من 531952 إلى 50000 مليار دينار على التوالي .

المطلب الثاني : المؤشرات الجزئية لتنافسية الإقتصاد الجزائري .

يستعمل الإقتصاديون في قياس التنافسية الوطنية نوعين من المؤشرات ، الأولى مؤشرات جزئية تعتمد على معايير و متغيرات كمية و نوعية تغطي جوانب التنافسية المتعددة ك : الإنتاجية، أداء التجارة الخارجية، وسعر الصرف ... الخ، بالإضافة إلى المؤشرات المركبة التي يتم الحصول عليها من خلال تجميع المؤشرات الجزئية" . فالمؤشرات سواء كانت الجزئية أو المركبة، يستعملها الباحثون والإقتصاديون ورامي السياسات الإقتصادية للدول والمستثمرون، لمعرفة نقاط القوة والضعف للإقتصاد الدولة، وهو ما يؤدي إلى فهم البنية التركيبية للإقتصاد، بذلك تكون لهم القدرة اللازمة على وضع الخطط المناسبة لمعالجة الخلل الذي قد يصيب القدرة التنافسية للإقتصاد فالمؤشرات هي المقياس الدال على مدى صحية وتنافسية إقتصاد الدولة . و من " أهم

المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية الوطنية، هي تلك المتعلقة بنمو الدخل الحقيقي للأفراد، إضافة إلى النتائج التجارية للبلد، و كذا أسعار الصرف و تأثيرها على الصادرات " . 1

أولاً : أداء الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج

1- أداء الناتج المحلي الإجمالي :

إذا ألقينا نظرة على أداء الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول العربية مجتمعة بالنسبة لسنة 2008 وبأسعار السوق الجارية فإننا نلاحظ بأنه قد حقق معدل نمو يقدر بحوالي 26.6 % مقارنة بمعدل نمو يقدر بحوالي 15.1 % في العام 2007، أي بزيادة تقدر ب 11.5 % وهي نسبة نمو مهمة جدا حققتها الدول العربية ويعد أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية محقق منذ العام 2000، ويعزى هذا النمو المحقق بالنسبة لسنة 2008 بالنسبة إلى الدول العربية إلى النمو المرتفع لقطاعات الإنتاج السلعي خاصة الصناعات الإستخراجية وعلى رأسها البترول، فإرتفاع أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية خلال النصف الأول من سنة 2008 إلى أعلى مستوى له، ساهم وبصفة فعالة في زيادة إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع وبالأسعار الجارية بنسبة 38.6 % . أما بالنسبة للأسعار الثابتة فقد إرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 5.2 % في سنة 2007 إلى 6.0 % سنة 2008، وذلك رغم زيادة الضغوط التضخمية وبداية تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على إقتصاديات الدول .

والجدول التالي يوضح أكثر تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة ودول المغرب العربي منفردة.

الجدول رقم (3-5): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الفترة (2002 - 2008).

(مليون دولار)

2008*	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1898619	1504657	1307356	1099541	898672	752220	673131	مجموع الدول العربية
170300	134143	117288	103103	85352	67864	56755	الجزائر
40885	35650	31147	29093	28251	24982	23143	تونس
76732	63854	55227	45395	33420	26296	21924	ليبيا
85743	75119	65637	59524	56948	49819	40474	المغرب
3615	2819	2699	1857	1495	1285	1146	موريتانيا

¹-اباهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الإقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية(تخصص تحليل إقتصادي)، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008، ص177.

*بيانات أولية .

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات التقرير الإقتصادي العربي الموجد، صندوق النقد العربي، 2008، ص 266.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر حققت زيادة متصاعدة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية كافة سنوات الدراسة، وإذا ما جعلنا سنة 2002 سنة أساس يكون مقدار الزيادة في الناتج لسنوات 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، مقدر ب 11.109، 28.597، 46.348، 77.388، 113.545 مليون دولار على التوالي (ولمعرفة قيم الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية و بالعملة المحلية أنظر الملحق رقم 01)، يعزى هذا الارتفاع الكبير للأسعار برميل البترول في السوق العالمية، كذلك يعزى هذا إلى " برامج الإستثمار العمومي، حيث بوشر أول برنامج في السداسي الثاني من سنة 2001، وتشمل هذه البرامج في الوقت الراهن، مشاريع هامة للهياكل القاعدية، والتي سمحت على الخصوص بتحسين مناخ إستثمارات المؤسسات"، إلا أن هذه الزيادة لم تمس الجزائر فقط بل مست كامل الدول العربية عامة و الدول المغاربية خاصة، وهذا راجع إلى نفس السبب السابق، زيادة على ذلك زيادة مداخيل : القطاع السياحي بالنسبة لتونس، السياحي و قطاع الفلاحة بالنسبة للمغرب، الصيد البحري و قطاع المناجم بالنسبة لموريتانيا، القطاع الطاقوي بالنسبة لليبيا، كما كانت نسبة تطور مساهمة الجزائر في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية بالنسبة لمجموع الدول العربية خلال السنوات من 2002 إلى 2008، 8.43 %، 9.02 %، 9.50 %، 9.38 %، 8.97 %، 8.92 %، 8.97 % على التوالي وتعد هذه النسب المتزايدة كبيرة إذا ما قورنت بعدد الدول العربية، وإذا ما قورنت مع باقي دول الإتحاد المغاربي فإننا نلاحظ الفرق الشاسع والكبير بإستثناء المغرب الذي قارب نسبيا قيمة 85.743 مليون دولار لسنة 2008.

إنعكس نمو الناتج المحلي الإجمالي على الإقتصاد الجزائري من خلال إطلاق الدولة لمجموعة من البرامج التي تدعم النمو الإقتصادي مثل : برنامج الدعم الفلاحي، برامج دعم الصناعات التقليدية، برامج إعادة هيكلة بعض الشركات الكبرى، مسح ديون بعض الشركات و المؤسسات المالية، مشاريع بنى تحتية ضخمة كالطريق السيار شرق- غرب، برنامج مليون سكن، برامج تشغيل الشباب، مما أعطى دعم لحركة النشاط الإقتصادي، وقد ساهمت قطاعات النشاط في خلق هذه النواتج بنسب متفاوتة وهذا ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (3-6): التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي.

السنة	2003	2004	2005	2006	2007
-------	------	------	------	------	------

¹ - محمد الكسائي، معالم الإستقرار المالي وتنمية القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد8، فيفري 2009، ص10.

0.9-	2.5-	5.8	3.3	8.8	المحروقات
5	4.9	1.9	3.1	19.7	الفلاحة
5.9-	7.6-	14.4-	15.7-	20.6-	الصناعة الغذائية
3.2	2.1	1.7	2.5	2.9	صناعة القطاع الخاص
3.0	2	5.1	5.2	6.9	إجمالي الناتج الداخلي

المصدر: عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق (2000 - 2009)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 12، 2009، ص 79.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الفلاحة حقق أكبر نسبة نمو ساهم بما في تكوين إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي بنسبة تقدر ب 19.7 % سنة 2003 مقارنة بسنة 2002، بينما في سنتي 2004 و 2005، فقد حقق قطاع المحروقات نموا يقدر ب 3.3 % و 5.8 % على التوالي واحتل بذلك المرتبة الأولى ضمن باقي القطاعات، هذا النمو ساهم به في تكوين هذا الناتج، أما بالنسبة لسنتي 2006 و 2007، فقد كان قطاع الفلاحة مرة أخرى في المرتبة الأولى من حيث النمو، حيث حقق 4.9 % و 5.0 % على التوالي . ومما سبق يتبين لنا جهود الدولة الرامية إلى تطوير وإنعاش قطاع الفلاحة الذي يعتبر قطاع إستراتيجي بالنسبة للدولة الجزائرية ، في إطار سياسة تنويع مداخل الجزائر .

بعد ما أبرزنا التقسيم القطاعي لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي، نحاول الآن تقسيم مكونات الناتج الداخلي الخام من زاوية أخرى تتمثل في نسبة مساهمة القطاع العام والخاص، والجدول التالي يبين تطور المنتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالنسبة للجزائر بين سنوات 2003-2006 و نسبة مساهمة كل قطاع 1.

الجدول رقم (3-7): تطور المنتج الداخلي الخام والقيمة المضافة بالنسبة للجزائر بين سنوات

(2003-2006) .

2006		2005		2004		2003		الطابع القانوني
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
20.44%	704.05	21.59%	651.0	21.8%	598.65	22.9%	550.6	نسبة القطاع العام في المنتج الداخلي الخام
79.56%	2740.06	78.41%	2364.5	78.2%	2146.75	77.1%	1887.2	نسبة القطاع الخاص في المنتج الداخلي الخام

¹ - محمد الكسائي، مرجع سابق، ص 11.

المجموع	2434.8	100%	2745.4	100%	3015.5	100%	3444.11	100%
---------	--------	------	--------	------	--------	------	---------	------

المصدر: رشيد بن يوب ، الدليل الإقتصادي والاجتماعي للجزائر 2009 : الوضعية الإقتصادية ، الطبعة الأولى ، كالما للإتصال ، الجزائري ، 2009 ، ص 25 .

و نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع العام في تكوين المنتج الداخلي الخام بين سنوات 2003-2006 في إنخفاض مستمر من سنة الأخرى ، فلقد سجل في سنة 2003 نسبة تقدر ب 22.9 % بينما في سنة 2006 فقد كانت النسبة 20.44 % بفارق 2.46 % ، أما فيما يخص القطاع الخاص فقد إرتفعت نسبته نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الخام (من سنة إلى أخرى ، حيث قدر ب % 77.1 سنة 2003 و % 79.56 سنة 2006 بفارق 2.46 % ، وهذا كله راجع إلى التحولات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر من خلال تخلي الجزائر عن التسيير المخطط للإقتصاد عن طريق خوصصة المؤسسات العمومية ، وإعادة هيكلة و تأهيل المؤسسات المتبقية ، وتشجيع الإستثمار الخاص والمشارك ، والتخلي التدريجي عن ملكية المؤسسات العمومية .

2- متوسط نصيب الفرد من الناتج:

إرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 4.755 دولار في عام 2007 إلى حوالي 5.858 دولار في عام 2008 ، مسجلا بذلك معدل نمو بلغ نحو 23.2 في المائة مقابل معدل نمو بلغ 12.3 في المائة في عام 2007. ويعزى هذا الإرتفاع إلى تحسن مستوى دخل الفرد في كل الدول العربية بمعدلات تراوحت بين 5.3 في المائة في السودان و 47.9 في المائة في العراق . ولم يطرأ تغيير كبير على ترتيب الدول العربية.1
والجدول التالي يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة ودول الإتحاد المغرب المغربي منفردة .

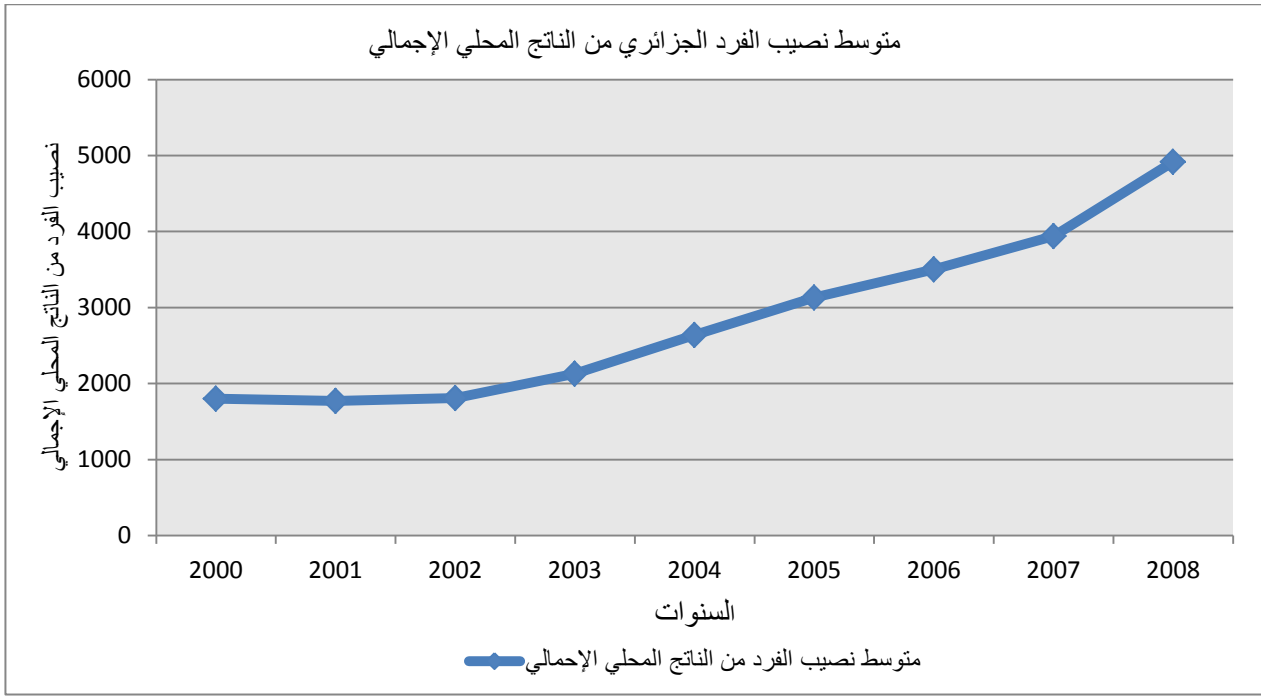
¹ - تقرير الإقتصاد العربي الموحد 2008، صندوق النقد العربي، ص19.

الجدول رقم (3-8): متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي 2000-2008

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	معدل النمو (%) -2007 2008
متوسطة الدول العربية	2518	2414	2393	2615	3056	3647	4234	4755	5858	23.2
الجزائر	1801	1772	1810	2131	2637	3133	3503	3939	9416	24.8
تونس	2032	2073	2366	2539	2844	2901	3076	3487	3959	13.5
ليبيا	6130	5141	2641	4227	5206	6848	8071	9038	10520	16.4
المغرب	1288	1295	1366	1655	1862	1916	2079	2342	2632	12.4
موريتانيا	405	412	413	453	513	623	884	901	1128	25.2

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معلومات مفرغة من قاعدة بيانات صندوق النقد العربي.

الشكل رقم (3-1): منحى تطور متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2008.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (3-8).

من خلال الشكل أعلاه والجدول رقم (3-8) ، نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد بالنسبة للجزائر في نمو متصاعد بدءا من سنة 2001 ، حيث كان 1772 دولار ، وصل إلى غاية 4916 دولار سنة 2008 ، بفارق يقدر ب 3144 دولار ، وهذا راجع إلى الإرتفاع التدريجي لأسعار برميل البترول و الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتتوسع مداخلها ، حيث زادت مداخل القطاعات الأخرى وأصبحت تساهم بنسب معتبرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي إنعكس على متوسط نصيب الفرد ، ويلاحظ هذا جليا في نسبة النمو المحققة لسنة 2008 مقارنة ب 2009 ، حيث بلغت 24.8 % . أما متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنصيب الفرد بتونس وليبيا بالنسبة السنوات 2000 2004 ، تأتي في المرتبة الثالثة بعد ليبيا وتونس ، وهذا راجع إلى عدد سكان كل دولة، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي للجزائر أكبر منه بالنسبة لتونس وليبيا ، إلا أن متوسط نصيب الفرد منه كان أقل وهذا النفس السبب الذي ذكر سابقا (عدد السكان)، أما باقي مسنوات الدراسة أي 2005-2008 ، فقد احتلت الجزائر المرتبة الثانية بعد ليبيا من حيث متوسط نصيب الفرد ، والأولى في معدل النمو، وهذا راجع إلى الإرتفاع القياسي والتدريجي لأسعار برميل البترول في السوق العالمية الذي بدوره أدى إلى الإرتفاع القياسي للناتج المحلي الإجمالي الذي انعكس على متوسط نصيب الفرد حيث وصلت نسبة النمو سنة 2008 مقارنة ب 2007 إلى 24.8 % وهو معدل قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، وبخصوص باقي دول المغرب العربي : المغرب وموريتانيا فينسمان متوسط نصيب

الفرد الأقل بالنسبة لباقي دول الإتحاد ، نظرا لإعتمادهم على قطاعات غير طاقوية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، التي تتسم بمداخل ضعيفة نسبيا مقارنة مع قطاع المحروقات وإرتفاع عدد السكان بالنسبة للمغرب.

ثانيا : النتائج التجارية .

تعتبر التجارة الخارجية ممثلة في التصدير والإستيراد من أقدم صور الأعمال الدولية التي مارستها الشعوب على إختلاف تاريخها . إلا أن الملاحظ أن حجم التجارة الخارجية بين الدول في الوقت الحالي قد تضخم وزاد بصورة كبيرة . والجزائر في مجال التجارة الخارجية، وارداتها أكبر . صادراتها، باعتبار الإقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على الواردات، في حين أن صادراته مشكلة من البترول خصوصا وقطاع المحروقات عموما، فالجزائر عملت في السنوات الأخيرة على التقليل من حجم الواردات و تنويع صادراتها ، لذا قامت بالعديد من الإجراءات، مشجعة كما الخواص والمؤسسات العمومية على التصدير خارج قطاع المحروقات، بإنشاء وكالات وهيئات خاصة كالوكالة الوطنية لترقية الصادرات وغيرها، الحد من الواردات عن طريق عدم منح رخص الإستيراد خاصة السلع المنتجة محليا ، تشجيع قدوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة وإستقرارها في الجزائر بإعتبارها الوسيلة الأهم للرقى بالصادرات الوطنية، الدخول في تحالفات وإتفاقيات دولية وذلك لفتح الطريق أمام المنتجات الوطنية للدخول للأسواق الدولية .

قبالإلقاء نظرة على التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2009 ، نجد أن : " النتائج النهائية لعمليات التبادل التجاري الخارجي للجزائر خلال سنة 2009 سجلت فائض في الميزان التجاري يقدر 4.59 مليار دولار أمريكي . أي بإنخفاض حوالي 88 % مقارنة بسنة 2008. الذي يفسر بإنخفاض الهام للصادرات (44.91 %) . حيث نسبة تغطية الواردات بواسطة الصادرات 11.2 % في سنة 2009 عوض 20.1 % خلال سنة 2008 " .

والجدول التالي يبين تطور حركة التجارة الخارجية للجزائر بين سنتي 2008 و 2009 .1

¹ - مصطفى كامل، عبد الغاني حامد، الإدارة الأعمال الدولية، بدون طبعة، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص10.

الجدول رقم (9-3) : الميزان التجاري للجزائر لسنتي 2008-2009 .

(القيمة بالمليون)

Evol . USD%	2009		2008		
	USD	DA	USD	DA	
-0.95	39103	2840493	39479	2572033	الواردات
-44.91	43689	3165626	79298	5142670	الصادرات
	4586	325133	39819	2570637	الميزان التجاري
		112		201	نسبة التغطية %

Source : CNIS Op Cit..., p1.

يبين لنا الجدول أن الصادرات الجزائرية سنة 2009 سجلت مبلغ قدره 43689 مليون دولار، أي ما يعادل 3165626 مليون دينار جزائري، بتراجع يقدر ب 35609 مليون دولار مقارنة بسنة 2008 الذي سجل 79298 مليون دولار (5142670 مليون دينار جزائري) ، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول على الساحة العالمية ، في حين ارتفعت الواردات الجزائرية، حيث بلغت 39103 مليون دولار سنة 2009 ، بفارق 376 مليون دولار عن سنة 2008 التي بلغت الواردات فيها مبلغ 39479 مليون دولار، مما انعكس على قيمة الفائض في الميزان التجاري ، حيث إنخفض من 39819 مليون دولار سنة 2008 إلى 4586 مليون دولار سنة 2009 ، بسبب هبوط سعر البترول سنة 2009 مقارنة مع 2008 الذي أثر على قيمة صادرات الجزائر، وزيادة الواردات الجزائرية بسبب زيادة الإستهلاك المحلي خاصة المواد الأساسية كالقمح والدواء ... إلخ ، أو من السلع التجهيزية نظرا لما تعرفه الجزائر من حركية إقتصادية كبيرة ممثلة في المخططات التنموية والبرامج الإقتصادية وما تتطلبه من مواد أولية ومواد تجهيز .

ثالثا : تخفيض سعر صرف الدينار و أثره في تحسين التنافسية السعيرية للصادرات .

تعتبر سنة 1994 بمثابة الإنطلاقة الحقيقية التحويلية الدينار، وذلك بتبني التحويلية التجارية من خلال تحرير المدفوعات الخاصة بالواردات، وهذا ما دفع بالبنك المركزي إلى تبني نظام التسعير fixing لسعر الصرف أي أنه يخضع للعرض والطلب.¹

¹ - لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للأثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 305.

ويؤدي تخفيض صرف العملة إلى زيادة الطلب على واردات الدولة من الخارج، وهي سياسة تتبعها الدول التشجيع الصادرات، بالإضافة إلى أنه يشجع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلد طلبا للإستفادة من فارق الصرف من جهة، ومضاعفة حجم الصادرات من جهة أخرى، وفي إطار ترقية الإستثمارات الأجنبية في الجزائر " أصدر البنك المركزي التعلية (2000-03) والقاضية بالسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن إستثمارهم، وذلك بعد موافقة المصالح الخاصة بمراقبة الصرف في البنك المركزي (*) .

أما فيما يخص الأموال المستثمرة في المحافظ المالية فقد سمحت التعلية (2000-04) لغير المقيمين من الإستثمار في المحافظ المالية وذلك بشراء الأسهم والسندات المتداولة في البورصة دون إعادة تحويلها إلى الخارج " 1 هذا بالنسبة للمتعاملين الأجانب، أما بالنسبة للجزائريين المستثمرين في الخارج فإنه جاء حسب التعلية نفسها للبنك المركزي " يمكن للمتعاملين الجزائريين القيام باستثمارات في الخارج وتحويل الأموال، لكن يجب على المستثمر أن هذه الأموال إلى الوطن وفق آجال محددة " . وفي إطار دعم الأنشطة المكتملة للنشاط الإنتاجي المستثمر فيه في الجزائر، فقد جاءت التعلية ب " يمكن للمتعاملين الإقتصاديين حسب التعلية (2000-01) أن يقوموا بتحويل الأموال إلى الخارج بهدف تدعيم أنشطتهم المكتملة لنشاطهم الإنتاج في الجزائر وذلك بعد الحصول على الموافقة من مجلس النقد والقرض " 2. وهي كلها إجراءات الهدف من ورائها تشجيع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، و بالرغم من كل هذه الإجراءات، لم يسجل أي أثر إيجابي في نمو الصادرات إلا في قطاع المحروقات بحكم وجود عوامل خارجية محددة تحكمه منها :

- 1- الكمية المسموح بتصديرها خاضعة لقرارات منظمة الأوبك .
 - 2- سعر البرميل خاضع للسوق الدولية و ظروف الطلب العالمي .
 - 3- قيمة العوائد البترولية تتحدد أيضا خارجيا لأن البيع يتم بعملات أجنبية (دولار أو أورو) و أسعار هذه العملات هي بدورها تتحدد في أسواق العملات .
 - 4- تتحكم الشركات الأجنبية العاملة بالحقول الجزائرية بدرجة كبيرة من الإنتاج و التصدير ، كما أن التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال هي تكنولوجيا أجنبية أيضا .
- أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فلم تتأثر كثيرا بتغير سعر الصرف كونها تمثل جزء ضئيل من مجموع الصادرات الجزائرية، كما تتميز النشاطات في القطاعات خارج المحروقات بالبطء في النمو ، ومنه لم

(*) تجدر الإشارة على أن السنوات القليلة الأخيرة عرفت نمو كبيرا في تحويل الأموال الناتجة عن الإستثمارات الأجنبية خاصة في قطاع النفط والإتصالات، حيث بلغت سنة 2005، 5 مليار دولار ويتوقع أن تتضاعف في غضون الخمس سنوات القادمة.

¹ - لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره ص 306

² - ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

يكن التخفيض قيمة الدينار أي تأثير على زيادة الصادرات الجزائرية . والجدول التالي يوضح أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2006 .

الجدول رقم (3-10): تطور أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1990-2006 .

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف	.12	21.4	12.8	24.12	42.89	52.17	56.18	58.41	60.31
معدل التخفيض (%)	-	75.25	-65	-5.7	-77.81	-21.63	7.6-	-3.9	-3.3
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
سعر الصرف	69.31	75.25	77.26	97.68	77.39	72.06	73.36	72.64	
معدل التخفيض (%)	-14.84	-8.5	-2.6	-3.1	2.97-	-7.34	-1.8	-0.91	

المصدر : إبراهيم عبد الحفيظي مرجع سبق ذكره ، ص 183 .

من خلال الجدول نلاحظ أن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري، مر بتغيرات عديدة، حيث ينخفض ويرتفع مرة بنسبة قليلة، وأخرى بنسبة كبيرة ، ويعزى السبب في ذلك على أن سعر الصرف تتحكم فيه قوى العرض والطلب، والأحداث الاقتصادية العالمية، إضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى كحجم إحتياطي العملة الصعبة (للإطلاع على الإحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر أنظر الملحق رقم 02)، والصادرات، والواردات، وحجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

أما بالنسبة لأسعار صرف الدينار مقابل اليورو وحقوق السحب الخاصة والدولار للفترة 2002-2008 ، نلخصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-11): أسعار صرف العملة الوطنية (الدينار).

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدولار	79.6820	77.3950	72.0610	73.2760	72.6470	69.2920	64.5828
اليورو	73.0825	79.2962	87.3279	89.6350	90.3527	95.1804	93.9597

تأتي في المرتبة الأولى ثم المغرب ثانيا والجزائر في المرتبة الثالثة . والجدول أدناه يبين ترتيب الدول العربية المدرجة في تقرير التنافسية العالمية 2009 - 2010¹.

الجدول رقم (3-12) : ترتيب الدول العربية المدرجة في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2009-2010 .

الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة
83	الجزائر	40	تونس	22	قطر
88	ليبيا	41	عمان	23	الإمارات العربية المتحدة
94	سوريا	50	الأردن	28	المملكة العربية السعودية
127	موريتانيا	70	مصر	38	البحرين
		37	المغرب	39	الكويت

Source: Construit par nous sur la base des données de world competitiveness report 2010

وإعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة وفقا ل 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات ، والبنية التحتية ، وإستقرار الإقتصاد ، إلى جانب مدى إستفادة أكبر المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية ، والتعليم العالي والتكوين المهني ، فضلا عن جودة سوق البضائع والخدمات والسوق المالية ، ومستوى التقدم التكنولوجي ، وحجم السوق ، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الإقتصادية .

أما بالنسبة للجزائر فقد حلت في المرتبة الى 83 عالميا وال 11 عربيا في تقرير التنافسية العالمية للموسم 2009 - 2010 الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي " دايوس " ، متقدمة بنحو 16 نقطة عن العام الماضي الذي تحصلت فيه على الرتبة ال 99 عالميا ، في حين حافظت على ترتيبها الإقليمي والعربي . وأشاد تقرير التنافسية العالمية للموسم 2009 - 2010 حسب ما نشره المنتدى الإقتصادي العالمي عبر موقعه الإلكتروني بالأداء الجيد للمؤسسات الوطنية ومقدرتها على المنافسة الإقتصادية خلال العام الماضي ، مما سمح للجزائر بإكتساب 16 نقطة إضافية ، غير أنه أكد أن الجزائر لا تزال أقل قدرة على المنافسة من جيرانها في المنطقة المغاربية ، وأوصى تقرير منتدى " دافوس " الحكومة بضرورة مواصلة الإصلاحات الإقتصادية لتحسين

¹ - كاكي عبد الكريم، أثرالإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

ترتيبها على المستوى الإقليمي والجهوي ، بما في ذلك تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر ، والعمل على ضبط قواعد الإستثمار الأجنبي المباشر .

والجدول التالي يبين أهم المؤشرات الإجمالية للتنافسية الإقتصاد الجزائري للفترة 2007-2010 .

الجدول رقم (3-13) : المؤشرات الإجمالية لتنافسية الإقتصاد الجزائري للفترة 2007-2010 .

السنة	الترتيب (من بين 133 دولة)	النسبة(1-7)
مؤشر 2010-2009	83	3.9
مؤشر 2009-2008	99	3.7
مؤشر 2008-2007	81	3.9

Source : Construit par nous sur la base des données de . The global Competitiveness Report 2009-2010.p 68.

نلاحظ من الجدول تراجع الجزائر من المرتبة 81 سنة 2007-2008 إلى المرتبة 99 للفترة 2008-2009 ، ثم عاودت الإرتقاء إلى المرتبة 83 للفترة 2009-2010 ، و يعزى هذا التقدم إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر . و قد رتبت الجزائر في تقرير التنافسية العالمي وفقا للمعايير والتقاط كالاتي :

الجدول رقم (3-14) : المتطلبات الأساسية في تقرير التنافسية العالمي لسنة 2010

المتطلبات الأساسية		
الركن الأول: المؤسسات	61	4.4
الركن الثاني: الهياكل	115	3.2
الركن الثالث: إستقرار الإقتصاد	99	2.9
الركن الرابع: الصحة والتعليم	2	6.4
الالركن الرابع: الصحة والتعليم الإبتدائي	77	5.3
القدرة على الكفاءة	117	3.3
الركن الخامس:التعليم العالي والتكوين		
الركن السادس:كفاءة الأسواق	102	3.3

3.4	126	الركن السابع: كفاءة اسواق العمل
3.5	127	الركن الثامن: تطور السوق المالية
2.6	123	الركن التاسع: الإستعداد التكنولوجي
4.3	51	الركن العاشر: حجم الأسواق
2.9	122	عوامل الإبتكار والتطور
3.1	128	الركن الحادي عشر: تطور الأعمال
2.6	114	الركن الثاني عشر: الإبتكار

Source: The global Competitiveness Report 2009–2010. P 68.

ثانيا : مؤشرات البنك العالمي .

أصدر البنك الدولي تقريره السنوي لأداء الأعمال العام 2010 وعرض يوم الأربعاء 10 جانفي 2010 ، في حفل إفتتاح المنتدى الإقتصادي العالمي حول إفريقيا الذي جرى في " كيب تاون " بجنوب إفريقيا ، حيث كان تقرير البنك الدولي إيجابي حول المؤشرات الإقتصادية الجزائرية ، وإعتبر التقرير أن الجزائر " مستعدة للنهوض " من الأزمة المالية العالمية . كما أشاد المحللون بالمؤشرات الخاصة بأداء البنوك الجزائرية و السياسة النقدية للبلاد والسوق المالي وقطاع التأمين . وجاء في تقرير البنك الدولي أن إصلاح القطاع المالي الجزائري ولد آثارا إيجابية ليس فقط بالنسبة للقطاع المالي ولكن بالنسبة لباقي الإقتصاد أيضا . والجدول التالي يوضح ترتيب الإقتصاد الجزائري وفقا لمؤشرات البنك الدولي العام 2010 .

الجدول رقم (3-15) : ترتيب الإقتصاد الجزائري ضمن مؤشر ممارسة الأعمال العام 2010 .

المؤشرات الفرعية	ترتيب الإقتصاد الجزائري لعام 2010	ترتيب الإقتصاد الجزائري لعام 2009	التغير في الترتيب
ممارسة أنشطة الأعمال	136	134	2-
بدئ المشروع	148	141	7-
إستخراج تراخيص البناء	110	113	3+
توظيف العاملين	122	117	5-
تسجيل الممتلكات	160	166	6+
الحصول على الإئتمان	135	131	4-
حماية المستثمرين	73	70	3-

0	168	168	دفع الضرائب
2-	120	122	التجارة عبر الحدود
2+	125	123	تنفيذ العقود
0	51	51	إغلاق المشروع

Source : arabic .doingbusiness ,Sit web,

<http://arabic.doingbusiness.org/ExploreEconomic/?econmyid=4,Consulté>

le :18/10/2010,à 22h :14

يبين الجدول أعلاه تراجع الجزائر بالنسبة لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، وبدء المشروع وتوظيف العاملين والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين، بالإضافة إلى التجارة عبر الحدود، وهذا راجع إلى بقاء مخلفات البيروقراطية المتفشية في الإدارة، وثقل الإجراءات الإدارية، إضافة إلى التأخر في إصدار القوانين المتماشية مع الحركة الاقتصادية الجديدة التي تعرفها الجزائر، كما يعزى إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية . أما بالنسبة لإستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الممتلكات وتنفيذ العقود فقد سجلت تحسنا إيجابيا ، لكن تبقى النتائج المحققة في المؤشر دون المستوى المرجو من ذلك . أما بالنسبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة وفيما يخص حماية المستثمرين فإن المؤشر الخاص به يصف ثلاثة أبعاد من حماية المستثمرين : " شفافية الصفقات (مؤشر مدى الكشف) المسؤولية عن التعامل الذاتي (مؤشر مدى مسؤولية المدير)، وقدرة المساهمين على مقاضاة الموظفين والمديرين بسبب سوء الإدارة (مؤشر قضايا المساهمين) ومؤشر حماية المستثمر. وتتراوح قيم المؤشرات من 0 إلى 10، والقيم الأعلى تشير إلى المزيد من الكشف ومن المزيد من المسؤولية على جانب المديرين، والمزيد من الصلاحيات للمساهمين في معارضة الصفقة، والحماية الأفضل للمستثمر."

والجدول التالي يوضح النقاط التي تحصلت عليها الجزائر جراء تقييم ثلاثة أبعاد من حماية المستثمرين .

الجدول رقم (3- 16) : نقاط تقييم الأبعاد الثلاثة لحماية المستثمر في تقرير التنافسية لسنة 2010 .

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الاوسط وشمال إفريقيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتوسط
مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)	6	6.3	5.9
مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجالس الإدارة (0-10)	6	4.8	5
مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدواعي (0-10)	4	3.7	6.6

5.8	4.9	5.3	مؤشر قوة حماية المستثمرين (0-10)
-----	-----	-----	----------------------------------

Source : arabic.doingbusiness, **Op.Cit.**, Consulté le: 18/10/2010, a 23h :30.

ثالثا : تقرير التنافسية العربية .

يقوم المعهد العربي للتخطيط بإصدار تقرير دوري لدراسة تنافسية الإقتصادات العربية في الأسواق الدولية ويستند التقرير إلى مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية . ويتكون المؤشر من عشرة مؤشرات فرعية (أنظر الملحق رقم 03) تعكس العوامل المؤثرة على الأداء التنافسي النسبي . ويستند التقرير إلى البيانات الموضوعية لقياس التنافسية مقارنة أداء أغلب الدول العربية مع جملة من دول المقارنة والتي تم رفعها من 5 دول إلى 8 دول . ويتكون تقرير التنافسية العربية من جزء أول مخصص للمؤشر و تحليل نتائجه ، وجزء ثاني لرصد نتائج المؤشر ، بالإضافة إلى الجداول المتعلقة بمؤشر التنافسية العربية¹.

والجدول التالي يوضح ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العربية لسنة 2009 .

الجدول رقم (3-17) : مؤشر التنافسية العربية .

مؤشر التنافسية العربية	مؤشر التنافسية الكامنة	مؤشر التنافسية الجاري	البلد
0.22	0.36	0.21	الجزائر
0.64	0.55	0.7	البحرين
0.32	0.35	0.35	مصر
0.51	0.55	0.51	الأردن
0.62	0.46	0.72	الكويت
0.28	0.46	0.24	لبنان
0.0	0.0	0.07	موريتانيا
0.26	0.22	0.35	المغرب
0.36	0.37	0.4	عمان
0.73	0.68	0.75	قطر
0.54	0.5	0.59	السعودية
0.01	0.22	0.0	السودان
0.1	0.28	0.1	سوريا
0.37	0.47	0.36	تونس
0.5	0.53	0.51	الإمارات
0.02	0.12	0.07	اليمن

¹ - تقرير التنافسية العربية 2009، الملخص التنفيذي، ص1.

0.343	0.383	0.371	متوسط الدول العربية
-------	-------	-------	---------------------

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2009، الملخص التنفيذي، 2009 ، ص2.

نلاحظ أن أداء الدول العربية على المستوى الإجمالي للتنافسية قد بلغ 0.34 ، أي أن الفجوة التنافسية تبلغ % 49 مقارنة مع فجوة بلغت نسبة 50 % للتقرير السابق لعام 2006 ، وبالرغم من هذا التحسن الطفيف إلا أن الفجوة تدل على تواضع الأداء التنافسي للدول العربية إجمالاً . وقد احتلت دول الخليج مراكز متقدمة وحقت قطر والبحرين والكويت تقدماً على سلم التنافسية ، وحافظت الدول في مؤخرة الترتيب على أماكنها مثل السودان واليمن والجزائر وسوريا وموريتانيا مما يعني أن الجهود الإصلاحية المبذولة للنهوض بالتنافسية في هذه البلدان غير كافية لتغيير الوضع التنافسي.¹

ولمعرفة أكثر مؤشرات تنافسية الإقتصاد الجزائري لسنة 2009 وفق معايير المعهد العربي للتخطيط نقوم بقراءة الجدول التالي :

الجدول رقم (3-18) : مؤشرات تنافسية الإقتصاد الجزائري لسنة 2009 .

الوضعية	الرتبة	قيمة المؤشر	مؤشر التنافسية
L	20	0.366	مؤشر التنافسية الإجمالي
L	20	0.371	مؤشر التنافسية الجاري
L	17	0.353	مؤشر التنافسية الكامن
L	20	0.335	مؤشر بنية الأعمال

A: أصول - L: خصوم

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2009 مرجع سبق ذكره

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الجزائر احتلت المرتبة 20 في تصنيف التقرير وهي مرتبة متأخرة جدا بالنسبة للدول العربية من ناحية الأداء الإجمالي للإقتصاد الجزائري ، وهذا راجع إلى كون الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ، وهي نفس الرتبة رتبت فيها بالنسبة لمؤشري التنافسية الجاري وبنية الأعمال ، أما بالنسبة لمؤشر التنافسية الكامن فقد جاءت في المرتبة 17. وإذا عدنا لأداءات الإقتصاد الجزائري فإننا نلاحظ التذبذب الذي يطبع هذا الإقتصاد صعود بالنسبة لسنة 2005 ونزول بالنسبة لمؤشر 2009 ، والجدول رقم (3-19) يوضح هذا الأداء .

¹ - تقرير التنافسية العربية 2009، مرجع سبق ذكره، ص1

الجدول رقم (3-19): مؤشرات تنافسية الاداءات للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2003-2009

التغير 2009	تقرير 2009	التغير 2003-2009	تقرير 2005	تقرير 2003	مؤشرات التنافسية العربية
-	0.676	+	0.700	0.618	الأداء الإقتصادي
+	0.171	-	0.120	0.216	البنية التحتية
+	0.319	+	0.106	0.03	البنية التحتية التقانية
+	0.807	+	0.591	0.536	تدخل الحكومة
-	0.489	+	0.501	0.494	راس المال البشري
+	0.191	-	0.174	0.334	جاذبية الإستثمار
-	0.251	+	0.429	0.370	مؤشرات ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص
-	0.362	+	0.38	0.41	التكلفة الإنتاجية
-	342	-	0.363	...	تكلفة الاعمال
-	0.167	+	0.264	0.314	الحاكمية وفاعلية المؤسسات
+	0.251	+	0.198	0.389	مؤشر الطاقة الإبتكارية وتوطن التقانة
+	0.366	+	0.351	0.367	مؤشر التنافسية العربية

المصدر: تقرير التنافسية العربية 2009 ، مرجع سبق ذكره

رابعا : تقرير التنافسية الإفريقية : (ACR) .

أصدر البنك الإفريقي للتنمية بالإشتراك مع المنتدى الإقتصادي العالمي والبنك الدولي ، تقرير القدرة التنافسية الإفريقية لعام 2009 ، وقد أعلن عنه بالعاصمة التونسية يوم 22 جوان 2009 ، وقد جاء بعنوان " التنمية المالية والتجارة أساسيان لكي تصبح إفريقيا أكثر قدرة على المنافسة وتجاوز أصل الأزمة الراهنة " ، وإعتبر هذا التقرير بأن الأداء الإقتصادي للبلدان الإفريقية تحسن نوعا ما يفعل التدفق النوعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة إتجاهها خاصة في السنوات الأخيرة التي تحرر فيها قطاع التجارة الخارجية في البلدان الإفريقية ، كما أشاد بتطور أداء القطاع المالي والمصرفي خاصة بعد إصلاحه بالكامل بالنسبة لبعض البلدان الإفريقية ، كما إستعرض التقرير في باب النتائج الإيجابية التقدم الملموس الذي سجلته أربع بلدان صغيرة في مجالات الإقتصاد وجودة الهياكل وهذه الدول هي تونس المصنفة في المرتبة الأولى في مجال التنافسية ثم بوتسوانا (المركز الثالث) وجزر موريس (المركز الرابع) و ناميبيا (المركز السادس) . كما سجل التقرير أيضا هشاشة البنى التحتية وعدم إستقرار الإقتصاد الكلي والظروف الصحية المتدهورة وهي معطيات تؤثر سلبا

على التنمية في إفريقيا و تقف حاجزا أمام تقدمها و رقيها ، لذا وجب على البلدان الإفريقية تدارك هذا الأمر والعمل على تنويع القاعدة الإقتصادية وتحسين الإنتاجية في مجالات تتعلق بحجم السوق بغية الرفع من تنافسية إقتصادياتها .-

والجدول لتالي يوضح ترتيب الدول المغاربية وفق معايير التنافسية الإفريقية لفترة 2008-2009

الجدول رقم (3-20): مؤشر التنافسية الإفريقي لفترة 2008-2009 ، إقتصادات مرجعية

البلد	المؤشر الإجمالي		معلومات أساسية		مصدر الكفاءة		مصدر الإبداع	
	الرتبة	النسبة	الرتبة	النسبة	الرتبة	النسبة	الرتبة	النسبة
الجزائر	99	3.7	61	4.5	113	3.3	126	2.8
ليبيا	91	3.9	75	4.3	114	3.3	102	3.2
المغرب	73	4.1	67	4.4	85	3.7	76	3.5
تونس	36	4.6	35	5.2	53	4.2	30	4.2

Source : Rapport sur la Compétitivité en Afrique 2009 p10.

يوضح لنا الجدول أن الجزائر جاءت في المرتبة 99 بالنسبة للمؤشر الإجمالي، واحتلت بذلك المرتبة الأخيرة بالنسبة لدول الإتحاد المغاربي، الذي تصدرت فيه تونس الصدارة في المرتبة 36، ثم المغرب في المرتبة 73 وفي المرتبة الثالثة ليبيا فب المرتبة 91 ويعزى هذا الترتيب بالنسبة للجزائر إلى ضعف التدفق النوعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بباقي دول الإتحاد، ونقل إجراءات تحرير التجارة الخارجية، وتأخر عصرنة القطاع المالي مقارنة بجيرانها، أما بالنسبة للمعلومات الأساسية فنصلها في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-21): مؤشر التنافسية الإفريقي عالميا للدول للمعلومات الأساسية خلال الفترة 2008-2009

البلد	معلومات اساسية		1 المؤسسات		2 الهياكل القاعدية		3 الإقتصاد الكلي		4 الصحة والتعليم الإبتدائي	
	الرتبة	النسبة	الرتبة	النسبة	الرتبة	النسبة	الرتبة	النسبة	الرتبة	النسبة
الجزائر	61	4.5	102	3.4	84	3.0	5	6.1	76	5.3
ليبيا	75	4.3	65	3.9	112	2.5	6	6.0	103	4.6
المغرب	67	4.4	61	4.0	70	3.5	84	4.7	71	5.4
تونس	35	5.2	22	5.2	34	4.6	75	4.9	27	6.1
متوسط شمال إفريقيا		4.5		4.2		3.4		5.1		5.3

Source : Rapport Sur la compétitivité en Afrique 2009, Op Cit ..., p11.

من خلال الجدول وملاحظة باقي المعلومات ، فإن الجزائر سجلت تأخر كبير بالنسبة للمؤسسات، حيث جاءت في الرتبة الأخيرة بتصنيف 102، في حين سجلت زيادة بالنسبة للاقتصاد الكلي الذي يعزى إلى قطاع الطاقة عموما والبتروكيميا خصوصا، أما بالنسبة للهياكل القاعدية فإنها تبقى في المرتبة الأخيرة بعد ليبيا وتصنيف 84، عكس الصحة و التعليم الإبتدائي الذي جاءت فيه في المرتبة الثالثة مغاريا .

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري وقدرة التنافسية

المطلب الأول: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري

يمكن القول أن الإدارة الاقتصادية في الجزائر تعمل في الفترة الحالية على ثلاث محاور: المحور الأول هو تحديد التشريعات والقوانين القائمة وإضافة تشريعات جديدة وهي بدأت بهذه الخطوات منذ العام 2000 وتسارع إصدار التشريعات والقوانين في 2005 و2007، حيث صدر أكثر من 180 مرسوم وقانون، يتعلق أكثر من 50 بالمئة منها بتحديث وتطوير مناخ الأعمال وبيئة الإستثمار وتحرير التجارة، المحور الثاني الذي يجري العمل عليه أيضا هو محور المؤسسات الداعمة للإقتصاد السوق كالمصاريف، شركات التأمين، الأسواق المالية بأنواعها، جمعيات حماية المستهلك...إلخ، وقد تم إنجاز كثير في هذا المجال حتى الآن. أما المحور الثالث فيتعلق بتفعيل وإيجاد أدوات التي تناسب إقتصاد السوق مثل معدلات الفوائد، إستغلالية المصرف المركزي...إلخ. تضاف هذه التعديلات في البنية المؤسساتية والتشريعية إلى تحسينات على البنية التحتية (كإنشاء وتحسين المدن الصناعية، تحديث الطرق والمرافق، تحسين واقع الإتصالات والكهرباء، زيادة عدد المنافذ الحدودية).¹

المطلب الثاني: تحليل تنافسية الجزائر حسب مؤشر تنافسية العالمي

هناك العديد من المؤشرات الإقتصادية التي تنشرها المؤسسات والمنظمات العالمية، والتي سبق الإشارة إليها في البحث، والتي تهدف إلى تقييم تنافسية الدول، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات يشوبها العديد من أوجه القصور فيما يتعلق بالفروض التي تستند إليها أو منهجية إعدادها أو عدد الدول التي تغطيها، إلا أنها تقدم فائدة كبيرة لمتخذي القرار أو راسمي السياسات ورجال الأعمال والمستثمرين، فهي تساعد على التعرف على الأوضاع المقارنة الدولية بما يمكن من المفاصلة بينهم، والتعرف على نقاط القوة و الضعف لكل دولة في علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل .

ويعتبر تقرير التنافسية العالمي المصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي من أهم المؤشرات المعتمدة من طرف الكثير من الدول لتقييم قدراتها التنافسية والذي يعتبر أداة مهمة لصانعي القرار من القطاعين العام والخاص في تلك الدول بهدف عمل المقارنات مع مختلف الإقتصادية الإقليمية و العالمية خاصة عند رسم السياسات الإقتصادية في مختلف الميادين ولأجل ذلك سنعتمد في دراستنا على مؤشر التنافسية للإقتصاد الجزائري، ويستقي التقرير معلوماته أساسا من المؤشرات الإقتصادية للبلدان المعنية إلى جانب نتائج المسح الميداني. ويساهم مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي التنمية في إجراء هذا المسح بالنسبة للجزائر من خلال الجدول نلاحظ :

الجدول 01: ترتيب الجزائر في مؤشرات التنافسية العالمي خلال الفترة 2013-2016 "مليار دولار" .

¹ - عراب فاطمة الزهراء مجلة البشائر الإقتصادية (المجلد الرابع، العدد2)، ص36

السنوات	2014-2013	2015-2014	2016-2015
الترتيب	100	79	87

عرفت الفترة 2014-2013: تحسن مرتبة الجزائر التنافسية العالمية بـ 21 مرتبة حسب مؤشر التنافسية العالمي ليقفز إلى المرتبة الـ 79 العام 2015-2014 مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة 2014-2013، و 110 في تقرير 2013-2012.

وإستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الإقتصادي الكلي والذي إحتلت الجزائر فيه المرتبة 11 من بين 114 بلدا شملها المسح. كما احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث حجم السوق. وساهم أيضا في تحسين مرتبة الجزائر الأداء الجيد لقطاع التربية والتعليم وكذا الصحة لا سيما فيها يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالملايو و داء فقدان المناعة المكتسبة، غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية.

أما الفترة 2016-2014: تراجعت الجزائر للمرتبة 87 في التصنيف لسنة 2016-2015. وبذلك خسرت الجزائر 8 مراتب مقارنة بتصنيف العام الماضي. وجاء ترتيب الجزائر في مراكز متأخرة في أغلب المؤشرات الفرعية، بإستثناء مؤشر الصحة والتعليم¹.

المطلب الثالث: الإندماج في الإقتصاد العالمي.

إن رغبة الجزائر في دخولها للتكتلات الإقتصادية الإقليمية والجهوية والدولية، من أجل تحقيق إمكانيات إقتصادية أو فتح آفاق جديدة لمنتجاتها في الأسواق الدولية، أو رغبة منها في إندماج إقتصادها في الإقتصاد العالمي والمشاركة في العلاقات الإقتصادية الدولية، جعل لها تسعى للعمل من أجل الوصول إلى إقتصاد تنافسي يؤهلها للمشاركة في الإقتصاد العالمي وبالتالي إيجاد مكانة لها بين الدول، مما يساعدها في الإنضمام إلى المنظمات والمؤسسات الدولية. ومن بينها:

أولاً- المنظمة العالمية للتجارة:

المنظمة العالمية للتجارة Organisation Mondial du Commerce، هي منظمة عالمية مقرها جنيف بسويسرا، تأسست بموجب اتفاقية مراكش سنة 1994، ودخلت حيز التطبيق في 01 جانفي 1995، وهي "تلتزم الدول المنظمة إليها بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية"، وقد حلت محل الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات) GATT، وبالرغم "من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسون

¹ - عراب فاطمة الزهراء، نفس المرجع السابق، ص 37

عاماً¹، وهي تعني بالقوانين المنظمة للتجارة الدولية وهو الهدف الرئيسي الذي أنشأت من أجله وتضم في عضويتها 152 دولة، وهناك "حوالي 29 دولة أخرى التمت الانضمام"². ومن المبادئ التي قامت عليها المنظمة العالمية للتجارة هي: مبدأ عدم التمييز، مبدأ الشفافية، مبدأ المفاوضات التجارية، مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية، مبدأ التبادلية. وتتلخص أهدافها في: تحقيق حرية التجارة الدولية (الهدف الرئيسي للمنظمة)، إزالة كافة القيود والعوائق والحوجز التي من شأنها أن تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول، ضمان السير الجيد للمبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، التخطيط وتنمية وتقوية التبادل الحر، رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء، سهولة الوصول للأسواق ومصادر الموارد الأولية، خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية، مراقبة مدى تطبيق اتفاقيات التبادل الحر المنبثقة عن العقد الختامي، مراقبة الممارسة التجارية في العالم، حل النزاعات التجارية التي تحصل بين الدول الأعضاء.

أما بالنسبة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فقد كان أول طلب تقدمت به للانضمام إلى المنظمة في تاريخ 4 جوان 1987، لكن هذا الطلب لم يتم الرد عليه من طرف المنظمة إلا في تاريخ 1997، حيث بدأت أولى المفاوضات الرسمية بين الجزائر والمنظمة وذلك بتاريخ 22 أبريل 1998، انتهت بمطالبة الجزائر بتقديم عروض أولية حول مستقبل التعريفات وتجارة الخدمات في سياستها الاقتصادية، وجاء ذلك في سياق تطبيق توصيات صندوق النقد الدولي وفي ظرف اقتصادي عصيب عاشته البلاد تميز بارتفاع خدمات الديون إلى 50% من قيمة الصادرات، وتراجع معدلات النمو وتسجيل نسبة تضخم قاربت الـ40%. غير أن الحكومة الجزائرية أبدت ترددا في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، بسبب التخوف من فقدان مبلغ هام يدره تطبيق التعريفات الجمركية على السلع الأوروبية والأميركية، حيث تصل المداخيل إلى 1.5 مليار دولار سنويا، لكن الجزائر تجاوزت مخاوفها واستأنفت المفاوضات في سنة 2000، بعد أن وجدت أن المصلحة التي ستجنيها من انضمامها للمنظمة أكبر مما ستخسره³ إلا أن الجزائر التي ترغب بالفعل في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد قدمت طلبها إلى الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتجارة والرسوم (الغات) رسميا في سنة 1987، ولأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية لم يتم بعثها مع المنظمة إلا في سنة 1996، أي بعد سنة فقط من إنشائها في دورة مراكش في شهر جانفي 1995. إن تأخر بلادنا عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة قد تسبب في عدم استفادتها من الفترة الانتقالية الممنوحة لمدة خمس سنوات للدول التي في طريق النمو من أجل تعديل تشريعاتها الداخلية لتتسجم مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

¹ - السيد محمد أحمد السيري، التجارة الخارجية بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص365

² - فريد بن يحيى، ترجمة مشري إلهام، الإقتصاد الجزائري: الرهانات وشروط إنضمامه للمنظمة العالمية للتجارة، بدون طبعة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص19.

³ - بوعلام غمراسة، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 9344، 28 جويلية 2004، من الموقع الشبكي: www.aawsat.com.

و الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة يستلزم الخضوع للعديد من الشروط من ال دولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة، كما يجب عليها القيام بالعديد من الإجراءات، ومن بينها، على البلد الراغب في الانضمام أن يقدم ملف يشرح ويوضح فيه وضعيته الاقتصادية والسياسية والتشريعية، وحتى بعض الجوانب الاجتماعية، ثم بعد ذلك يدخل في مفاوضات مع المنظمة على مراحل وقد تستغرق عملية التفاوض سنوات، تلعب فيها الدول الأعضاء دورا هاما وأساسيا، و بعدها "واصلت الجزائر في أبريل 2002 مفاوضاتها الثنائية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و في هذا السياق، تقدمت الجزائر بجملة اقتراحات للأمانة العامة للمنظمة، منها اقتراح الأوضاع التعريفية الفرعية بنسبة 30 % في 2002 (من دون الرسم الإضافي المؤقت) للدعم على مدى 10 سنوات بنسبة أولية تقدر بـ 30 % عام 2000، وتم تحديد كل الأوضاع التعريفية الفرعية بنسبة 15 % في العام 2002 (من دون الرسم الإضافي المؤقت) المقترحة للدعم على مدى 7 سنوات بنسبة أولية تقدر بـ 15 % بنسبة نهائية، و في نوفمبر 2002، تقدمت الجزائر باقتراحات جديدة و أجرت مفاوضات ثنائية في جنيف مع الأطراف الفاعلة في المنظمة استكمالا للقاءات سابقة، و في هذا الإطار أعتبر معدل التعريفية الجمركي في الجزائر مرتفع جدا، كما طلبت هذه الدول توضيحات إضافية بشأن مخطط الدعم الفلاحي".¹

وقد انتهت مرحلة توجيه الأسئلة في جوان 2002، "وتكون الجزائر قد انتهت من المفاوضات المتعددة الأطراف، وستنتقل إلى المفاوضات الثنائية ابتداء من 31 أكتوبر 2002، للإشارة ف إن المفاوضات المتعددة الأطراف تمت مع 43 دولة".³ وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة متوقف على مدى مواصلة المفاوضات الثنائية بين الطرفين ومدى تجاوب الجزائر مع الملاحظات والانتقادات الموجهة لها وقدرتها على ضبط المعطيات التجارية والاقتصادية، وجدية الإصلاحات التي تقوم بها، كما تتوقف على مدى قدرة الوفد الجزائري المفاوض الذي يتكون من 40 خبيرا وأخصائيا يترأسهم وزير التجارة، على إدارة المفاوضات وإقناع خبراء منظمة التجارة العالمية بجدية الإصلاحات التي تقوم بها الجزائر.

ثانيا: الإتحاد المغربي:

إتحاد المغرب العربي (UMA)، هو إتحاد يجمع دول المغرب العربي، تأسس بتاريخ 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية ويتألف من خمس دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا. حيث أجمع بهذا التاريخ رؤساء وملوك وقادة هذه الدول ووقعوا على معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي، الذي فرضت وجوده التحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها دول الإتحاد، ومن بينها بروز العديد من التكتلات الجهوية والإقليمية والدولية، مما لزم على دول الإتحاد مواجهتها متحدي ن. ومن بين أهدافه: فتح الحدود بين دول

¹ - قويدري محمد وصاف، مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 9، ديسمبر 2003، ص 136-137.

الإتحاد للسماح بتقل الأفراد والسلع بدون أي قيد، التنسيق الأمني لمواجهة الأخطار المحدقة بدول الإتحاد، تمتين أواصر الأخوة والمحبة بين دول الإتحاد، تحقيق التقدم والرفاهية لشعوب دول الإتحاد، نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين والتنسيق الأمني بينهم.

كما يهدف إتحاد المغرب العربي إلى:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء لمواجهة بقية التكتلات الجهوية والإقليمية والدولية مجتمعين وبصوت واحد وبسياسة واحدة وذلك عن طريق التنسيق الدبلوماسي.

في ميدان الدفاع: احترام سيادة كل دولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعدم دخول في تحالفات مع دول أخرى من خارج الإتحاد التي قد تضر بإحدى دوله واحترام الحدود الدولية فيما بينهم.

في الميدان الاقتصادي: القيام بإنشاء مشروعات مشتركة بين دول الإتحاد لتحقيق التنمية الاقتصادية فيها، وإقامة منطقة تجارة حرة، وسوق مغاربية مشتركة، وتشجيع الاستثمارات البينية بين دول الإتحاد، ذلك لتحقيق الرفاهية لشعوب دول الإتحاد.

في الميدان الثقافي: تشجيع التعاون الثقافي بين دول الإتحاد، وذلك عن طريق تشجيع التعليم والتكوين، والحفاظ على هوية الشعوب المغاربية العربية الإسلامية.

ثالثا: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي تحالف اقتصادي أقيم بين الدول العربية بهدف الوصول إلى التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري (استيراد- تصدير)، وتخفيض الرسوم الجمركية، وقد أعلن عن ميلاد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين المنعقدة بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ 19/02/1997، على أن تكون منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عملية خلال عشر سنوات وذلك ابتداء من تاريخ 01/01/1998، أي "بدأ تنفيذ برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مطلع 1998، الذي تحدد تنفيذه بفترة عشر سنوات من خلال التحرير التدريجي للرسوم الجمركية بتخفيضها لنسبة 10% على السلع المصنعة محليا حتى إلى الإعفاء التام عند نهاية المدة المحددة"، وقد وقعت الاتفاقية من طرف 17 دولة عربية، وكان من بين أهدافها:¹

- المحافظة على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية العربية مع العالم الخارجي.
- الوصول إلى تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.
- تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بما يعزز مسيرة العمل الاقتصادي العربي.

¹ - لرقام جميلة، منظمة التجارة العربية الكبرى: الطريق إلى النجاح، مجلة جديد الاقتصاد، ملحقه دالي إبراهيم للعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2007، ص 231.

- إنشاء سوق عربية مشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

- إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

- تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات ذات المنشأ العربي.

وقد وصلت الاتفاقية حسب البرنامج المسطر لها، إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع في 2005/01/01 من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضريبية ذات الأثر المماثل بين جميع الدول الأعضاء، والجزائر لم تكن من بين الدول السبعة عشر التي وقعت على اتفاقية الإنشاء، وقد قامت بالمصادقة على هذه الاتفاقية سنة 2004، وتم إرسال ملف الانضمام في ديسمبر 2008، وانضمت الجزائر رسمياً إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الفاتح جانفي من سنة 2009.

كما جددت الدعوة لإحياء السوق العربية المشتركة صدى كبير "فأصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قراره رقم 1092 بتاريخ 1998/12/06، باعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية"، المشروع الذي ظل يراوح مكانه منذ قرار إنشائه بتاريخ 1964/08/13، بقرار رقم 17 من طرف مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية.¹

رابعا: اتفاق الشراكة الأوروالمتوسطية:

بدأت دول الإتحاد الأوروبي عام 1995 مشروعاً تكاملياً كبيراً وطموحاً انطلق من مدينة برشلونة الإسبانية هدفه تحقيق شراكة سياسية واقتصادية وثقافية مع الدول الواقعة جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. وتشكل الشراكة الأورو المتوسطية المسماة أيضاً "عملية برشلونة" والتي تأسست عام 1995، أكثر مساعي الإتحاد الأوروبي أهمية حتى الآن للتقارب مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تم توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية-المتوسطية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر رسمياً في أبريل 2002، وفيما يتعلق بعنصر التجارة الحرة في الاتفاقية تعهدت الجزائر بإلغاء الضرائب عن وارداتها من السلع المصنعة في دول الإتحاد الأوروبي بالتدريج، في خلال 12 سنة، وتعهدت الجزائر أيضاً بخفض التعريفات الجمركية عن المنتجات الزراعية الواردة من دول الإتحاد الأوروبي وتضمنت الاتفاقية عناصر أخرى مثل التعاون الاقتصادي وتحويلات رأس المال، وتأسيس الشركات، والتعاون الاجتماعي والثقافي.²

وقد كانت هذه الاتفاقية قد أبرمت مع الإتحاد الأوروبي والجزائر بمدينة فانسيا الإسبانية بتاريخ 22 أبريل 2002، مع أربعة عشر دولة من دول الإتحاد، الذين كان عددهم خمسة عشر دولة في ذلك الوقت، ولم تصبح

¹ - إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، ص 256.

² - Partenariat EURO-MED, Document de stratégie 2002-2006 & Programme indicatif national 2002-2004, Algeria

- Banque d algéria, Rapport 2006, Evolution économique monétaire en algéria, 16 avril 2007.

- ministère des finance, la situation économique et financière A la fin décembre 2006.

- نقلا عن: غالمي زهير، انعكاسات الدفع المسبق للديوان الخارجية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في علو التسيير تخصص: مالية ومحاسبة غير منشورة، جامعة حسنية بن بوعلي، شلف، 2007-2008، ص 173.

هذه الاتفاقية سارية المفعول إلا بعد توقيع هولندا عليه وهي العضو الخامس عشر، وقد دخلت حيز التنفيذ في خريف (سبتمبر) 2005. وتم كل هذا بعد جولات عديدة من المفاوضات الشاقة والمضنية بين خبراء جزائريين وخبراء الإتحاد الأوروبي التي شملت النقاط التالية:

الحوار السياسي، تسويق الخدمات، التعاون الاقتصادي، الشراكة الاجتماعية والثقافية، الشراكة في مجال العدالة والشؤون الداخلية. أدت في النهاية إلى انضمام الجزائر إلى نادي الدول الموقعة على اتفاقيات مع مجموعة دول الإتحاد الأوروبي.

وقد نصت بنود الاتفاقية على التالي:

- التحرير الكامل للسوق الجزائرية: أي السماح بالاستيراد والتصدير.
- فتح أسواق دول الإتحاد الأوروبي أمام الصادرات الجزائرية ولكن بحصص محدودة.
- إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الجزائر ودول الإتحاد.
- إلغاء القيود الجمركية خلال العامين التاليين للاتفاقية.

وقد كان من بين نصوص العقد الثنائي الذي يربط بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر العمل على التحرير الكامل للسوق الجزائرية وذلك بالعمل على تعديل القوانين الجزائرية للقضاء على القيود التي كانت تفرض على الاستيراد والتصدير، وفي المقابل فإن دول الإتحاد تسمح بالانفتاح الجزئي لأسواقها أمام الصادرات الجزائرية.

أما شرط إلغاء الحواجز الذي نصت عليه الاتفاقية والتي كانت تعرقل حركة التجارة وتقلل من القدرة التنافسية والقيود الجمركية سوف يبدأ خلال عامين من تاريخ عقد الاتفاقية، كما نصت الاتفاقية على أن يكون الانفتاح كاملاً على السوق الجزائرية خلال عام 2017

خامساً: برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية:

على إثر الهزات الاقتصادية العنيفة التي عرفت الجزائر، وتقل أعباء المديونية، ومحاولة منها لإيجاد منافذ تمويل إضافي، سعت الجزائر إلى إقامة علاقة مميزة مع مؤسسات النقد الدولية تميزت بفترتين أساسيتين هما: الأولى: جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي كانعكاس أزمة النفط 1986 على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية والمالية، أو اجتماعية كأحداث 1988/10/05، أو سياسية كتعديل الدستور في نوفمبر 1989، والانتقال إلى تجربة التعددية الحزبية.

أما الثانية: فقد جرت في ظروف أسوأ من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تتدرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق.¹

¹ - بالعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006، ص 189.

وكانت نتيجة هذا التوجه نحو مؤسسات النقد الدولية، قد حظي بمرافقة ودعم هذه الأخيرة لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية، الذي مر بالمراحل التالية:

1- اتفاقيات الاستعداد الائتماني:

كانت الجزائر هدفها من وراء التجاها إلى مؤسسات النقد الدولية الحصول على قروض مباشرة، وكانت نتيجة هذه المساعي هو التوقيع على اتفاقيتين هما:¹

الإتفاق الأول: إتفاق 30 ماي 1989

أبرمت الجزائر الإتفاق الأول Stand by 1 مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989، والتزمت بتحقيق الشروط التالية:

- إتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تقييدا.
- تقليص العجز الميزاني.
- تعديل سعر الصرف.
- الاتجاه نحو تحرير الأسعار.
- واستفادت الجزائر من هذا الإتفاق على قرض قيمته 886 مليون دولار.

الإتفاق الثاني: إتفاق 03 جوان 1991.

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية، من خلال تطبيق الإتفاق السابق رجعت الحكومة الجزائرية إلى خدمات صندوق النقد الدولي من جديد، حيث تم التوقيع على الإتفاق الثاني، Stand by 2، في 03 جوان 1991، وال ذي يقدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا مقداره 400 مليون دولار، يتم استهلاكه على أربع دفعات. وأبرمت أيضا في نفس الوقت إتفاقا مع البنك العالمي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار، يخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية، ويتضمن الإتفاق الثاني الشروط التالية:

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير الأسعار.
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور، وخفض النفقات العامة.
- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (4.22% خلال شهر أكتوبر 1991).
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي.

¹ عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدون طبعة، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008، ص152-153.

2- برنامج الاستقرار الاقتصادي: Stand by3

- امتد هذا البرنامج من أبريل 1994 إلى مارس 1995، وكان هذا البرنامج الاقتصادي قصير المدى، تحصل بموجبه الجزائر على قرض قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، بغية تحقيق أهداف تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية ممثلة في:
- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للموارد القاعدية: الأدوية، المياه الصالحة للشرب مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد، الحليب.
 - تخفيض سعر الصرف في أبريل 1994 بنسبة 17.40%.
 - تحرير التجارة الخارجية.
 - ضغط عجز الميزانية إلى 0,3% من الناتج المحلي الخام، خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية، والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية "التطهير المالي".
- وقد صاحب تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، إعادة جدولة الديون العمومية، والخاصة بسنتي 1994 و1995.¹

3- برنامج التعديل الهيكلي:

- بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين:
- مرحلة التثبيت الهيكلي 22 ماي 1994-21 ماي 1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995-21 ماي 1998.

وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس ولندن.²

ومن جملة الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج هي:

الإجراءات ذات طابع الاستقرار:

تتمثل هذه الإجراءات أساسا في:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة، ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.

¹ - عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، المرجع نفسه، ص 153-154.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 191.

- القضاء على عجز الميزانية، وتنمية الادخار العمومي وذلك عن طريق تقليص النفقات العامة، وزيادة توسيع الإيرادات العامة عن طريق توسيع الوعاء الضريبي.
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول.
- الإجراءات ذات الطابع الهيكلي:** تهدف هذه الإجراءات إلى بعث النمو الاقتصادي، كما يمكن تحديدها فيما يلي:
- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (المرسوم الرئاسي رقم 95/22، المتعلق بخصوصية المؤسسات الاقتصادية العمومية).
- لعمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخصخصة، والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- تعويض صناديق المساهمة بالمجمعات Les Holding لتسهيل عملية الهيكلة الصناعية، وتنمية هذا القطاع.
- إصلاح النظام المالي، والمصرفي، وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة، والخصخصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبدء المفاوضات مع الإتحاد الأوربي لرسم إطار الشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة التبادل الحر.
- إن البرامج السابقة قد حققت نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية الكلية الداخلية والخارجية، هذا ما يشكل قاعدة للوصول إلى الانتعاش الاقتصادي.¹

خلاصة:

¹ - عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص 154-155.

أصبحت التنافسية أحد المعايير الهامة التي تحدد متانة وتنافسية إقتصاديات الدول، إذ أن التحولات الجديدة التي تتسم بها إقتصاديات العالم من عولمة للاقتصاد، تحرير التجارة الخارجية، إنحصار القيود الجمركية، فتحت الأسواق الدولية على بعضها البعض، وفرضت على الدول تغيير سياساتها الإقتصادية ، وتأهيل قطاعاتها عن طريق تحديث نظمها وتشريعاتها الداخلية ، وتوفير المناخ المناسب لخلق بيئة تنافسية تمكن مؤسساتها من تحقيق ميزة تنافسية تؤدي بها إلى الوصول منتجات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية، يسمح لها باكتساح الأسواق الدولية وكسب حصص هامة فيها، وبالتالي التمتع والانتشار، الذي يؤدي إلى الرفع من القدرات التصديرية للبلد وبالتالي تحقيق الفائض في الميزان التجاري الذي يؤدي إلى التوازن في ميزان المدفوعات، وزيادة الدخل الفردي للأفراد الذي يعكس على الرفاهية الإقتصادية لمواكبة التغيرات العالمية والتكيف مع البيئة التنافسية الجديدة ، ذلك بتعزيز قدراتها التنافسية عن طريق تدريب وتأهيل العام البشري إضافة إلى إدخال التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج، وتحسين طرق التسويق الدولي حتى تستطيع هذه المؤسسات التمتع في السوق الدولية أمام المنافسين بواسطة منتج ذو جودة عالية وأسعار أقل.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الإستثمار

الأجنبي المباشر على القدرة

التنافسية خلال الفترة

(1990-2018) باستخدام

طريقة الانحدار الذاتي للفجوات

الزمنية الموزعة ARDL

تمهيد:

لا شك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الدول المضيفة تتجر عنها فوائد مختلفة تم تحصيلها، وأعباء مختلفة تحملها، وعليه فإن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف تلك الدول، بحكم أنه حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل، لها نتائج تترجم واقعا في الآثار الايجابية على اقتصاديات الدول المضيفة، وهذه الآثار بدورها في الواقع العملي تبرز إلى حد ما، مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدول المضيفة .

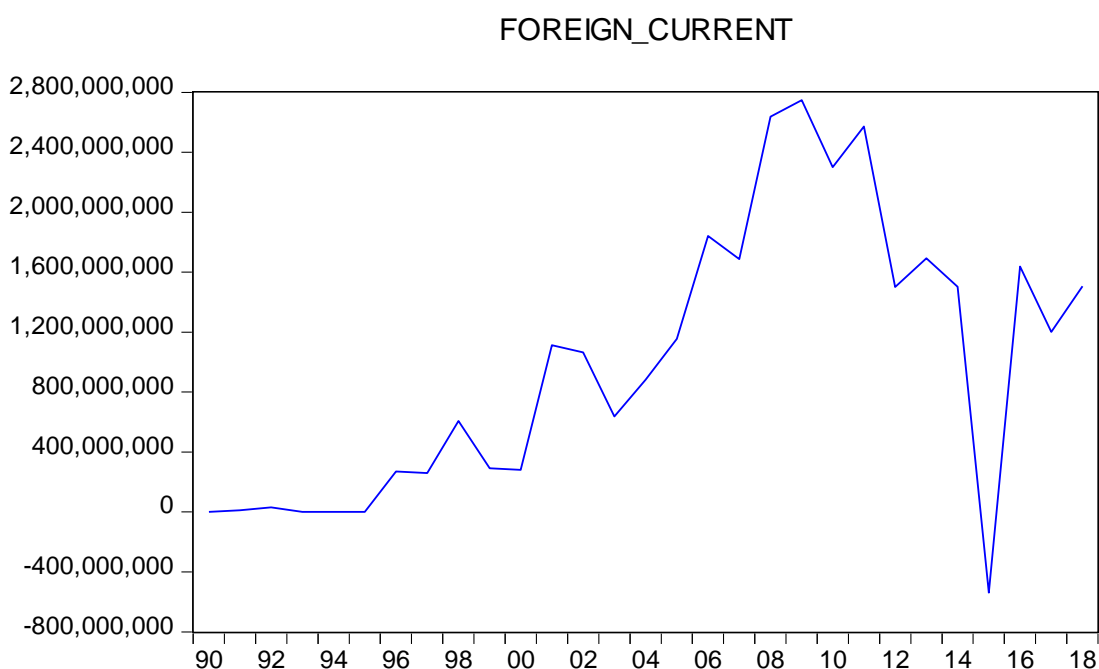
سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتحديد أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التنافسية. حيث تم استخدام اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود Bounds test، ثم منهجية متجه تصحيح الخطأ.

- المبحث الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة; اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

- المطلب الأول: دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة:

- الشكل (3-1) الإستثمار الأجنبي المباشر

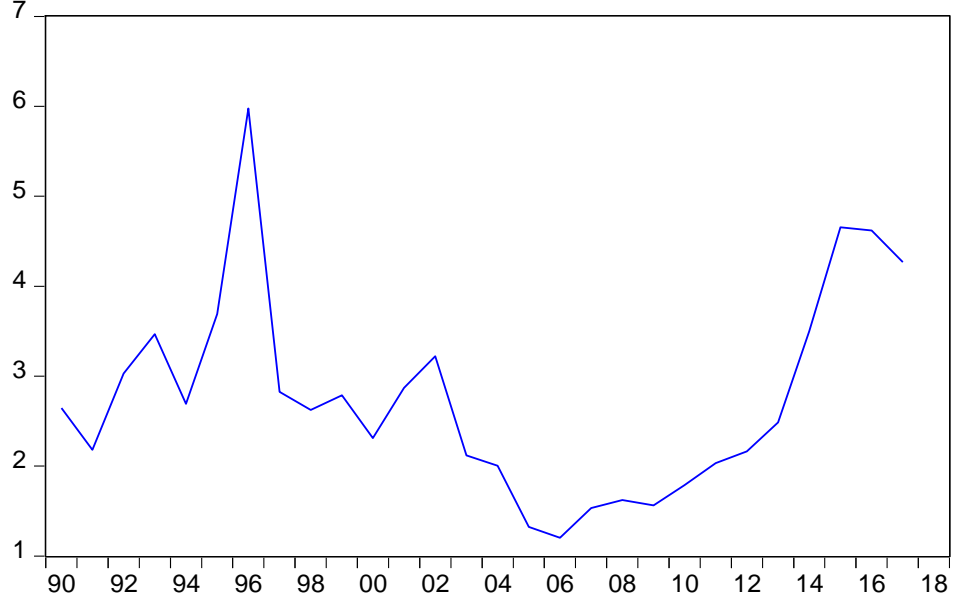


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

بالاعتماد على الشكل رقم (01) نلاحظ أن 1990 إلى غاية 1994 تميزت بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك يعود إلى تردي الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر والوضعية المعقدة التي مرت بها على جميع الأوضاع و تفاقم أزمة المديونية وعدم الاستقرار السياسي والأمني مما أدى إلى عدم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، أما الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى 2004 فقد كانت متذبذبة فقد عرفت عودة للاستثمار الأجنبي المباشر والذي توجه أغلبه إلى قطاع المحروقات، أما القطاعات الأخرى فلم تكن مستقطبة للاستثمار الأجنبي حيث قدرت ب 200 مليون دولار و 800 مليون دولار، أما في الفترة 2005 حتى 2011 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال سنوات الأخيرة ثم انخفضت. أما في سنة 2012 و 2014 هناك انخفاض قدرت ب 1600 سنة 2013 ثم ارتفعت سنة 2016 ب 1700 مليون دولار وهذا راجع أن الجزائر عرفت انتعاشا ملحوظا من حيث التدفقات، وما يؤكد ذلك هو تحسن سياستها مع بعض الدول حول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الشكل (3-2) صادرات المصنوعات

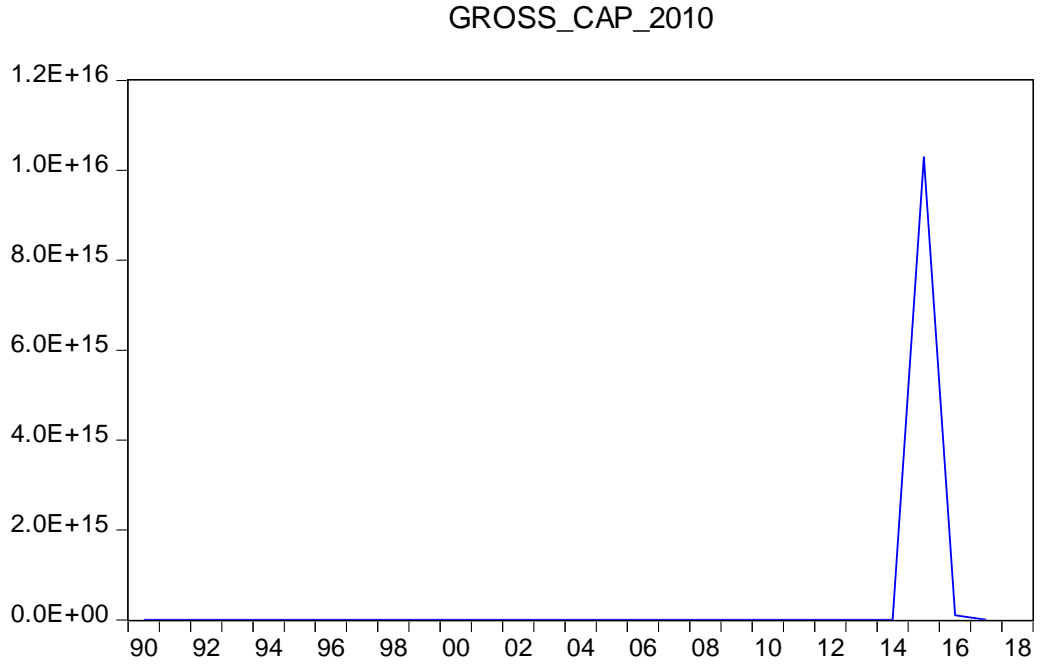
MANUFACTURES_EXPORTS



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من المنحنى البياني يتضح أن الصادرات المصنوعة متذبذب، غير أن معدل هذه الصادرات لم تكن ثابتة فقد ارتفعت من 2,8 مليار دينار عام 1989، وذلك بفضل ارتفاع معدلات الاستثمار الخاصة في قطاع المحروقات. فالجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على البترول.

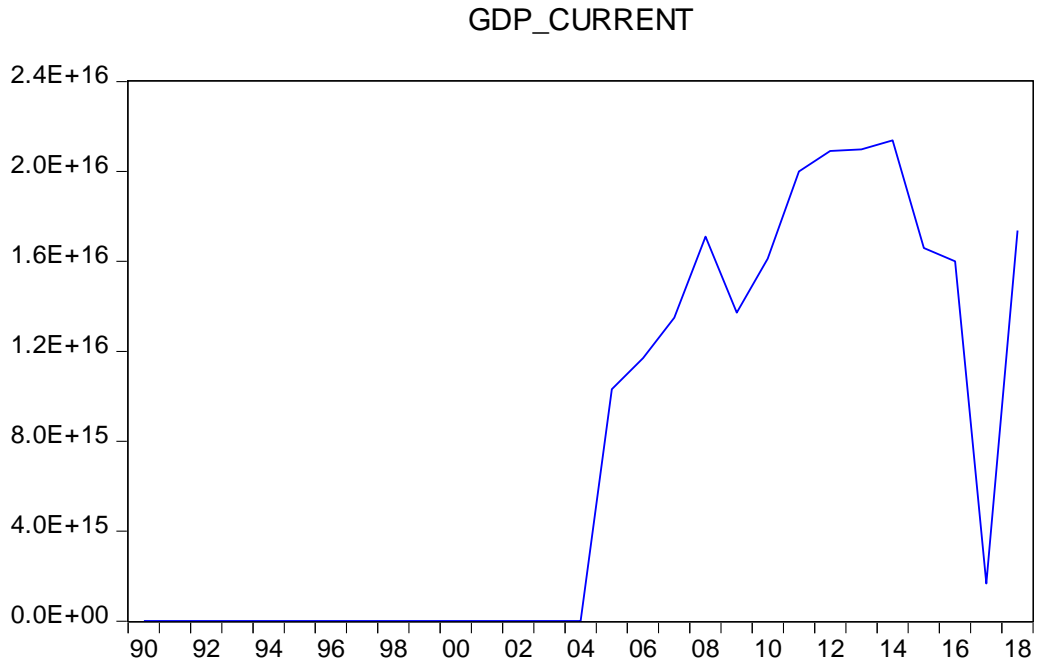
- الشكل (3-3) إجمالي تكوين رأس المال



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال الشكل أن رأس المال شبه منعدم متواصل مما يؤثر على التكلفة الحقيقية لعناصر الانتاج والعمالة والأجور خلال الفترة (1990-2014)، ثم إرتفع في سنة 2015 ليعاود الإنخفاض في الفترة (2016-2017).

- الشكل (3-4) الناتج المحلي الإجمالي

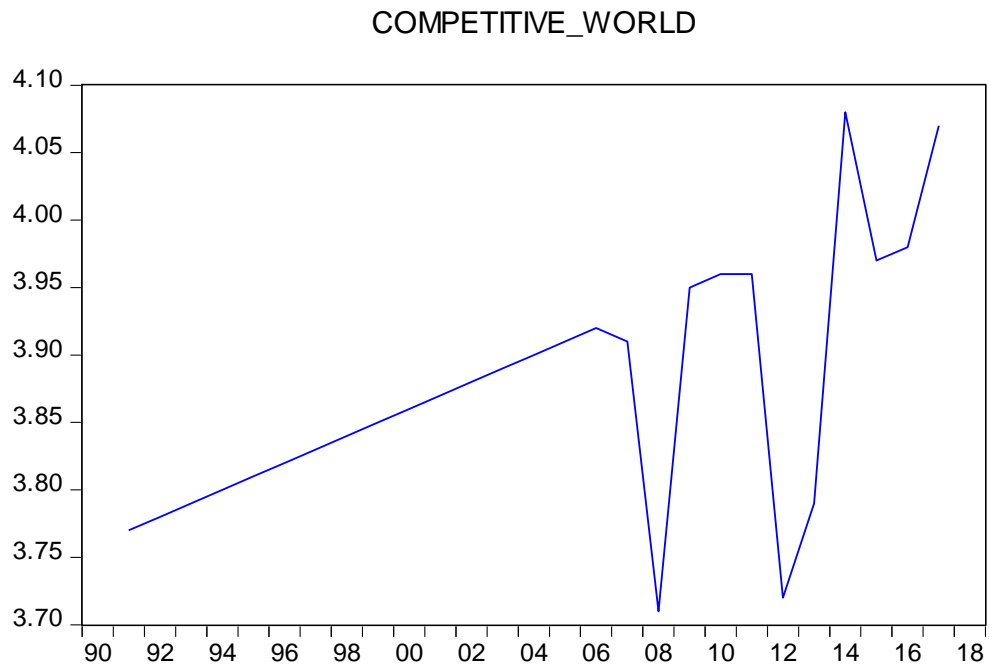


المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من المنحنى البياني يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي شبه منعدم خلال الفترة (1990-2004) وفي الفترة (2005-2013) كان مرتفع، في حين نلاحظ تذبذب خلال الفترة (2014-2018)، غير أن معدل هذا الناتج المحلي كان ثابتاً منعدمًا ليرتفع من 0 إلى 2 مليار دينار عام 2014، وذلك بفضل ارتفاع معدلات الاستثمار الخاصة في قطاع المحروقات في الجزائر.

ثانياً: المتغيرات التابعة:

- الشكل (3-5) القدرة التنافسية



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من المنحنى البياني يتضح أن القدرة التنافسية متذبذب، غير أن معدل هذه القدرة لم يكن ثابتاً فقد ارتفع من 3,8 مليار دينار عام 1990، وذلك بفضل ارتفاع معدلات الاستثمار الخاصة في قطاع المحروقات. فالجزائر تعتمد بالدرجة الأولى على البترول.

المطلب الثاني: تقدير نماذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS):

- النموذج الاول: باعتبار متغير القدرة التنافسية هو المتغير التابع

$$Com = C + \alpha_1 For + \alpha_2 Mnf + \alpha_3 Grs + \alpha_4 Gdp + \mu$$

حيث :

Com: تمثل القدرة التنافسية

For: تمثل الإستثمار الأجنبي المباشر

Mnf: تمثل صادرات المصنوعات

Grs: تمثل إجمالي تكوين رأس المال

Gdp: تمثل الناتج المحلي الإجمالي

نتائج التقدير موضحة كالآتي :

جدول (1-3): نتائج تقدير معادلة القدرة التنافسية

المتغير التابع: القدرة التنافسية COM			المتغيرات	
القرار	معنوية المعاملات		المعاملات	المتغيرات المستقلة
	Sig	قيمة t		
معنوي	0.04	2.14	7.73	FOR
غير معنوي	0.41	-0.83	-2.96	GDP
غير معنوي	0.12	1.60	1.93	GRS
غير معنوي	0.12	1.57	0.02	MNF
غير معنوي	0.00	59.39	3.73	C
نموذج	0.27			R ²
غير معنوي	(sig/1.85) 2.10			قيمة F

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

• التعليق على النموذج:

أولاً: بالنسبة لمعامل الانحدار R^2 :

لقد بلغ معامل الانحدار R^2 (0.27)، ما يعني أن نسبة 27 % من التغير في القدرة التنافسية يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية: الإستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، صادرات المصنوعات.

ثانياً: بالنسبة لمعنى معاملات النموذج :

* متغير الإستثمار الأجنبي المباشر **FOR**: لقد بلغت قيمة معاملته (7.73) وهو معنوي لان احتمالته (0.04) وهو أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زاد الإستثمار الأجنبي بنسبة 1% سيؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية بنسبة قدرها 7.73 % .

* متغير الناتج المحلي الإجمالي **GDP**: والذي بلغت قيمته (-2.96) الا انه غير معنوي لان احتمالته هو (0.41) وهو اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤكد غياب اثر الناتج المحلي الإجمالي على القدرة التنافسية في الجزائر .

* متغير إجمالي تكوين رأس المال **GRS**: والذي بلغت قيمته (1.93) الا انه غير معنوي لان احتمالته هو (0.12) وهو اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤكد غياب اثر إجمالي تكوين رأس المال على القدرة التنافسية في الجزائر .

* متغير صادرات المصنوعات **MNF**: والذي بلغت قيمته (0.02) الا انه غير معنوي لان احتمالته هو (0.12) وهو اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يؤكد غياب أثر صادرات المصنوعات على القدرة التنافسية في الجزائر .

ثالثاً: بالنسبة لمعنى النموذج ككل: لقد بلغت قيمة F -statistic (2.10) باحتمال (1.85) و هي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو غير معنوي و بالتالي فهو غير مقبول للدراسة.

وعليه سنقوم بتقدير نموذج الدراسة بطريقة الإنحدار المتعدد

المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة

لقد تم الاستعانة باختبار ديكي-فولر المطور ADF لقياس مدى استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث اذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة عند المستوى (I) فهذا يجعلنا نستخدم اختبار التكامل المشترك لدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين هذه المتغيرات، اما اذا كانت غير مستقرة من نفس الدرجة فهذا يمكننا من استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL التي يتم دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج الفجوات الزمنية الموزعة (فترات الابطاء الموزعة)، والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

جدول (2-3): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

1- بالنسبة للمتغير التابع القدرة التنافسية COM :

اخذ الفروق من الدرجة الأولى			في المستوى			النموذج	
C و	الحد	في	C و	الحد الثابت	في	إختبار جذر الوحدة	
$trend$	الثابت C	المستوى	$trend$	C	المستوى	ADF	
			-4.48	-0.03	1.48	T	COM
			0.00	0.04	0.96	Sig	
			مستقرة			القرار	

2- بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر FOR :

اخذ الفروق من الدرجة الأولى			في المستوى			النموذج	
C و	الحد	في	C و	الحد الثابت	في	إختبار جذر الوحدة	
$trend$	الثابت C	المستوى	$trend$	C	المستوى	ADF	
-8.04	-8.15	-8.23	-4.33	-2.22	-0.50	T	FOR
0.00	0.00	0.00	0.01	0.20	0.48	Sig	
مستقرة			غير مستقرة			القرار	

3- بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي GDP :

اخذ الفروق من الدرجة الأولى	في المستوى	النموذج
-----------------------------	------------	---------

إختبار جذر الوحدة <i>ADF</i>		في المستوى	الحد الثابت <i>C</i>	<i>C</i> و <i>trend</i>	في المستوى	الحد الثابت <i>C</i>	<i>C</i> و <i>trend</i>
T		-0.24	-1.01	-2.63	-6.60	-6.56	-6.36
Sig		0.58	0.73	0.27	0.00	0.00	0.00
القرار		غير مستقرة		مستقرة			

4- بالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال *GRS*:

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبار جذر الوحدة <i>ADF</i>		في المستوى	الحد الثابت <i>C</i>	<i>C</i> و <i>trend</i>	في المستوى	الحد الثابت <i>C</i>	<i>C</i> و <i>trend</i>
T		0.83	-4.18	-4.46			
Sig		0.88	0.00	0.00			
القرار		مستقرة					

5- بالنسبة لصادرات المصنوعات *MNF*:

النموذج		في المستوى			اخذ الفروق من الدرجة الأولى		
إختبار جذر الوحدة <i>ADF</i>		في المستوى	الحد الثابت <i>C</i>	<i>C</i> و <i>trend</i>	في المستوى	الحد الثابت <i>C</i>	<i>C</i> و <i>trend</i>
T		-0.41	-0.07	-1.99	-6.00	-5.93	-5.84
Sig		0.52	0.25	0.57	0.00	0.00	0.00
القرار		غير مستقرة			مستقرة		

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال نتائج إختبارات جذر الوحدة يتضح أن المتغير التابع محل الدراسة القدرة التنافسية إلى جانب متغير إجمالي تكوين رأس المال كانا مستقرين عند المستوى، حيث القيم المعنوية (sig) أقل من 0.05. أما كل المتغيرات المستقلة المتمثلة في: الإستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، صادرات المصنوعات، هي غير مستقرة عند المستوى، حيث القيمة المعنوية (sig) هي أكبر من 0.05، و لكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم المعنوية (sig) أقل من 0.05 وبالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى.

المبحث الثاني: تقدير نماذج الدراسة باستخدام *ARDL*:

بما ان متغيرات الدراسة سواء التابعة والمستقلة هي مستقرة من الدرجة (0) و الدرجة (1) ا هذا يمكننا من تقدير نماذج الدراسة باستخدام *ARDL* وتطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

المطلب الأول: تقدير نموذج القدرة التنافسية:

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الإبطاء آليا باستخدام برنامج (*evIEWS10*)، حيث كان النموذج الامثل متمثل في $ARDL(2, 3, 0, 1, 0)$ أي فترتي إبطاء للقدرة التنافسية وثلاث فترات إبطاء للإستثمار الأجنبي المباشر وبدون فترة إبطاء للناتج المحلي الإجمالي وفترة إبطاء واحدة لإجمالي تكوين رأس المال وبدون فترة إبطاء لصادرات المصنوعات. اما معادلة التكامل المشترك فكانت كالآتي:

أولاً: معادلة التكامل المشترك:

$$\begin{aligned}
 D(\text{COMPETITIVE_WORLD}) &= 6.11 - 1.58 * \text{COMPETITIVE_WORLD}(-1) + \\
 & 0.00 * \text{FOREIGN_CURRENT}(-1) - 0.00 * \text{GDB_CURRENT}^{**} + 0.00 * \text{GROSS_CAP_2010}(-1) - \\
 & 0.01 * \text{MANUFACTURES_EXPORTS}^{**} + 0.66 * D(\text{COMPETITIVE_WORLD}(-1)) + \\
 & 0.00 * D(\text{FOREIGN_CURRENT}) - 0.00 * D(\text{FOREIGN_CURRENT}(-1)) - \\
 & 0.00 * (\text{COMPETITIVE_WORLD} - (0.00 * \text{FOREIGN_CURRENT}(-1) - 0.00 * \text{GDB_CURRENT}(-1) \\
 & + 0.00 * \text{GROSS_CAP_2010}(-1) - 0.01 * \text{MANUFACTURES_EXPORTS}(-1) + 3.84) + \\
 & 0.00 * D(\text{GROSS_CAP_2010})
 \end{aligned}$$

ثانياً: تقدير النموذج في المدى الطويل:

- نتائج تقدير معادلة الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل كانت كالآتي:
- معادلة المدى الطويل كانت كالآتي :

$$\begin{aligned}
 EC &= \text{COMPETITIVE_WORLD} - (0.0000 * \text{FOREIGN_CURRENT} - 0.0000 \\
 & * \text{GDB_CURRENT} + 0.0000 * \text{GROSS_CAP_2010} - 0.0100 \\
 & * \text{MANUFACTURES_EXPORTS} + 3.8476)
 \end{aligned}$$

جدول (3-3): نتائج تقدير معادلة القدرة التنافسية على المدى الطويل كانت كالآتي:

المتغير التابع : القدرة التنافسية COM			المتغيرات	
القرار	معنوية المعاملات		المعاملات	المتغيرات المستقلة
	Sig	قيمة t		
معنوي	0.03	2.32	7.34	FOR
غير معنوي	0.13	-1.56	-4.76	GDP
معنوي	0.00	3.31	3.36	GRS
غير معنوي	0.42	-0.81	-0.01	MNF
معنوي	0.00	88.07	3.84	C

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل ان الإستثمار الأجنبي المباشر كان اثره إيجابي (7.34) ومعنوي لأن ($sig < 0.05$)،

في حين كان اثرالناتج المحلي الإجمالي سلبى (-4.76) و لكن غير معنوي لان ($sig > 0.05$).

وكان إجمالى تكوين رأس المال أثره ايجابي (3.36) ومعنوي لأن ($sig < 0.05$) .

وكانت صادرات المصنوعات أثرها سلبى (-0.01) وغير معنوي لأن ($sig > 0.05$).

ثالثاً: اختبار منهج الحدود (*bounds test*) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك :

جدول (3-4) نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد I(0)	الحد I(1)
F-statistic	4.14	10%	2.2	3.09
		5%	2.56	3.49
	4	2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (*bounds test*) ان القيمة F الاحصائية (4.14) هي اكبر من القيم الحرجة للحد الاعلى لاختبار (*bounds test*) عند المستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%) وأصغر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند (1%) هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة اي يوجد علاقة تكامل مشترك وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

رابعاً: منهجية متجه تصحيح الخطأ:

بما ان اختبار منهج الحدود (*bounds test*) قد اكد على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، الا انه لا بد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك (معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب ان يكون سالب و معنوي. كما هو موضح في الجدول الاتي :

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة إنحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية.

جدول (3-5): نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ

القرار	معنوية المعامل	معامل التكامل المشترك	علاقة التكامل المشترك

وجود علاقة سببية	سالبة	-1.5887	المتغير التابع:
على المدى الطويل	ومعنوي	(t* = -5.81)	القدرة التنافسية com
		(sig = 0.00)	

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (-1.5887)، ومعنوية ($sig < 0.05$). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 158.87 %.

خامسا: تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:

* دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي: نتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي

جدول (3-6): نتائج اختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) للارتباط الذاتي بين البواقي

قيمة الاختبار	LM-Stat	Prob
F-statistic	5.09	0.17

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) ان القيمة المعنوية (sig) كلا الاختبارين (F) و (x^2) هي اكبر من 0.05 ، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

المطلب الثاني: اختبار ثبات تباين الأخطاء و اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

أولا: اختبار ثبات تباين الأخطاء.

جدول (3-7): نتائج اختبار (*ARCH*) لثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
F-statistic	0.059	0.80
Obs*R-squared	0.064	0.79

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من الجدول الخاص بنتائج اختبار $(ARCH)$ أن القيمة المعنوية (sig) لكلا الاختبارين (F) و (x^2) هي أكبر من 0.05 ، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء.

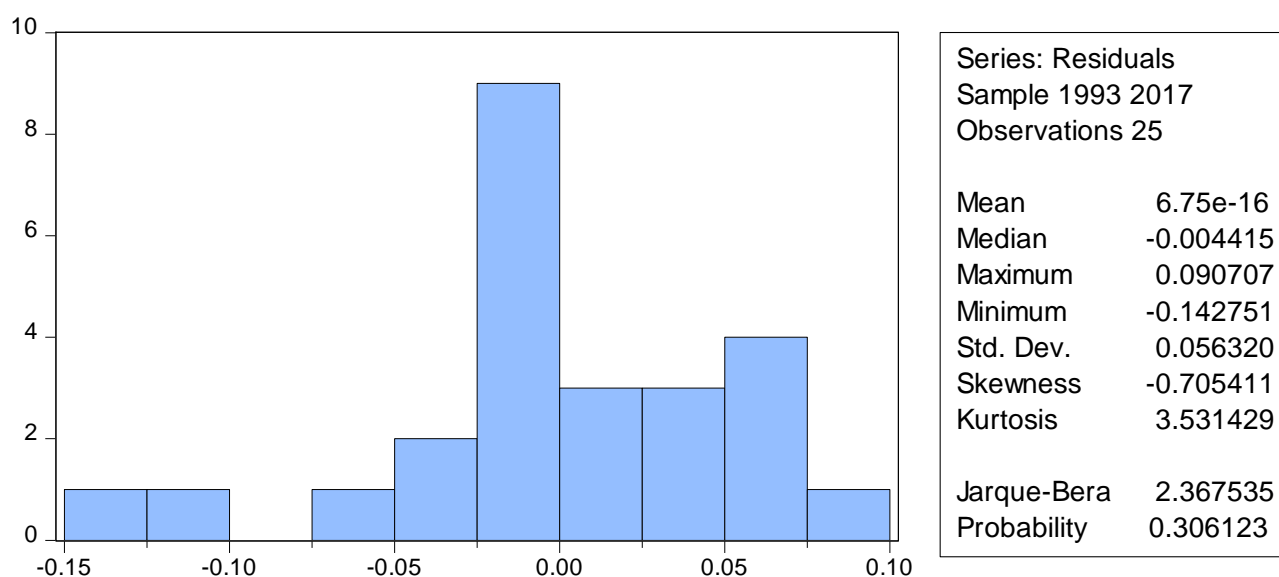
ثانياً: اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا $(Jarque-Bera)$:

جدول (3-8): نتائج اختبار $(Jarque-Bera)$ للتوزيع الطبيعي للبقايا

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة المعنوية
Jarque-Bera	2.36	0.30

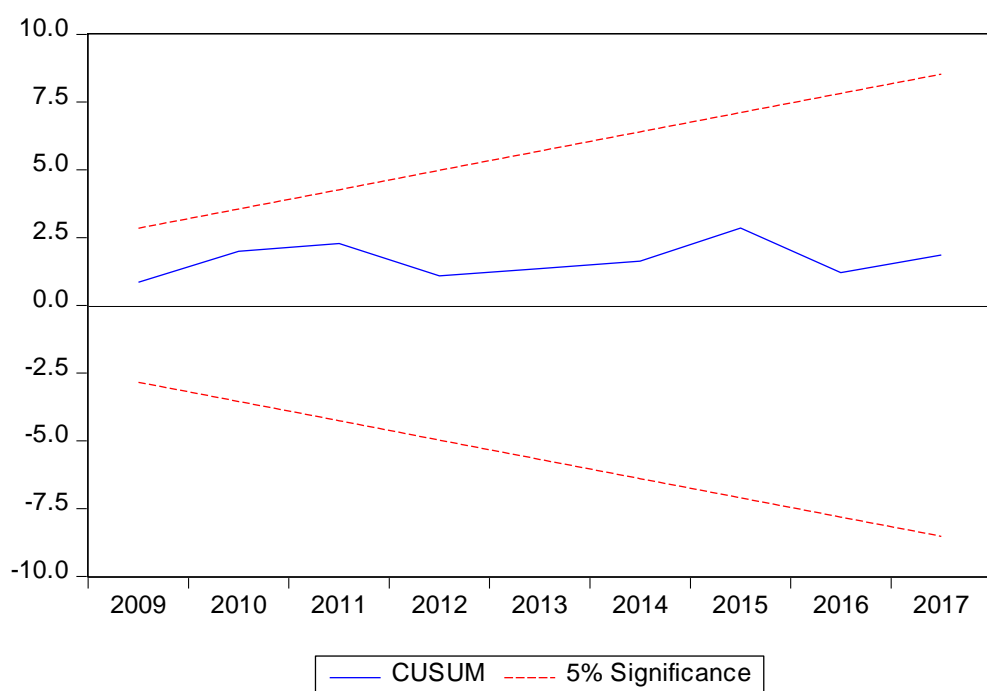
المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي $(Jarque-Bera)$ ان قيمة الاختبار هي أكبر من المستوى المعنوية 0.05 ، مما يؤكد ان بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقاداً على المعطيات السابقة بإستخدام برنامج *Eviews 10*

* اختبار $(CUSUM)$ لثبات النموذج



نلاحظ من خلال اختبار (*CUSUM*) ان منحني النموذج عند مستوى معنوية 5 % يقع بين الحدين الاعلى والاسفل مما يدل ان النموذج ثابت .

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية

1- وجود تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية للإستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التنافسية، إذ بلغت قيمة معاملته (7.73)، والذي يدل على أن الزيادة بنسبة 1 % في الإستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى الزيادة في القدرة التنافسية بنسبة 7.73%. وذلك يبرز لنا دور الإستثمار الأجنبي المباشر في مساهمته بشكل كبير في جلب التكنولوجيا ونقل الخبرات وترقية المهارات ورفع وتحسين مستوى اليد العاملة المحلية للجزائر، حيث لم تتناقض النتائج المتوصل إليها مع الدراسات السابقة وهو ما تؤكدته دراسة (سلمان حسين 2004) بعنوان: (الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية).

2- لا يوجد تأثير للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال وصادرات المصنوعات على القدرة التنافسية، وهذا راجع إلى كون الإقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات فمعظم مداخيل وإيرادات وصادرات الجزائر مرتبطة فقط بالترول وهذا ما يؤدي إلى غياب أثر هذه المتغيرات على القدرة التنافسية في الجزائر .

- 3- يتضح من نتائج إختبارات جذر الوحدة أن المتغير التابع محل الدراسة القدرة التنافسية إلى جانب متغير إجمالي تكوين رأس المال كانا مستقرين عند المستوى، حيث القيم المعنوية (sig) أقل من 0.05. اما كل المتغيرات المستقلة المتمثلة في: الإستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، صادرات المصنوعات، هي غير مستقرة عند المستوى، ولكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم المعنوية (sig) أقل من 0.05 وبالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى.
- 4- ويتضح عند اختبار منهج الحدود (*bounds test*) ان القيمة F الاحصائية (4.14) هي اكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى لاختبار (*bounds test*) عند المستويات المعنوية (10%، 5%، 2.5%) وأصغر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند (1%) هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك و بالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.
- 5- بعد أن أكد اختبار منهج الحدود (*bounds test*) على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، يوضح منهج متجه تصحيح الخطأ أنه هناك وجود علاقة سببية على المدى الطويل، و ذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (-1.5887)، ومعنوية ($sig < 0.05$). و هذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 158.87 %.
- 6- يؤكد اختبار الارتباط الذاتي للبقايا عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي. لأن القيمة المعنوية (sig) كلا الاختبارين (F) و (χ^2) هي اكبر من 0.05 .
- 7- يؤكد اختبار (*ARCH*) لثبات تباين الأخطاء أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء. لأن القيمة المعنوية (sig) كلا الاختبارين (F) و (χ^2) هي اكبر من 0.05 .
- 8- يؤكد اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (*Jarque-Bera*) ان بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي. حيث أن قيمة الاختبار هي اكبر من مستوى المعنوية 0.05 .

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى كل ما يستلزم لتوضيح العلاقة الكاملة والتوازنية بين الإستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية وبعض المتغيرات الإقتصادية، أهمها صادرات المصنوعات والنتاج المحلي الإجمالي إلى جانب إجمالي تكوين رأس المال.

وذلك خلال الفترة الممتدة بين (1990-2018)، باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl وبرنامج: EVIEWS10 للحصول على النماذج المطلوبة للدراسة. حتى نتوصل في الأخير على وجود علاقة توازنية بين الإستثمار الأجنبي لمباشر والقدرة التنافسية على المدى لبطويل والمدى القصير.

الذاتمة

خاتمة:

لقد تعاضم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كونه وسيلة الدول في الحصول على موارد تمويل دولية بديل عن المديونية وما تحمله من عبء على إقتصاد البلد ورهن للقرار السياسي فيها، لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية وتخفيف أعبائها ومساهمته في توظيف العمالة الوطنية والتقليل من معدلات البطالة، علاوة على أنه يساهم بشكل كبير في نقل التقنية الحديثة ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول وساحة للتسابق المحموم نحو اجتذاب المزيد منها.

وتلعب الإستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في تنمية القدرات التنافسية لإقتصاديات الدول خاصة النامية منها، في ظل العولمة وترابط العلاقات الإقتصادية الدولية، كونها وسيلة الدول للرفع من قدراتها التنافسية وإختراق الأسواق الدولية بواسطة منتجات المحلية التي انتقلت إليها التكنولوجيا الدقيقة في الإنتاج، تقنيات التسيير الحديثة عن طريق الإحتكاك بالشركات المتعددة الجنسية، لهذا تسابقت الدول بتوفير بيئة مناسبة، فقدمت العديد من المزايا و الضمانات، وأحدثت إصلاحات هيكلية عميقة على إقتصادياتها ونظمها حتى تسهل إنسياب وتدفق رؤوس الأموال الدولية إليها، وبالتالي تأهيل إقتصادياتها، وإكتساب ميزات تنافسية تمكنها من رفع مركزها التنافسي على المستوى الدولي.

وتبين لنا من خلال دراستنا أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في الرفع من القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري ما يتبنت صحة الفرضية، وهو ما توصلت إليه وتؤكدته دراسة سلمان حسين (2004)، فمن خلال تحليلنا للإحصائيات الدولية الخاصة بالتنافسية، تبين لنا أن السنوات التي عرفت فيها الجزائر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كان لها الأثر الواضح في تحسن مرتبة الجزائر في التنافسية الدولية، ودعمت ذلك الدراسة القياسية، التي قمنا بها حيث أثبتت بأن وجود علاقة طردية، وتكاملية على المدى الطويل والقصير بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية الجزائرية. للدور الذي يلعبه في ترقية المهارات ومساهمته بشكل كبير في تحسين العمل وعملية تدريب العمال المحليين، لذا أصبحت الدول وخاصة النامية

منها في وضع تنافسي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إدراكا منها أن هذا الأخير يمكن أن يخلق مزايا تنافسية لإقتصادياتها.

رغم المساعي والآليات التي لجأت إليها الحكومة لإخراج اقتصادها من قوقعة المحروقات التي ارتبط بها منذ عقود عديدة، وجعله اقتصادا متنوعا وذا تنافسية، مخصصة له برامج إنفاق عملاقة كبدت الخزينة العمومية إنفاقا بملايير الدولارات في سنوات، بما فيها دعمها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تشجيع القطاع الفلاحي والزراعي، إلا أن النتائج لم تنعكس إطلاقا على أرض الواقع، ولا يزال الاقتصاد الجزائري ضمن قائمة أسوأ اقتصاديات العالم تنافسية.

في الأخير نرى أن بيئة الأعمال الجزائرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من العمل والجهد، وأن الصورة العامة لأداء الجزائر في مجال التنافسية الدولية غير جيدة، وتبقى مرتبة الجزائر التنافسية عالميا أو إقليميا متأخرة ولسنوات، فلم تتعدى وفي أحسن مراتبها المرتبة 71 العام 2004، وبالتالي لم تتجح الحكومة الجزائرية في توفير بيئة أعمال ملائمة للاستثمار وداعمة للقدرات التنافسية . وفي هذا الصدد، فإن الرسالة التي تود ورقة العمل الحالية توصليها هي أن يجدر بالإقتصاديين والحكومة في الجزائر العمل على جذب المستثمرين الأجانب خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة وتجنب أخطار تقلبات سعر البترول، وتحسين المناخ الإستثماري والقيام بإصلاحات عميقة في مجال الإستثمار . والإدراك تماما أن التنافسية قد أصبحت واقعا لا يمكن تجاوزه وبالتالي يجب التعامل معه والتفكير بشكل جدي والتركيز على الجودة والكفاءة ورفع مستوى الإنتاجية وفتح المجال أمام التقنيات المتقدمة والابتكار.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

- عبد الوهاب الموسوي ، حيدر نعمة بخيت ، الاستثمار الأجنبي المباشر في محافظات الفرات الأوسط ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد 22 ، جامعة الكوفة ، العراق ، 2008 .
- محمد راضي جعفر ، الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الخليج العربي، العدد (43)، جامعة البصرة ، العراق، 2011.
- سامي عبيد التميمي، الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي العام 2006، الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 9، جامعة الكوفة، العراق، 2008.
- طارق نوري، تقييم جودة إحصائيات الإستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الإستثمار والتمويل، مصر، 2006.
- دلال بن سميئة، الاستثمارات الاجنبية المباشرة محدثاتها، آثارها وتوجهاتها، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017.
- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- حسين عباس حسين الشمري، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية للمدة (1980-2003)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، العدد 8 ، جامعة بابل، العراق، 2013.
- عبد السلام رضا، "محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة" المكتبة العصرية، القاهرة، مصر، 2007.
- عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- مدحت القرشي، التنمية الإقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى الأردن، 2007.
- عبد السلام ابوقحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الاجنبية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989.

- رضا عبد السلام، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة للتجارب كل من الشرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، 2002.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق 2004.
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، 2007.
- بن عامر إيمان، الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة آكلي الحاج، البويرة، الجزائر.
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر شرقي عصر العولمة .
- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصر، مصر، الدار الجامعية، 2003.
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2007.
- إلياس حناش، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، 2019.
- زكية أحمد مشعل، زياد محمد أبو ليلي، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 23، العدد 1، جامعة بغداد، العراق، يونيو 2007،
- فريدريك م. شرر، نظرة جديدة إلى النمو الإقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي، ترجمة علي أبو عمشة، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002.
- خروف منير، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارة، العدد 9962-2352-ISSN.
- ولد علي لطيفة، مجلة الإستراتيجية والتنمية، أثر تعزيز القدرة التنافسية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، العدد 1 مكرر (الجزء الثاني)، جانفي - 2020.
- بوضياف عبد المالك، محاضرات في مقياس إقتصاد الإستثمار والتنافسية، موجهة للطلبة السنة أولى ماستر علوم إقتصادية تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية 2019-2020.
- اسماعيل حسين اسماعيل- شكري رجب العشماوي، قضايا أقتصادية معاصرة، الدار الجامعية-الإسكندرية، بدون طبعة.
- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003.

- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الإقتصادية الدولية، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- اباهيم عبد الحفيظي، دراسة تنافسية الإقتصاد الجزائري في ظل العولمة الإقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية(تخصص تحليل إقتصادي)، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.
- محمد الكسائي، معالم الإستقرار المالي وتنمية القطاع المصرفي الجزائري، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد8، فيفري2009.
- تقرير الإقتصاد العربي الموحد2008، صندوق النقد العربي.
- مصطفى كامل، عبد الغاني حامد، الإدارة الأعمال الدولية، بدون طبعة، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006.
- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للأثار الإقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
- كافي عبد الكريم، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.
- عراب فاطمة الزهراء مجلة البشائر الإقتصادية (المجلد الرابع، العدد2).
- السيد محمد أحمد السيري، التجارة الخارجية بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- فريد بن يحيى، ترجمة مشري إلهام، الإقتصاد الجزائري: الرهانات وشروط إنضمامه للمنظمة العالمية للتجارية، بدون طبعة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- بوعلام غمراسة، جريدة الشرق الأوسط الدولية، العدد 9344، 28 جويلية 2004، من الموقع الشبكي: www.aawsat.com.
- قويدري محمد وصاف، مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للإقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد9، ديسمبر 2003.
- لرقام جميلة، منظمة التجارة العربية الكبرى: الطريق إلى النجاح، مجلة جديد الإقتصاد، ملحقة دالي إبراهيم للعلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 2، ديسمبر 2007.
- إيمان عطية ناصف، مبادئ الإقتصاد الدولي، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
- نقلا عن: غالمي زهيرة، إنعكاسات الدفع المسبق للديوان الخارجية على تنافسية الإقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير في علو التسيير تخصص: مالية ومحاسبة غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2007-2008.

- بالعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسيات النقدية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2006.
- عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدون طبعة، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008.
- مجاهد هوارى، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المحلية، رسالة ماجستير نوقشت سنة 2013 بجامعة وهران، والذي قام بدراسة تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية ومناخ الإستثمار في الجزائر، ولد - علي لطيفة، آثار تعزيز القدرة التنافسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص155-173. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن:
- عبد الكريم بعداش، "الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996 2005)", أطروحة دكتوراه علوم، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2008
- سمير حنا بنام، "الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في النمو والتنمية الاقتصادية لدول نامية مختارة للمدة (1990-2011)", مركز الدراسات الإقليمية، العدد 32، جامعة الموصل، العراق، 2013.
- سلمان حسين، الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع إقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Francois Bost et autres , Images Economique du Monde (Géopolitique Economique 2008) , edition Armand Colin , Paris , 2007
- World Bank , The Role of Foreign Direct Investment in Development Development Committee Meeting , Washington , 1991 .
- OCDE,L'investissement Direct étranger au service du développement optimiser –les avantages minmiser les couts, synthese, 2002.
- Kyttack Hong, Foreign Capital and Economic rowth in Korea 1970–1990 Journal of Economic Development, volume22, Number, June1997.
- OECD,survey of OECD :work on international investment, working papers on international investment, OECD Publishing, 1998.

- M. Blomstrom and A. KoKko, The Impact of Foreign Direct Investment in Host countries:A Review of Empirical Evidence,Policy Resarch Working Paper, WB,Washington, December 1996.
- Ray Barrell, N. pain, Foreing Direct investement Technological Change and Economic Growth within Europe, The Economic journal, Vol 107, N 445, Blackwell publishers,USA, Novembre 1997.
- Marouan Alaya, Investissent Direct Etranger et Croissance Economique, une estimation a partirs d un Modele Structurel pour les pays de Riv Sud de la Mediterrane, les cahiers de L IRD, paris, AUF, Septembre, 2006.
- Marouan Alya, op-cit.
- Kojima Kiyoshi , Direct Foreign Investment , Croom Helm Ltd , London , 1978.
- Ministère des Finances, Rapport de Présentation du Projet de la Loi de finance Pour 2009, Op.Cit.
- Youcef DEBBOUB, Le Nouveau mécanisme économique en Algérie. Sans édition, Office des Puplications Universitaires, Alger, 2000.
- Ministère des finances, Op.Cit.
- Partenariat EURO-MED,Document de stratégie 2002-2006& Programme indicatif national 2002-2004, Algeria
- Banque d algéria, Rapport 2006, Evolition économique monétaire en algéria, 16 avril 2007.
- ministère des finance, la situation économique et financière A la fin décembre 2006.

الملاحق

الملحق رقم (01): تحليل الإنحدار

Dependent Variable: COMPETITIVE_WORLD

Method: Least Squares

Dependent Variable: COMPETITIVE_WORLD

Method: Least Squares

Date: 02/23/12 Time: 00:28

Sample (adjusted): 1991 2017

Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.735412	0.062889	59.39695	0.0000
FOREIGN_CURRENT	7.73E-11	3.60E-11	2.148821	0.0429
GDB_CURRENT	-2.96E-18	3.54E-18	-0.836016	0.4121
GROSS_CAP_2010	1.93E-17	1.20E-17	1.603371	0.1231
MANUFACTURES_EXPORT S	0.027340	0.017347	1.576067	0.1293
R-squared	0.277001	Mean dependent var	3.874815	
Adjusted R-squared	0.145546	S.D. dependent var	0.093700	
S.E. of regression	0.086614	Akaike info criterion	-1.889145	
Sum squared resid	0.165042	Schwarz criterion	-1.649175	
Log likelihood	30.50346	Hannan-Quinn criter.	-1.817789	
F-statistic	2.107201	Durbin-Watson stat	1.857422	
Prob(F-statistic)	0.114196			

COMPETITIVE_WORLD = 3.73541159858 + 7.73175002262e-11*FOREIGN_CURRENT - 2.95990249841e-18*GDB_CURRENT + 1.92729561332e-17*GROSS_CAP_2010 + 0.0273403657744*MANUFACTURES_EXPORTS

الملحق رقم (02): إختبار فترة الإبطاء

Selected Model: ARDL(2, 3, 0, 1, 0)

الملق رقم (03): إختبار التكامل المشترك على المدى الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FOREIGN_CURRENT	7.34E-11	3.16E-11	2.324559	0.0356
GDB_CURRENT	-4.76E-18	3.04E-18	-1.566695	0.1395
GROSS_CAP_2010	3.36E-17	1.02E-17	3.312184	0.0051
MANUFACTURES_EXPO				
RTS	-0.010006	0.012218	-0.818939	0.4265
C	3.847557	0.043684	88.07690	0.0000

EC = COMPETITIVE_WORLD - (0.0000*FOREIGN_CURRENT -0.0000				
*GDB_CURRENT + 0.0000*GROSS_CAP_2010 -0.0100				
*MANUFACTURES_EXPORTS + 3.8476)				

الملحق رقم (04): اختبار بوند

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.148139	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
			Finite Sample: n=30	
Actual Sample Size	25	10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

الملحق رقم (05): إختبار منهجية متحه الخطا

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(COMPETITIVE_WORLD)
 Selected Model: ARDL(2, 3, 0, 1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 02/24/12 Time: 23:34
 Sample: 1990 2018
 Included observations: 25

ECM Regression
 Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(COMPETITIVE_WORLD (-1))	0.667012	0.215421	3.096320	0.0079
D(FOREIGN_CURRENT)	6.67E-11	3.32E-11	2.010628	0.0640
D(FOREIGN_CURRENT(- 1))	-2.86E-11	2.43E-11	-1.178244	0.2583
D(FOREIGN_CURRENT(- 2))	-1.19E-10	2.89E-11	-4.122917	0.0010
D(GROSS_CAP_2010)	2.37E-17	8.88E-18	2.666194	0.0184
CointEq(-1)*	-1.588726	0.273359	-5.811859	0.0000

الملحق رقم (06): إختبار LM لدراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	5.093340	Prob. F(12,2)	0.1757
Obs*R-squared	24.20786	Prob. Chi-Square(12)	0.0191

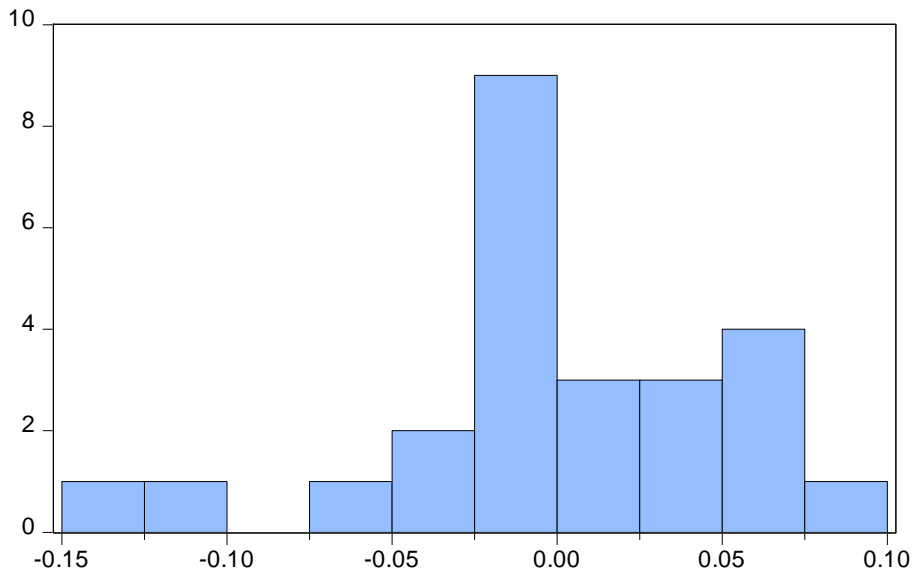
الملحق رقم (07): ARCH لاختبار ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.059671	Prob. F(1,22)	0.8093
Obs*R-squared	0.064919	Prob. Chi-Square(1)	0.7989

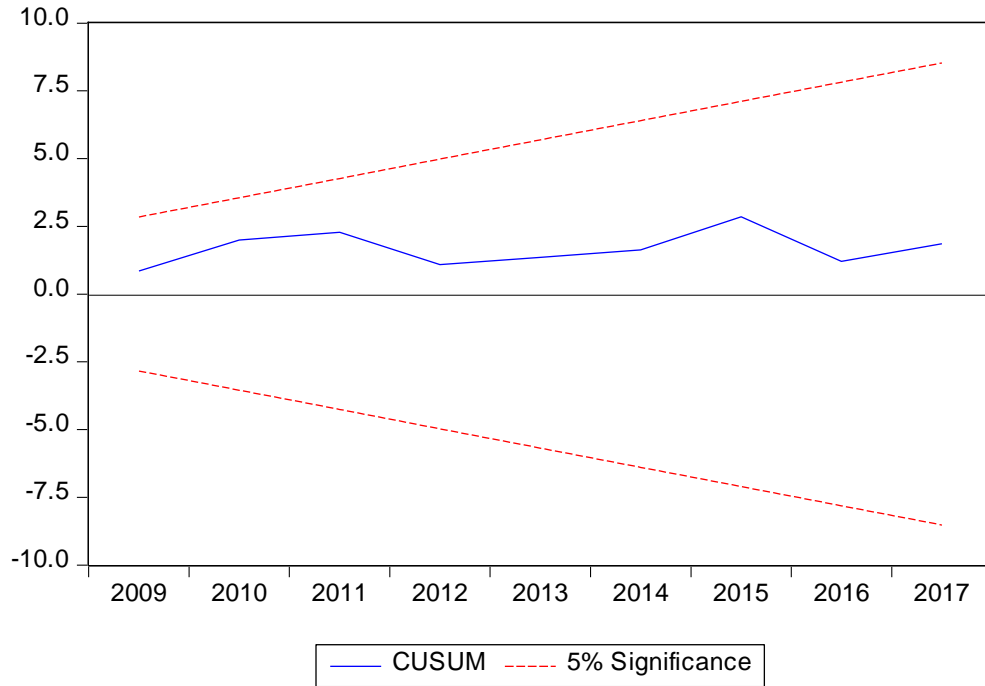
Test Equation:

الملحق رقم (08): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (*Jarque-Bera*)



Series: Residuals	
Sample 1993 2017	
Observations 25	
Mean	6.75e-16
Median	-0.004415
Maximum	0.090707
Minimum	-0.142751
Std. Dev.	0.056320
Skewness	-0.705411
Kurtosis	3.531429
Jarque-Bera	2.367535
Probability	0.306123

الملحق رقم (09): اختبار (CUSUM) لثبات النموذج



المخلص

المُلخَص:

تهدف هذه الدراسة التي إلى معرفة مدى تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري، وقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين نظري يتضمن دراسة نظرية لكل من الإستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية. أما الجانب التطبيقي تم إستخدام الطرق الإحصائية الحديثة والمتمثلة في تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات (ARDL)، وتعتبر هذه التقنية حديثة تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة . وبالإستعانة ببرنامج التحليل الإقتصاد القياسي (10 - EVIEWS) خلال الفترة (1990 - 2018)، وذلك بعد دراسة إستقرارية لكلا المتغيرين فقد أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية في الجزائر، وذلك يعني أن الإستثمار الأجنبي المباشر له تأثير طويل الأجل على القدرة التنافسية في الجزائر كما توصلت الدراسة أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر على القدرة التنافسية تأثيرا طرديا في الجزائر وذلك في المدى الطويل أي أنه كلما ارتفعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة زادت القدرة التنافسية.

الكلمات المفتاحية : (الإستثمار الأجنبي المباشر، القدرة التنافسية) .

This study, to know how to fly foreign direct investment on the competitiveness of the Algerian economy, has been aimed at two sides of the theory of the theory of the Ethyn FDI and the competitiveness. The applied aspirations have been used by the modern statistical methods of the same regulation of the gaps (ARDL), and this technique is modern that allows more results accurately and efficient. In the period (10) EVIEWS (during 10), during the period (1990-18), after a study stabilization of both the variables, the results showed a long-term equillive relationship between foreign direct investment in the Algeria, which means that foreign direct investment has a long-term impact on the competitiveness in Algeria. The study has found that foreign direct investments affect the competitive foreign investment in Algeria in the long term, however, the higher the most foreign direct phase increased competitiveness.

Keywords: (Final Foreign Investment , Competitiveness) .